



آفاق برلمانية عربية

مجلة نصف سنوية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

العدد الثاني - آب - أغسطس 2011

من محتويات العدد

الدور الرقابي للمجالس النيابية العربية

الجمعية البرلمانية المتوسطية

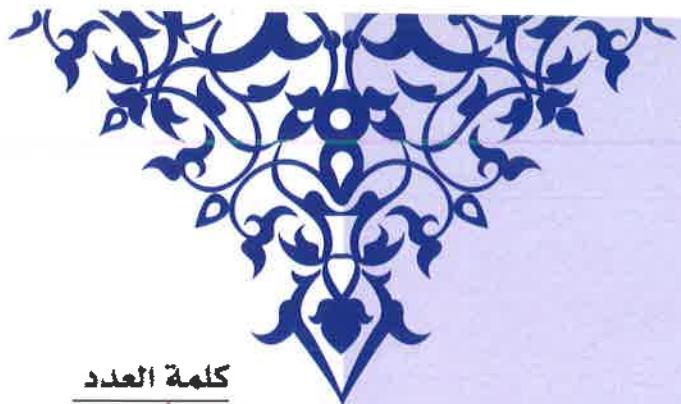
أنظمة النقد الدولية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية

اجتماعات الجمعية ١٢٤ للاتحاد البرلماني الدولي



آفاق بالسياسة عربية

مجلة نصف سنوية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



كلمة العدد

4

٣٧ عاماً على تأسيس الاتحاد البرلماني العربي
٢٠١١ - ١٩٧٤

بقلم: نور الدين بوشكوح
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي - رئيس التحرير

6

الدور الرقابي للمجالس النيابية العربية

إعداد: د. رغيد الصلح
بإشراف المركز اللبناني للدراسات

38

الجمعية البرلمانية المتوسطية

نشأتها وأهدافها وأهم منجزاتها وأوجه الاختلاف بينها وبين
الجمعية البرلمانية الأورو - متوسطية

إعداد: زهير صندوقة
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

52

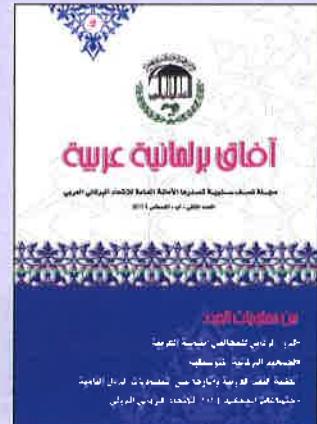
أنظمة النقد الدولية وأثارها على اقتصادات الدول النامية

بقلم: إيمان بابللي
ماجستير علاقات دولية - عضو مجلس الشعب السوري

66

الثقافة العربية أمام التحديات الثقافية للعولمة

بقلم: خاري الخطّاب
عضو مجلس الشعب السوري



العدد الثاني
آب - أغسطس 2011





72

سلوان .. تهويذ وحفيارات وتهجير للإنسان

مجلة نصف سنوية
تعنى بالدراسات
والقضايا البرلمانية

إعداد: د. محمد سعيد حمدان
مستشار في المجلس الوطني الفلسطيني

76

دور مجلس الشورى السعودي في السياسة الخارجية للمملكة

المدير المسؤول ورئيس التحرير

بقلم: د. صدقه بن يحيى فاضل
عضو لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس

نور الدين بوشكوح

ورشة بيروت حول تعزيز التعاون الإقليمي بين البرلمانات

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

بقلم: نور الدين بوشكوح
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

أحمد مكييس

مدير العلاقات البرلمانية

من التقنية إلى التكنولوجيا السياسية

الإخراج الفني

بقلم: أحمد العبيدي

محمد وايل اسعيدي

مدير العلاقات الدولية في مجلس النواب التونسي

m.waelsaid@gmail.com

90

94

تقارير

اجتماعات الجمعية ١٢٤ للاتحاد البرلماني الدولي

باناما ١٥-٤/٢٠١١

الادارة:
دمشق - سورية
ص.ب. ٤١٣٠
هاتف: ٦١٣٠٤٢ - ٦١٣٠٤٣
فاكس: ٦١٣٠٢٢٤
الموقع على الانترنت،
www.arab-ipu.org

106

وثائق

الرؤية البرلمانية للتربية والثقافة والاتصالات عشية القرن الـ ٢١

كلمة العدد

٣٧ عاماً على تأسيس الاتحاد البرلماني العربي

٢٠١١ - ١٩٧٤

في الحادي والعشرين من شهر حزيران (يونيو) من هذا العام ٢٠١١، يكون الاتحاد البرلماني العربي قد طوى سبعة وثلاثين عاماً من عمره المديد.

فبعد عدة اجتماعات ثنائية وجماعية انعقدت في ظل وضع عربي مؤات وفرته انتصارات حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٤، توفرت القناعة لدى الكثير من البرلمانيات العربية بضرورة ايجاد مؤسسة برلمانية عربية تعمل على الانتقال بالتمثيل البرلماني العربي من المستوى الوطني أو القطري إلى المستوى القومي الشامل، وتكون رافعة للعمل البرلماني العربي الجماعي على الصعيدين الإقليمي والمدني. وقد تجسد هذا الطموح في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الذي احتضنته العاصمة السورية دمشق بحضور ممثلي عشرة برلمانات عربية.

تبني ميثاق الاتحاد الذي أقره المؤتمر التأسيسي أهدافاً طموحة جداً أذاها بها البرلمانيات ومجالس الشورى العربية التي شاركت في تأسيس الاتحاد. وأضافت التطورات الإقليمية والدولية التي شهدتها العالم خلال العقود التالية مهاماً أخرى كثيرة وبالغة التنوع، استطاع الاتحاد خلالها تحقيق العديد من النجاحات على أكثر من صعيد: تنظيمياً،

- تمكّن الاتحاد من ضم جميع البرلمانيات ومجالس الشورى العربية الاثنين والعشرين إلى عضويته. ولم تكن هذه الزيادة مجرد زيادة حسابية رقمية يقدر ما كانت تعبيراً عن الاقتئاع برسالة الاتحاد وأهدافه على امتداد الوطن العربي الكبير.

- نجح الاتحاد في تطوير وضعه التنظيمي وإقامة الهيكل الداخلي التي تقود عمله بما ينسجم مع التطورات المستجدة في عالم اليوم من جهة، ومع العلاقات الواسعة التي نسجها خلال مسيرته مع العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية، من جهة أخرى.

برلمانياً،

- نجح الاتحاد في جمع كلمة البرلمانيين العرب على قيم وأهداف مشتركة وخطط ويراجع عملية قابلة للتطبيق، بالرغم من تعدد الأنماط البرلمانية وأساليب التمثيل وأشكال الانتخابات في الواقع العربي.

بقلم:
نور الدين بوشكوح
الأمين العام للاتحاد
البرلماني العربي
رئيس التحرير

• كان له إسهام أساسي في إنشاء البرلمان العربي كمؤسسة تشريعية عربية واحدة، بدأت تمارس عملها في إطار جامعة الدول العربية.

• تبادل الخبرات البرلمانية والتشريعية بين البرلمانات والمجالس العربية، وبينها وبين البرلمانات الأخرى غير العربية في مجال التشريع والرقابة.

سياسياً،

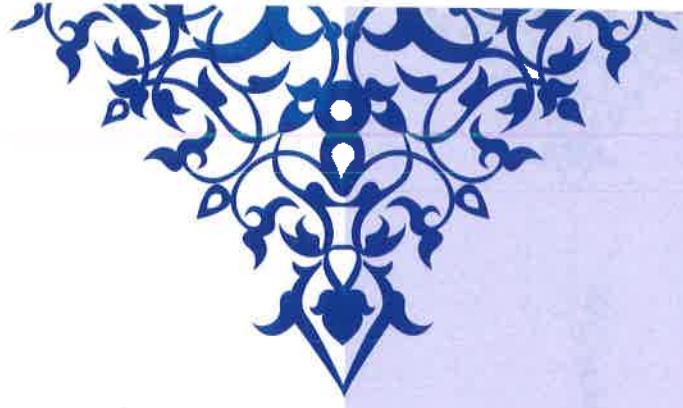
استطاع الاتحاد أن يكون قناة هامة لتعزيز العمل العربي المشترك وترسيخ التضامن العربي، وأن يكون الصوت العبر عن وحدة الموقف البرلماني العربي، إقليمياً ودولياً، وأن يكون أحد الأقنية العربية الهامة لطرح القضايا العربية، لاسيما القضية الفلسطينية، وكسب التأييد لها من خلال شبكة جديدة من العلاقات التي أقامها من خلال أنشطة الحوار مع المنظمات الإقليمية والدولية.

ثقافياً،

بذل الاتحاد كثيراً من الجهد لترسيخ الثقافة الديمقراطية البرلمانية في الواقع العربي من خلال نشاطه في ميدان النشر والإعلام ومن خلال نشراته: «البرلمان العربي»، «البرلمان»، و«آفاق برلمانية عربية» التي كرسها للتعريف بالحياة البرلمانية العربية، ونشر الأبحاث والدراسات التي تهم البرلمانيين العرب في أعمالهم.

وكذلك من خلال الكثير من الندوات التي أقامها أو شارك فيها والتي تناولت الكثير من المواضيع المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والعمل البرلماني المؤسساتي، إلى جانب القضايا السياسية التي تهم الشعوب العربية قاطبة.

واليوم في الذكرى السابعة والثلاثين لتأسيس الاتحاد ستعمل الأمانة العامة للاتحاد على أن تكون هذه الذكرى باعثاً على تحسين عمل الاتحاد في مختلف المجالات، ونبراساً من أجل تعزيز التضامن العربي، وتحسين العمل العربي المشترك، وتعزيز المسيرة الديمقراطية، وصياغة حقوق الإنسان وتطويرها في الوطن العربي الكبير.



الدور الرقابي للمجالس النيابية العربية

المؤشر

الرقابة البرلمانية الناجحة تشرط أمرين: الأول، يتعلق بال المجالس النيابية نفسها، أي توفير الإطار القانوني والإمكانات المادية والبشرية التي توفر توضع تحت تصرف النواب للحصول على المعلومات حول السلطة التنفيذية، ورغبة النواب في القيام بالرقابة؛ والشرط الثاني يتعلق بالظروف العامة، أي توافر الثقافة السياسية الديمقراطية الملائمة، والحياة السياسية الصحيحة التي تقوم فيها أحزاب نشطة وأعلام حي وانتخابات حرة وتداول للسلطة ومجتمع مدنى يرتكز على أوضاع اجتماعية واقتصادية مناسبة. فما هو وضع الرقابة البرلمانية العربية في ضوء مقومات النجاح هذه؟ هذا هو السؤال الذي تسعى الورقة إلى الإجابة عنه.

تعرض الورقة أولاً التطورات العالمية وأثرها في الدور الرقابي للبرلمانات، وتركز هنا على متغيرين هامين، الأول سياسى، يتمثل بانتشار النظم الديمقراطية البرلمانية في العالم؛ والمتغير الثاني هو ثورة الاتصالات التي أدت إلى تطوير وسائل الحصول على المعلومات وتسهيل التواصل بين المواطنين والنواب. كما تعرض الورقة تأثير هذين المتغيرين في الرقابة البرلمانية دولياً وعربياً. وعلى الصعيد الدولي تلاحظ الورقة أن هذه التطورات ساهمت في تعزيز تقاليد الرقابة البرلمانية حيث كانت موجودة أساساً، وفي توسيعها وانتشارها في بعض المناطق، مثل المنطقة العربية، حيث كان انتشارها ضعيفاً أو محدوداً. هذا ما يبيّنه استخدام الوسائل الخمسة المتنوعة لمراقبة السلطة التنفيذية في البرلمانات العربية.

وتلاحظ الورقة أنه خلال السنوات العشر الماضية وفي ظل المتغيرات الدولية، وبتأثير منها ومن بعض المتغيرات المحلية حصل بعض التطور في اضطلاع البرلمانات بكل من وسائل المراقبة هذه. ويرز هذا التطور، بصورة خاصة، في تناوله الأسئلة في البرلمانات العربية. ومارست مجالس عربية أيضاً حقها في طرح موضوعات عامة للمناقشة وفي تأليف لجان تقصي الحقائق في قضايا ساخنة مثل قضايا الأمن والدفاع والخارجية، كما قامت بعض اللجان الدائمة في مجالس عربية بدور مهم في مراقبة الحكومة وبخاصة في مجال المال والأقتصاد. واستخدمت المجالس النيابية العربية استخداماً محدوداً بقية أدوات المراقبة الأخرى مثل الاستجواب وطرح الثقة والاتهام الجنائي.

ما يمكن استنتاجه من دراسة مدى ممارسة البرلمانات العربية

إعداد:
د. رغيد الصلح
بإشراف المركز
اللبناني للدراسات

دورها الرقابي خلال التسعينات هو أن الأوضاع الداخلية، أي القانونية والفنية والإدارية والمادية، لهذه البرلمانات تحسنت نسبياً، فعكست، ولو بصورة محدودة، التطورات الدولية المشار إليها أعلاه. أما الأوضاع العامة خارج البرلمان فلم تتقدم كفاية لكي تسمح للبرلمانات العربية بالقيام بالدور المطلوب في مجال مراقبة السلطة التنفيذية. وفي المقارنة بين الأوضاع الداخلية والأوضاع العامة، فإن الأخيرة هي التي ترك الأثر الأكبر في واقع البرلمانات. وفي كلتا الحالتين تتواافق ظروف مؤاتية حالياً في الدول العربية لكي يضطلع النواب العرب بدور أكثر نشاطاً في تطوير أوضاع برلماناتهم والأوضاع السياسية في دولهم. وفي هذا السياق يمكن النواب العرب أن يزيدوا من نشاطهم من أجل تطوير برلماناتهم داخلياً من خلال الخطوات التالية:

- وضع الأطر القانونية التي تحدد علاقتهم برلماناتهم بالسلطات التنفيذية.
- والسعى من أجل التخفيف من القيد على استخدام بعض أشكال الرقابة البرلمانية.
- تزويد النواب بالمساعدين من الباحثين وأصحاب الاختصاص.
- تنمية عمل اللجان البرلمانية، نظراً إلى أهمية دورها في مجال المراقبة.
- تزويد المجالس النيابية العربية بالمكتبات، وكذلك بالأجهزة الكومبيوترية التي تساعدهم على الحصول على المعلومات الضرورية لعملهم في حقل الرقابة البرلمانية.
- تنظيم برامج ودورات ثقافية للنواب العرب الذين يرغبون في تطوير قدراتهم في مجال العمل الرقابي.
- عقد المزيد من الندوات الإقليمية العربية للنواب مع المزيد من التركيز على الموضوعات المختصة في مجال مراقبة الأداء الحكومي.
- تشجيع النواب المستقلين على تكوين التكتلات البرلمانية.
- كما يمكن النواب العرب العمل على تطوير دور برلماناتهم الرقابي عن طريق المساهمة في تطوير الأوضاع العامة وبخاصة في المجالات الآتية:
- تنمية اهتمام المواطن بالحياة البرلمانية وثقته بالعمل البرلماني وبالانتخابات.
- تعزيز دور الأحزاب والتكتلات السياسية، وتوفير أجواء أفضل لتداول السلطة في البلاد.
- تأكيد دور هيئة الأمم المتحدة ودور المنظمات الدولية المختصة في دعم عملية التحول الديمقراطي، وتنمية الدور الرقابي للبرلمانات العربية.
- تشجيع الجماعات الأهلية المستقلة والمنظمات غير الحكومية القيام بمساهمات أوسع في الانتخابات العامة، وفي الاضطلاع بمهام مراقبة الأداء الحكومي ومراقبة أداء البرلمانيين ومدى اضطلاعهم بمهام مراقبة السلطة التنفيذية.
- إن هذه الهيئات تستطيع، على سبيل المثال، تقديم المكافآت السياسية والعنوية لأولئك النواب الذين وقفوا إلى جانبها وإلى جانب قضائها ومصالحها عبر استخدام وسائل المراقبة البرلمانية.

مقدمة

السياسية على نظره المواطن الى الانتخابات كوسيلة من وسائل المشاركة في العمل البرلماني، والى الاحزاب التي تلعب دورا مهما في تكيف الحياة البرلمانية. ومن العوامل المؤثرة في جهوزية البرلمانات ل القيام بالرقابة على الحكومات ايضا الاوضاع السياسية الفعلية التي تعيشها البلاد من ناحية التطور الديمقراطي. فلا ريب ان قيام تعددية سياسية حقيقة تتعكس على واقع المجلس تعزز دوره الرقابي. فالنكتلات البرلمانية الحربية أكثر قدرة من النواب الافراد على مراقبة الاداء الحكومي وعلى الحصول على المعلومات الضرورية للاضطلاع بهذه المهمة. كما ان تحقيق مبدأ تداول السلطة يعزز ميل نواب المجلس، خاصة من المستقلين والمعارضين، على القيام بالدور الرقابي. ويلعب الاعلام الحي والمستقل دورا مهما في تشجيع النواب على الاضطلاع بالدور الرقابي، وفيه امدادهم أحيانا بالمعلومات التي يستفيدون منها في عملية الرقابة. وللعوامل الخارجية تأثير مهم ايضا على تطور الحياة البرلمانية، وعلى قيام المجلس بدور الرقابة على السلطة التنفيذية خاصة في مجال علاقات الدول الخارجية. ويختلف تأثير هذا العامل من اقليم الى آخر من الاقاليم الدولية. فتأثير هذا العامل في المنطقة العربية التي كانت لفترات طويلة ارض صراعات دولية واقليمية يتجاوز تأثيرها في مناطق اخرى لم تشهد مثل هذه الصراعات. الى جانب العوامل السياسية الدولية والاقليمية وال محلية التي تؤثر على قيام البرلمانات بدورها الرقابي، تقف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي التي يمكن ملامسته تأثيرها في نفس المجال ايضا.

NORTON, AND AHMED: P.)
(7-2

سوف تتطرق هذه الورقة، المتعلقة اساسا بالدور الرقابي للبرلمانات العربية، الى العوامل

إن قيام المؤسسات الرقابية بالدور المطلوب، يتطلب توافر شرطين رئيسين: الأول، يتعلق بال المجالس النيابية نفسها، إذ يفترض أن تتحقق فيها «...السلطة والقدرة والرغبة في مراقبة السلطة التنفيذية». وتحدد السلطة الكافية للمجلس النيابي للاضطلاع بدور الرقابة عادة من خلال الإطار القانوني أي في الدساتير والأنظمة أو اللوائح الداخلية التي تنظم عمله وصلته بالسلطة التشريعية. أما قدرة المجلس على ممارسة دور الرقابة. فلا تحدها القوانين المجردة بل الإمكانيات المادية والبشرية الملموسة التي توضع تحت تصرف النواب للقيام بالرقابة. والغرض الرئيسي من تأمين هذه الإمكانيات هو السماح للمجلس وللنواب بالحصول على اكبر قدر من المعلومات حول أداء السلطة التنفيذية إذ انه بدون هذه المعلومات يستحيل على النائب/ المراقب القيام بمهمنه. وقد يتوفّر للمجلس الإطار القانوني للاضطلاع بمهام الرقابة، وكذلك الإمكانيات المادية والبشرية التي تيسر له، من الناحية النظرية، تفديها، ولكن دون أن يكون لدى المجلس ونوابه الرغبة أو الإرادة الكافية لممارسة هذا الدور، ذلك أن هذه الرغبة تتأثر بالأجواء السائدة في البلاد أي خارج نطاق العمل البرلماني. (WEIR AND BEETHAM: P. 334)

الشرط الثاني يتعلق بالظروف العامة التي تعمل فيها المجالس النيابية. ذلك أن جهوزية المجلس النيابي للقيام بدوره الرقابي تتأثر بعوامل موجودة خارجه منها نوع الثقافة السياسية السائدة في البلاد. وتتوفر الثقافة السياسية المناخ او المخلفية الفكرية التي تكون فيها نظرة المواطن إلى مجلس النواب ومدى استعداده للتعاون معه. كذلك تؤثر الثقافة

١ - التطورات السياسية: وتمثل هذه التطورات بانتشار النظم الديمقراطية البرلمانية في عدد متزايد من دول العالم. وقد ارتفع عدد هذه الدول، بحسب المعايير التي اعتمدها مؤسسة «بيت الحرية» الأمريكية، من ٦٦ عام ١٩٨٨ إلى ٩٩ عام ١٩٩٣ ثم إلى ١١٧ عام ١٩٩٨. ورافق هذا التحول تطور مواز له على صعيد تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث ارتفع عدد المجتمعات الحرة التي تلتزم بهذه المبادئ من ٥٨ عام ١٩٨١ إلى ٨١ في عام ١٩٩٨ (KARTNYCKY, 1998: PP.4-5). وكانت هذه التحولات حصيلة تطورات سياسية وفكرية واجتماعية كبيرة، المت بالعديد من دول العالم. وعند الحديث عن هذه التطورات، فإنه من المتوقع أن تتجه الذهان إلى الدول الاشتراكية وبعض دول العالم الثالث التي طبقت نظام الحزب الواحد ثم انتقلت إلى نظام التعددية السياسية. إلا أن الأهم من ذلك، من زاوية الموضوع الذي تعرض إليه هذه الورقة، هي التطورات التي المت ببعض الدول الديمقراطية المتقدمة (المانيا الغربية، ايطاليا، فرنسا، بريطانيا، اليابان). ففي هذه البلدان استقرت في السلطة أحزاب حاكمة واحدة لسنوات طويلة بعد الحرب العالمية الثانية بحيث بدأ حوكمنتها وكانها، كمالاحظ بعض صناع القرار والرأي مثل لورد داريندورف عالم الاجتماع الألماني الأصل والمعلم البريطاني ادريان هاملتون، وكانها حوكمنات الأحزاب الواحدة.

تعرضت دول التي شهدت سيطرة تلك الأحزاب المهيمنة على الحكومات إلى أزمات سياسية واجتماعية وأحياناً اقتصادية واسعة. وكان من مقدمات تلك الأزمات تراجع دور البرلمانات وضعف دورها في مراقبة أداء السلطة التنفيذية. وفي غياب تلك المراقبة النشيطة انتشر ظاهرة الفساد بصورة ملفتة للنظر

المذكورة أعلاه، وذلك في ضوء المتغيرات التي ألمت بالمجتمع الدولي خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وإذا كان من المؤلوف اعتبار انتهاء الحرب الباردة ووقوع حرب الخليج من العوامل التي أثرت على المشهد الدولي وعلى الأوضاع الداخلية ومنها التطور الديمقراطي للعديد من الأقطار في العالم، فإنه من الثابت أن هذه الأحداث أثرت بصورة خاصة على الدول العربية. وبصرف النظر عن النظرة التقييمية إلى هذه الأحداث، فإنه من الملاحظ أنه نشأ من بعدها واقع راهن مستقر نسبياً مما يجعله موضوعاً مناسباً للدراسة والبحث. ولا ريب أنه من الممكن مقارنة الجوانب المتعددة في عمل البرلمانات العربية في التسعينات، بالمراحل السابقة لتطور الحياة البرلمانية العربية، كما فعل عبده بعقليني وزميلاه في كتابهم القيم، السياسة التشريعية في البلاد العربية: نهوض المؤسسات الديمقراطية ، إلا أن مثل هذه المقارنة تتطلب بحثاً أوسع من هذه الورقة، فضلاً عن عرض أوضاع البرلمانات العربية من حيث اضطلاعها بدورها الرقابي، سوف تسعى هذه الورقة أيضاً، حيث يكون ذلك ممكناً وفي حدود الوقت المتاح لأنجذارها والمعلومات الأولية المتوفرة حول موضوع البحث، إلى إبداء ملاحظات وتقديم بضعة مقترنات حول تطوير هذا الدور.

التطورات العالمية وأثرها في الدور الرقابي للبرلمانات

شهد العقد العاشر من القرن العشرين تطورات هامة على المستوى الدولي عززت من مكانة السلطات التشريعية في الدول الديمقراطية ومن قدرتها ومن رغبة أعضائها في اضطلاع بدورها الرقابي. وتجلت هذه التطورات في الحقول الآتية:

بالنظر في تلك الظاهرة المتفاقمة فقامت بهذه المهمة وقدمت جملة مقترنات لمعالجتها.
(SMITH: PP. 551-562.)

ولئن كانت هيمنة تلك الأحزاب الطويلة الأمد على مقاليد الحكم أدت إلى اضعاف الهيئات التي كانت تمارس الرقابة الشعبية أو الرسمية على أعمالها، فإن سقوط فكرة الحزب الواحد وما أنجبيته من نتائج سياسية واجتماعية، فتح الباب أمام مراجعة واسعة لأوضاع المؤسسة البرلمانية كممثل للمصالح العامة، وكهيئة تضطلع بمراقبة السلطة التنفيذية وتقوم أداءها. وطالت تلك المراجعة أفكاراً سائدة حول المفاضلة بين نماذج الحكم الثلاثة: الأميركي، حيث الانفصال بين السلطات التشريعية والتنفيذية، الفرنسي، حيث السلطة التشريعية تحكم بالسلطة التنفيذية. والبريطاني حيث تهيمن الحكومة على السلطة التشريعية. ولقد كانت الفكرة الأكثر انتشاراً هي أن نموذج وستمنستر يقدم الحل الأمثل لهذه العلاقة والاطار القانوني الأفضل لكي تقوم السلطة التشريعية بمهمة مراقبة السلطة التنفيذية (LASKI P. ٢٤٤) إلا أن بعض الذين قاموا بمراجعة هذه النظرة توصلوا إلى أنها أقرب إلى الانطباعات منها إلى الحقائق الأكيدة ((WEIR ٤٨٠، ٣٦٨، ٤٨٣). وتزامنت تلك الاكتشافات مع متغيرات مهمة طرأت على الحياة البرلمانية في الدول الديمقراطية اثرت على دورها الرقابي وعلى تعامل زعماء الأحزاب المهيمنة سواء التي خرجت من السلطة أو التي دخلتها مع السلطات التشريعية. تمثلت تلك المتغيرات في دخول البرلمانات نواب جدد يتميزون بالمعرفة والاطلاع الواسعين وبالحيوية والتيقظ الذهني، وفي ثورة أعضاء المقاعد الخلفية (BACK BENCHERS) في هذه البرلمانات حيث باتوا أكثر تأثيراً في مناقشات المجلس ولم يعودوا

واشتهد تأثيرها في الدول المعنية. وإذا كان من المألوف أن تضرب هذه الظاهرة الدول الفقيرة والغنية بدون استثناء، فقد استفحلت الرشوة في تلك الدول الفنية والديمقراطية إلى حد وصفها ب أنها باتت "الحافز الأول في تسخير عجلة الحكم". ولقد صبر المواطنون والمواطنات على تفاقم هذه الظاهرة يوم كانت الأوضاع الاقتصادية مواتية وحينما كان الجميع يتمتع بالرخاء ويتجاهلي عن اخطاء الحكومات، إلا أنه مع تراجع الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول الصناعية، خرجمت إلى الوجود مظاهر النكمة القوية على الفساد وعلى المسؤولين عنه، خاصة حيث قاد الفساد إلى تداخل وتشابك في المصالح والتعامل بين عالمي السياسة والجريمة. (The Observer, Adrian) (1994-4-Hamilton, 11)

وتبلورت مظاهر النكمة هذه عبر صناديق الاقتراع في انحياز غالبية المترددين ضد الأحزاب المهيمنة، وبالتصويت إلى جانب الأحزاب التي تبنت ادخال اصلاحات واسعة على كل صعيد. ردة فعل الرأي العام في الولايات المتحدة حملت قادة الكونغرس الأميركي، في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على تجاوز خلافاتهم وإلى الاتفاق لأول مرة خلال نصف قرن من الزمن، على حزمة من الاصلاحات التي تقييد حرية النواب في علاقتهم مع جماعات الضغط والمصالح الخاصة (INTERNATIONAL HERALD TRIBUNE 24 1994-9-TRIBUNE).

وطالت عمليات الاصلاح هذه نفراً من رموز الحكم في إيطاليا وفرنسا مثل جوليوبانديروتي الذي شغل منصب رئيس الحكومة الإيطالية مطولاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أما في بريطانيا فقد ادان مجلس العموم على النواب الذين تلقوا مالاً لقاء الأسئلة التي وجهوها إلى الحكومة كما تم تشكيل لجنة نولان التي كلفت

الذي يسمح للناخب/ الناخبة بمناقشة بعض المشاريع التي تقترحها الحكومة ويتفويض احزاب او نواب محددين بالاقتراع نيابة عنه او عنها خلال المناقشات البرلمانية وعند التصويت على المقترنات. ونفذت الحكومة اليونانية في اثينا مشروع بركلی PROJECT PERICLES مشروع الاقتراع الهاتفي النيوزيلندي من حيث اهدافه وآلياته. وبوشر في بريطانيا بتنفيذ مشروع مشابه في بعض جوانبه للمشاريع UK CITIZENS ONLINE (DEMOCRACY) وهو لا يتيح للمواطنين البريطانيين الاقتراع ولكنه يسمح لهم بايصال آرائهم الى من يرغبون من اصحاب القرار، هذا فضلا عن انه يعتبر اوسع اطار للحوار بين المواطنين انفسهم حول قضايا الحكم والسياسة.

ولربما كان اوسع هذه المشاريع واكثرها طموحا وابعدها تأثيرا على دول العالم بما فيها الدول العربية، في حال تطبيقه، هو ذلك الذي يدعوه اليه آل غور نائب الرئيس الاميركي وذلك بانشاء بنى تحتية معلوماتية لحماية ودعم الحرية والديمقراطية في العالم. THE GUARDIAN 22-2-1995). ويصرف النظر عن الغاية المتواحة من هذا المشروع وعن مدى ارتياطه بالمصالح القومية للولايات المتحدة، فان طرحه من قبل زعيم اميركي يولي أهمية خاصة لثورة المعلومات ويرجع انتخابه رئيسا للولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر المقليل، يدل على سعة الاثر الذي سوف تتركه الديمقراطية الالكترونية على التطور السياسي في العالم.

اثارت هذه التطورات شيئا من المخاوف لدى بعض الاوساط الفكرية والسياسية. فبعض ساسة اليمين ومفكريه اعرب عن تحفوه من ادخال التلفزيون الى البرلمانات

يقبلون بدور المراقب والنائب المطبع لاوامر قيادة الحزب، اخيرا لا آخر في ادخال وسائل الاتصال الحديثة الى كافة ومرافق الحياة البرلمانية ومنها بصورة خاصة التلفزيونات (HAGUE: P. 201).

٢ - ثورة الاتصالات: ساهمت الثورة التقنية في التسعينات في التأثير على العمل البرلماني في العالم وعلى الادوار الرقابية للبرلمانات التي مستها هذه الثورة. وكان من اهم نتائج هذه الثورة توسيع دور التلفزيون في الحياة العامة ودخوله عدد كبير من برلمانات العالم. واستثارت جلسات المناقشة العامة، وبرامج مساعدة الحكومات باهتمام الواسع بين المواطنين والمواطنات. وانصب الاهتمام الاكبر على الفترات المخصصة لمساعدة رؤساء الحكومات، خاصة في البلدان التي يضطلع فيها هؤلاء بدور كبير في تسيير الحياة السياسية كما هو الامر في بريطانيا. وتحول اقبال الهولنديين على الفترات المخصصة لمساعدة رئيس الحكومة في هولندا الى ما يشبه الطقس الديني. (FRANKS AND

(72-VANDERMARK, PP. 57

وبموازاة التوسيع في النقل التلفزيوني لاعمال البرلمانات، سهلت ثورة الاتصالات على نحو غير مسبوق في التاريخ تنفيذ مشاريع للتواصل بين الافراد، من جهة، وبين مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، من جهة اخرى. ففي نيوزيلندا نفذ مشروع «الاقتراع الهاتفي» (TELEVOTE) الذي يسمح للمواطنين والمواطنات بالحصول على معلومات حول القضايا العامة عبر اجهزة الهاتف العامة، كما يسمح لهم بالاتصال السريع بالنواب وبالاقتراع على بعض المقترنات التي تقدم بها الحكومة وتقديم الشكاوى بصورة مباشرة الى المسؤولين. وطبق في هولندا مشروع «الديمقراطية الالكترونية» (TELEDEMOCRACY)

شعبوية وغير ديمقراطية تعادي الدولة أصلاً، وتسعى إلى الغاء دورها خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية.

فضلاً عن هذه الآثار المحتملة لثورة الاعلام والاتصال على العمل البرلماني، فقد اعرب البعض عن اعتقاده بأن هذه الثورة تنسح المجال أمام تطبيق الديمقراطية المباشرة التي لا يحتاج فيها المواطن إلى من ينوب عنه في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها على أدائها، وبذلك تحل المراقبة الشعبية محل المراقبة البرلمانية. ولقد رحب بعض المفكرين والسياسيين بهذا الاحتمال، مثل الفين وهابي توفلر صاحبا كتاب خلق CREATING NEW CIVILIZATION الذي تأثر به عدد من زعماء الحزب الجمهوري البارزين في الولايات المتحدة كتبوا يقولان ان «الاكتشافات المذهلة في تقنية الاتصالات توفر لأول مرة احتمالات تخلب الالباب في مجال مشاركة المواطن المباشرة في صنع القرارات السياسية، وحيث ان نوابنا المزعومين لا يمثلوننا، فإنه آن الاوان للانتقال من الاعتماد على ممثلينا الى تمثيل انفسنا» (TIME 23-1-1995) البعض الآخر كانت له نظرة اخرى تجاه هذا الاحتمال معتبرا ان اضعاف البرلمانات، وانهاء دورها في مجال مراقبة السلطة التنفيذية والحد من توسعها سوف يؤدي، مهما كانت اسبابه، في نهاية المطاف الى اضعاف الديمقراطية.

الاصلاحات البرلمانية في الديمقراطيات المتقدمة تقلل من هذا الاحتمال الاخير(راجع المناقشات البرلمانية حول حرية المعلومات في بريطانيا 1999 THE-7-30 GUARDIAN).

ومن المرجح الا تؤدي التطورات التقنية توطيد مشاركة المواطنين في الحياة العامة في الديمقراطيات المتقدمة الى تقليل دور

لأنه يزيد من حرص النائب على استرضاء الناخب ومسائرته، بينما المفروض بالنائب، في تقديرهم ان يستوحى ضميره وقناعاته في مناقشة الحكومات ومحاسبتها. ومن مراقبة العلاقة بين مؤسسات الاعلام، من جهة، وبين بعض البرلمانات الآسيوية، من جهة اخرى، ذهب آرثر روبينوف، استاذ العلوم السياسية في جامعة تورونتو في كندا، الى القول بان تلك المؤسسات هي التي ترسم جداول الاعمال وتحدد مواضيع المناقشات والاهتمامات في اعرق مؤسسة برلمانية آسيوية اي البرلمان الهندي (RUBINOFF: P. 24). بعض هؤلاء خشيته من تدهور سمعة المجالس النيابية عندما يشاهد المواطنون والمواطنات FRANKS (SEE ALSO TIME 1992/4/19 AND VANDERMARK: PP. 57-72).

واعربت جين كيركباتريك مندوبة الولايات المتحدة السابقة في مجلس الامن عن تخوفها مما توفره «الديمقراطية الالكترونية» من وسائل الضبط المركزي للمجتمع ومن تهميشه للمصالح الخاصة والفتوية، اي تلك المصالح التي تعتبر ركنا اساسيا من اركان الديمقراطية INTERNATIONAL HERALD TRIBUNE 18 SEE ALSO TIME 1992/4/19 THE GUARDIAN 1995/1/23 1995/9/15). واظهر بعض ساسة اليسار ومفكريه، مخاوف موازية لتلك التي ابدتها قادة اليمن. فالاكاديمي البريطاني جون غراري يعتقد بان الديمقراطية الالكترونية والتلفزيونية التي يدعو اليها بعض قادة اليمنين مثل، نويت غينفرتش، رئيس الاغلبية الجمهورية الاميركي السابق، لا تتبع من الحرص على تقويم اداء الدولة وتعزيز وسائل الرقابة على عملها بمقدار ما ينبع من ثقافة

ما تسعى الورقة الى الاجابة عليه في القسم
اللاحق منها.

أدوات الرقابة واستخداماتها في البرلمانات العربية

١ - الأسئلة

أ- الإطار القانوني:

تهدف الأسئلة كما جاء في اللوائح الداخلية لعدد من الدساتير العربية الى استغهام عضو البرلمان عما يجهل او التتحقق من واقعة، وتضييف بعض اللوائح الداخلية، كما هو الامر في مصر والاردن الى ذلك التعرف الى نية الحكومة، وهي غاية توسيط حق موجه السؤال في الاطلاع على مشاريع السلطة التنفيذية وتسليح له بالتوجّع في مناقشة هذه المشاريع (جمعية الامانة العامين للبرلمانات العربية: ٤٣-٤٣). وتضع اللوائح الداخلية عدداً من الشروط لتنظيم عملية تقديم الاستجواب، فاكثرها يشدد على ضرورة الاجازة في صياغة السؤال، وبعضها ينبه الى ضرورة الحفاظ على وحدة الموضوع فلا يتشعب السؤال وتضييف الغاية الرئيسية منه (المملكة المغربية- المادة ٢٧٨) وذلك بقصد افساح المجال للنظر في اكبر عدد من الاسئلة في الفترات المخصصة لهذا الفرض، كما يطلب في لوائح اخرى عدم تكرار الاسئلة.

وتشرط بعض اللوائح على مقدمي الاسئلة تجنب تضمين اسئلتهم اي تعليق، وكذلك الابتعاد عن ادخال العبارات غير اللائقة في اسئلتهم (دولة الكويت-المادة ١٢٢) وعدم التطرق الى قضايا تنظر فيها المحاكم وعدم الاستناد الى ما جاء في الصحف في تقديم اسئلتهم (المملكة الاردنية الهاشمية-المادة ١١٥)، وعدم مخالفة مبادئ الدستور واحكامه

البرلمانات والى تقليل دورها الرقابي بل الى تقويتها. فالديمقراطية البرلمانية تطورت عبر قرون من الزمن ولن يسهل استبدالها واستبدال عملها في مجال الرقابة على السلطة التنفيذية خلال مدى زمني قصير. كما انه من المرجح ان يؤدي توسيع مشاركة المواطن في السياسة، عبر الثورة التقنية، الى تطوير الاداء البرلماني نفسه. فلم يعد باستطاعة النائب في اعقاب هذه التطورات ان يأخذ برأي جوزف شومبيتر الذي قال ان دور المواطن/الناخب يقتصر على التصويت كل أربعة سنوات لكي يترك شؤون الحكم والسياسة، بعدها، الى النواب والسياسيين. ان وضع أدوات تقنية تمكن المواطن من مراقبة اعمال السلطة التنفيذية بصورة مباشرة، سوف يفرض على النواب ان يبذلوا جهداً أكبر في اقناع المواطنين بأنهم الأكثر قدرة على الاطلاع بهذه المهمة. وهذا سوف يفضي، في نهاية المطاف، الى تعزيز دور المجلس النيابي في الديمقراطيات المتقدمة على الصعيد الرقابي. اذا اضيف الى ذلك ما جاءت به التطورات السياسية من اصلاحات واسعة في مجال العمل البرلماني ومنها ما تعلق، كما ذكرنا اعلاه، بمراقبة السلطة التنفيذية والحد من اخطائها، اذا اضافنا هذا الى الآثار اليجابية للتقدم التقني في هذا المجال، فإنه يمكن القول بأن التطورات الدولية جديرة بأن تنهض بالعمل البرلماني وبدور البرلمانات الرقابي وليس ان تضعفه. والاصلاحات التي بوشرت في تطبيقها بعض الديمقراطيات المتقدمة مثل تطوير حق البرلمان والمواطنين في الاطلاع على المعلومات الرسمية تسير في هذا الاتجاه وتقدم نموذجاً على تحولات ايجابية على هذا الصعيد. فهل سار التطور البرلماني في الدول العربية في هذا الاتجاه؟ وهل حققت البرلمانات العربية تطوراً في حقل مراقبة السلطة التنفيذية خلال التسعينات؟ هذا

(الجمهورية العربية السورية-المادة ١٣٨). وفيما تسمح اللوائح الداخلية لنائب أو أكثر بتقديم الأسئلة (الجمهورية اللبنانية-المادة ١١٢٤)، فإن اللوائح الداخلية في البرلمانات الأخرى تحصر حق تقديم السؤال بنائب واحد فقط (جمهورية مصر العربية-المادة ١٨١). وتشترط لوائح داخلية لبعض البرلمانات العربية التركيز على القضايا الوطنية وال العامة وتتجنب ما يتسم منها بالطابع المحلي والخاص الذي يترك للمجالس المحلية لكي تتظر في أمره.

تقديم الأسئلة، بحسب أكثر اللوائح والأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية، إلى رئاسة أو مكتب المجلس كتابة، وتوجه بحسب أكثر الدساتير واللوائح الداخلية في الدول العربية إلى رئيس الوزراء وإلى الوزراء. وتوجب اللائحة الداخلية للبرلمان الكويتي توجيه السؤال إلى وزير واحد فقط (المادة ١٢١)، بينما يسمح الدستور السوري (المادة ٧٠)، والنظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني بتوجيه الأسئلة إلى الحكومة بمجموعها (المادة ١٢٤) مما يوسع نطاق استخدام السؤال كاداة للمراقبة. ويحق للنواب، كما جاء في اللائحة الداخلية لمجلس الشعب في جمهورية مصر العربية، توجيه الأسئلة إلى نواب رئيس الحكومة ونواب الوزراء (المادة ١٨٠). وهي خطوة توسيع أيضًا نطاق استخدام السؤال نظراً إلى الأدوار المهمة التي يضطلع بها هؤلاء المسؤولين.

للنواب أن يقدموا أسئلة شفهية للحكومة إن ترد عليهم بنفس الأسلوب في حالات متفاوتة مثل رغبة مناقشة موضوعات رغبت الحكومة في مناقشتها في المجلس بغرض الحصول على رأيه أو على توصية منه (جمهورية مصر العربية-المادة ١٩١، دولة الإمارات العربية المتحدة-المادة ١١٢) أو خلال النظر في الموازنة العامة (المملكة الأردنية الهاشمية-المادة ١١٩)، أو بعد استفاد البحث

في الأسئلة الخطية الواردة في جدول الأعمال (الجمهورية اللبنانية-المادة ١٢٤)، أو استجابة لرغبة النائب نفسه (الجمهورية العربية السورية-المادة ١٣٩)، أو إذا كان السؤال متعلقاً بالسياسة العامة أو القطاعية (المملكة المغربية-المادة ٢٧٤).

وتحدد الأنظمة الداخلية المهل التي تعطى للوزراء لكي يجيبوا على الأسئلة، ففي جمهورية مصر العربية يوجب النظام الداخلي لمجلس الشعب الإجابة على السؤال بعد إدراجه على جدول أعمال أقرب جلسة بعد أسبوع من تاريخ تقديمه إلى الوزير(المادة ١٨٤). وفي دولة الكويت (المادة ١٢٤)، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة (المادة ١٠٩) وفي المملكة الأردنية الهاشمية (المادة ١١٧) يتعين على رئاسة المجلس أبلاغ الوزير المختص بمضمون السؤال فور تلقيه من صاحبه، وتدرجه الحكومة على جدول الأعمال في أول جلسة قريبة. ويجب أن يحيى الوزير على السؤال في المملكة المغربية خلال ٢٠ يوماً من تاريخ أحالته إليه من قبل المرجع المجلس المختص (المادة ٢٩٧). وفي الجمهورية اللبنانية (المادة ١٢٤) وفي الجمهورية العربية السورية (المادة ١٤٠) تجحب الحكومة أو الوزير المختص على صاحب السؤال الشفهي فوراً، أما إذا كان السؤال خطياً فتجحب عليه الحكومة أو الوزير اللبناني خلال أسبوعين، أو تطلب تأجيل الإجابة إذا شعرت بحاجتها إلى المزيد من الوقت من أجل الحصول على المزيد من المعلومات الضرورية للإجابة على السؤال، أما في سوريا فإن الحكومة تجحب على السؤال الخطى خلال شهر واحد.

يحيى الوزير الذي يوجه إليه السؤال شفهياً خلال مدة حددت في بعض اللوائح الداخلية للبرلمانات العربية بعشرة دقائق فقط لكل سؤال (المملكة المغربية-المادة ٢٨٥). وتحدد الأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية الأسئلة التي تتبغي

الحياة البرلمانية، هو ليس الوقوف على الحقائق بصورة مجردة بل هو خدمة الاهداف السياسية للجهة التي توجه السؤال. فالمجلس يعتبر توجيهه الاسئلة وسيلة لمحاسبة الحكومة ووضعها على المحك، نواب المعارضة يرغبون عادة في تسلیط الانظار على قصور الجماعة الحاكمة. (LAUNDY: P.٨٨). او قد يرحب نواب معارضون من تقديم الاسئلة التركيز على وزير معين بقصد اخراجه من الحكم او ردعه عن تنفيذ مشروع او برنامج يرى فيه اولئك المعارضين تهديدا للقيم والمشاريع التي يحملونها، كما حصل في الكويت عام ١٩٩٢ عندما وجه فريق من نواب المعارضة سؤالا الى وزير التربية (الحياة ١٩٩٢-٥-١٩). او قد يستخدم واحد من الاحزاب السياسية الاسئلة لا كاسلوب للرقابة فحسب، ولكن ايضا للتأكد على صواب الخط الفكري والسياسي الذي يعتمد عليه الحزب، كما حدث في المغرب حيث قدم زعيم حزب التقدم والاشتراكية وحده سؤالا ايضا خلال دورة نيابية واحدة الى الحكومة فضرب الرقم القياسي في تقديم الاسئلة في الشفافية الى الحكومة من بين النواب (المعتصم: ص. ٣٤).

اما النواب الذين يقفون في صف موالية الحكومة فانهم يرمون احيانا من وراء تقديم الاسئلة الى افساح المجال امام الحزب او الجماعة الحاكمة لعرض منجزاتهم وللتأكد على نجاحهم في ادارة البلاد وللاشادة بهذه المنجزات والنجاحات (ابراهيم: ص. ١٣٦).

كما ان البعض من هؤلاء النواب الموالين يوجه اسئلة الى بعض اعضاء الحكومة، ولكنه يختارهم عادة من الوزراء المنتسبين الى الاحزاب الارى المنافسة للاحزاب التي ينتمون اليها. الشفافية الى الحكومة من بين النواب (المعتصم: ص. ٣٧). الا انه قد تكون للنواب الموالين اهدافا اخرى يتroxون تحقيقها

الاجابة عليها كتابة، فهي في مجلس الشعب المصري تلك التي يطلب صاحبها جوابا خطيا، او اذا كان المطلوب منها الحصول على بيانات واحصائيات رسمية، او اذا وجهت خارج دورات انعقاد المجلس، او اذا كانت اجابات على اسئلة متبقية دون اجابة خلال دورات انعقادات المجلس (جمهورية مصر العربية-المادة ١٨٢).

اما في المملكة المغربية ف تكون الاجوبة كتابة او اذا اتسم موضوع السؤال بالطابع المحلي ، او كان متكررا سبق لاحد النواب او صاحب السؤال نفسه ان قدمه في جلسات سابقة، او اذا تغيب صاحب السؤال عن الجلسة (المملكة المغربية- المادة ١٢٨، ١٢٩).

وتسمح انظمة داخلية لبعض البرلمانات العربية لصاحب بالتعليق على جواب الحكومة مرة واحدة، الا ان البعض منها يسمح له بالتدخل مرة ثانية شفهيا اذا لم يقنع بجواب الحكومة (دولة الامارات العربية المتحدة-المادة ١١)، او ان يتقدم بسؤال خططي اذا اعتبر ان جواب الحكومة على سؤاله الشفهي لم يكن مرضيا (الجمهورية العربية السورية-المادة ١٣٩). اما تحويل السؤال الى استجواب او اقتراح تحويله الى موضوع للمناقشة فان بعض الانظمة الداخلية تقره مع تقديم ضوابط له. فالنظام الداخلي لمجلس النواب الكويتي يمنع تحويل السؤال الى استجواب في نفس الجلسة ويؤجله الى جلسة لاحقة (المادة ١٢٧)، اما النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني فانه يسمح للعضو بان يحوال السؤال الى استجواب اذا اخفقت الحكومة في الاجابة على سؤال خططي تقدم به خلال المهلة العادلة المحددة لها او المهلة التي طلبتها للحصول على المعلومات التي يطلبها صاحب السؤال (المادة ١٢٤، ١٢٥).

ب - الممارسة:
بديهي ان الغرض من الاسئلة، في واقع

المستهلكين السوريين خاصة من أصحاب الدخل المحدود. (تشرين ١٤-١٢-١٩٩٩). كذلك بینت المناقشات حولت الميزانية العامة وموقف بعض أعضاء المؤتمر الشعبي العام من الحكومة في اليمن، أجواء مماثلة من التباين في الاجتهادات والقناعات داخل الحزب الحاكم (الحياة ٦-١٢ ٢٠٠٠). وتبيرا عن حال التنافس والتباين داخل الحزب الواحد الحاكم هدد د. احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري في العام الفائت «... بمطالبة قيادة الحزب التحقيق مع نواب الأغلبية لعدم انضيائهم في مناقشة القوانين وتسبيبهم في احراج الحكومة...» هذا مع العلم ان الصحف الحكومية المصرية الرسمية دأبت في نفس الوقت على حضن البرلمان على التمرد على الحكومة حتى يتخلص من الاتهام بأنه تحول «إلى اداة حكومية لتمرير القوانين» (الحياة ٤-٢٩ ١٩٩٩). ومن الخطأ في معرض تحليل الاهداف المتواخدة من تقديم الاسئلة واستخدام الاساليب الرقابية اغفال هذا العامل والتقليل من أهميته في حياة البرلمانات العربية. ولربما كان من المناسب هنا التذكير بأن العديد من الاحزاب المستقلة في البلدان العربية والتي تقف حاليا موقف المعارض للاحزاب الحاكمة او لا حزاب الاغلبية كانت في الاساس اطرافاً وفرقاء داخل هذه الاحزاب.

يركز بعض الاسئلة الموجهة الى الحكومات العربية على القضايا المحلية، بينما يتجه البعض الآخر الى مسألة اداء الحكومة على صعيد السياسة الخارجية، بينما يتمحور القسم الاكبر منها، كما هو الامر في جمهورية مصر العربية، على سبيل المثال، حول الوضع والسياسات الوطنية العامة. (ابراهيم: ص. ١٣٦).

وتعكس الاسئلة الموجهة الى الحكومة حول القضايا المحلية تمركز العمل السياسي في المدن الكبرى وفي عواصم الدول العربية

من وراء تقديم الاسئلة في البرلمانات.

ومن هذه الاسئلة التي يوجهها نواب موالون أحياناً ما يرمي الى الضغط على الحكومة من أجل تعديل موقفها في قضية جزئية بحيث لا يؤثر تراجعها او تغيير موقفها في هذه القضية على وضعها بصورة عامة. وهذا النوع من الاستخدام للوسيلة الرقابية قد لا يرضي الحكومة او الوزير الذي وجه اليه السؤال ولكن، في الحالات العادية لا يستثيرها ولا يستثير مؤيديها بين النخبة الحاكمة الى حد دفعها الى الاقتراض من صاحبه فيبقى استخدام السؤال كوسيلة رقابية في حدود اللعبة البرلمانية المقبولة لدى سائر فرقاء الحكم. وعندما يقدم نواب موالون للحكومة باسئلة من هذا النوع فإنهم يستندون الى معطيين رئيسيين: الاول هو شعور اولئك النواب ان الحزب الحاكم الذي ينتسبون اليه يتمتع بموقع حصين في الحكم وان توجيه الاسئلة الى الحكومة التابعة له لن يعرضها الى الاهتزاز. المعطى الثاني، هو ان صفوف الحزب الحاكم تتسع عادة الى جماعات متباعدة من النواحي الاجتماعية والثقافية بحيث يكون من الطبيعي ان تعبر عن مصالحها المتباعدة او قناعاتها المختلفة من خلال البرلمان بامثل توفير بعض الحماية لهذه القناعات والمصالح. تبيرا عن هذا الحال تقدم ٢٧ نائب سوري ينتمي بعضهم الى الحزب الحاكم الى وزير الاقتصاد بسؤال مشترك، في نهاية العام الفائت، حول استيراد الالبسة من الخارج. ولقد ابرزت المناقشات التي شهدتها المجلس في اعقاب اجابة الوزير المختص على السؤال وجود اتفاق الجميع حول فكرة حماية الصناعة الوطنية، ولكنها بینت من جهة اخرى وجود اجهادات مختلفة حول كيفية ومدى تطبيقها بما يحقق التوازن بين موجبات حماية الصناعة الوطنية، من جهة، وبين الحاجة الى حماية

احياناً صحة هذه الفرضية، كما هو الامر مع ممثلي العمال في مجلس الشعب المصري الذين قدموا خلال دور الانعقاد ٤٢,٧ % من الاسئلة الى الحكومة والتي تعرضوا في العديد منها الى احوال القطاع الذي يمثلونه، وكذلك الفئات المهنية التي قدمت النسبة الاعلى من الاسئلة خلال الدورة البرلمانية نفسها. ولكن خلافاً لهذه الفرضية فقد أمسك ممثلو الفلاحين عن استخدام الاسئلة كوسيلة لمراقبة سياسة الحكومة المتعلقة بقضايا الفلاحين، واظهرت البرلمانيات ضعفاً في متابعة قضايا المرأة والنوع (الصاوي: ص. ٢٧٣).

يعتبر توجيه السؤال من اكثر الوسائل الرقابية انتشاراً واستخداماً في البرلمانات العربية بالمقارنة مع استخدام الوسائل الرقابية الاخرى. هذا ما تؤكد له على سبيل المثال تجربة البرلمان المغربي الذي قدم اعضاؤه بين تشرين الاول /اكتوبر عام ١٩٧٧ ونisan/ابريل عام ١٩٨١ حوالي ١٢٢٢ اي بمعدل ٢١٤ سؤال سنوياً. ويعزى ايثار النواب لأسلوب السؤال بالمقارنة مع الاساليب الاخرى الى عاملين رئيسيين: الاول، هو السبب الدستوري حيث توجد في بعض الحالات عقبات دستورية تحول او تعرقل استخدام وسائل رقابية اخرى، او تحيط استخدامها بالصعوبات. الثاني، سبب سياسي يتمثل بصورة خاصة في ضعف المعارضة والنواب المستقلين العددية في البرلمانات العربية وهو واقع شائع ويحد من حماس بعض المعارضات البرلمانية العربية لاستخدام اسلوب السؤال نفسه، ففي جمهورية مصر العربية تقدم نواب الحزب الحاكم خلال دور الانعقاد العادي الثالث للفصل التشريعي السابع بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٦ بـ ٧,٧ % من الاسئلة التي وجهت الى الحكومة، اما نواب المعارضة فانهم قدموا ١٢ % من الاسئلة فقط (الصاوي: ص. ٢٧٣، انظر ايضاً المختص،

عادة وضعف المجالس المنتخبة المحلية ومحدودية دورها. ففي بلد مثل لبنان يتصرف بقدم تجربته البرلمانية، تعطلت الانتخابات البلدية وال محلية لعدة عقود من الزمن. وحتى في الدول التي تتتوفر فيها هيئات محلية، فإن الكثيرين من النواب يفضلون متابعة قضاياها عبر المجلس النيابي وفي العاصمة حيث تتخذ القرارات الحاسمة المتعلقة. ويبعد الكثيرون من النواب عن توجيه اسئلة حول السياسة الخارجية. ففي جمهورية مصر العربية لم يوجه اي سؤال الى وزير الخارجية خلال الدور العادي الثالث للفصل التشريعي السابع (الصاوي: ص. ١٢٨) ويرجع ان يكون الابتعاد عن توجيه الاسئلة في هذا المضمار عائداً الى ان السياسة الخارجية هي في اغلب الاحوال محط اهتمام رؤوس البلاد في الدول العربية وبسبب الانطباع الشائع بان توجيه الاسئلة حولها قد ينطوي على تعرض لقادة البلاد ومن ثم قد تكون له بعض المحاذير من حيث علاقة النائب بالسلطة التنفيذية. ولربما كان هذا الشعور في محله بعض الاحيان ولكن ليس دائماً، خاصة عندما يكون رأس البلاد مهتماً بتشييط الحياة البرلمانية كما كان الامر مع ملك المغرب الراحل الحسن الثاني الذي خاطب نواب البرلمان بقوله «...ان كنت سأأخذ عليكم شيئاً فساوأخذ عليكم عدم اهتمامكم بنشاط المغرب من الناحية الخارجية». (المختص: ص. ٣٧، عن جريدة العلم ١٠-١٠-١٩٨٢).

ومن المفروض ايضاً ان يوفر العمل الرقابي، ومنه تقديم الاسئلة فرصة للنواب لكي يعبروا عن مصالح الفئات الاجتماعية التي يمثلونها في البرلمان حيث ان ظروفهم تسمح لهم بالاطلاع على اوضاع هذه الفئات وبالوقوف على حاجاتها، كما ان تجربتهم في الحقل العام تسمح لهم ببلورة مطالب هذه الفئات الاجتماعية. وتبين بعض التجارب البرلمانية

ص. ٢١-٢٢.)

رغم التوسيع النسبي في استخدام الأسئلة كوسيلة رقابية في البرلمانات العربية، فإن الفارق يبدو كبيراً بين متوسط استخدام هذه الوسيلة في المجالس العربية، من جهة، وبين مدى استخدامها في بعض الديمقراطيات المقدمة، من جهة أخرى. ففي بريطانيا مثلاً بلغ متوسط عدد الأسئلة خلال الخمسينات والستينات ١٦٠٠ سؤالاً في العام الواحد، وبلغت عدد الأسئلة يتصاعد في بريطانيا بحيث HAGUE: ١٩٧٧ مثلًا (١٩٠٠ P.) وبلغ متوسط عدد الأسئلة خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة ٤١٠ سؤالاً.

ومن بين أنواع الأسئلة التي تقدم إلى الوزراء والحكومة، يفضل النواب عادة في البرلمانات العربية توجيه الأسئلة الشفهية على الأسئلة الكتابية. ففي المغرب، مثلاً، كان المعدل السنوي للأسئلة الشفهية التي تقتضي ردًا شفهياً، في الحقبة المشار إليها أعلاه، ١٧٧، بينما بلغ معدل الأسئلة الكتابية التي تقتضي ردًا مكتوباً ٤٠ (المعتصم ٣١). ويختلف النواب العرب من هذه الناحية عن النواب الفرنسيين الذين بلفت الأسئلة الكتابية التي قدموها خلال سنوات الجمهورية الرابعة ما فوق الأسئلة الشفهية بـ ٢٨ ضعفاً تقريباً (١٢٧-١٢٨ WHEARE). ويرجع أن يكون سبب انتشار الأسئلة الشفهية على الكتابية بين النواب العرب هو أنها تعطي الأولوية في المناوشات، ولأن الأسئلة والأجوبة عليها باتت تتقل عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع بحيث يتاح للرأي العام الاطلاع عليها، ومن ثم متابعة الجهد الذي يقوم بها مقدمو السؤال في مراقبة الحكومة والدفاع عن قضايا الناخبين والناخبات. أما الأسئلة الكتابية فأن الجواب عليها يبقى في نطاق ضيق بحيث يصعب توظيفه كوسيلة ضغط على الحكومات أو

كاداة للتأثير على المواطنين والمواطنات.

ج- اثر توجيه الاسئلة:

الاجابات الحكومية عن اسئلة النواب لا تختلف كثيراً من حيث نسبتها ومضمونها عن الاجوبة التي تقدم في البرلمانات الديمقراطيات المقدمة. ففي المغرب بلفت بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ حوالي ٤١ %، وهي نفس النسبة تقريباً في مجلس العموم البريطاني، أو البرلمان الفرنسي هذا دون التقليل من أهمية الفارق بين كمية الأسئلة في البرلمانات المقدمة، وكميتها في البرلمانات العربية. وتتسم اجوبة الحكومات العربية، في تقدير بعض الباحثين، بالعمومية والابتعاد عن اعطاء معلومات جديدة وتجنب التطرق إلى الموضوعات الحساسة خاصة على المستوى الوطني العام (الضاوي ١٢٠، انظر أيضاً المعتصم ٤٩-٤٨). إلا أن هذا النمط من الاجوبة يطبع الكثير من الاجوبه التي تقدمها الحكومات في الديمقراطيات المقدمة. ففي بريطانيا، كان هذا النوع من الاجوبة محور رئيسياً من محاور الانتقادات التي وجهها تقرير سكوت الشهير إلى الحكومات البريطانية وإلى ثقافة التعميم والحقائق الناقصة التي طبعت الاجوبة التي قدمتها تلك الحكومات حتى بداية التسعينات (SEE ٤٨١، WHEARE ALSO ١٢٦).

المقارنة بين البرلمانات العربية والبرلمانات في الديمقراطيات المقدمة لجهة استخدام السؤال كاداة للمراقبة تدل على أن البرلمانات العربية لا تستخدم هذا السؤال استخداماً كافياً، لا من حيث العدد ولا من حيث تنويع الموضوعات وتعددتها، هذا مع التشديد على أن السؤال هو، كما جاء أعلاه، الأداة الرقابية الأكثر استعمالاً من قبل النواب العرب بالمقارنة مع أدوات الرقابة الأخرى. ومن هنا كان التوسيع في عرض استخداماتها في البرلمانات العربية.

في اغلب الاحوال مع السلطة التنفيذية كما جرى في أيار (مايو) ١٩٨٧ عندما تقدم عدد من النواب اللبنانيين باقتراح قانون معجل بالغاء اتفاقين: الاول المعروف باتفاق القاهرة بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي عقد عام ١٩٦٩، والثاني المعروف باتفاق ١٧ أيار والذي عقد عام ١٩٨٢ بين الحكومة اللبنانية وأسرائيل (السفير ١٩٨٧-٥-٢٢). أما نواب المعارضة الذين لا يمتهنون بالعدد الكافي في البرلمانات العربية فليس هناك ما يدل على سعة استخدامهم لهذا الاسلوب ربما لاعتقادهم بأنه لن يحقق لهم اي هدف لا يمكن تحقيقه عبر استخدام الوسائل الرقابية الأخرى مثل توجيه الأسئلة.

٣ - تأليف لجان التحقيق

أ- الاطار القانوني:

يتصنف عمل اللجان البرلمانية باهمية كبرى مما جعل رئيس الجمهورية الأميركي ودرو ويلسون يقول تأكيداً على هذه الاهمية، «أن الكونفرس في لجانه هو الكونفرس في حال العمل» (HAGUE 188). وقد اضفى عليها هارولد لاسكي اهمية مماثلة اذ جعلها قلب العمل البرلماني (LASKI، 349-350).

ويتفق المسؤولون العرب من ذوي التجربة البرلمانية على تقدير اهمية عمل اللجان في الحقل الرقابي (السفير، ١٩٩٠-٢-٢١). وتكون لجان المجلس عادة على نوعين: اللجان الدائمة أو النوعية التي يتفاوت عددها من مجلس نواب إلى آخر والتي يراعى في تصنيفها الاختصاص، ولجان تقصي الحقائق وهي اداة الرقابة التي تشكل في حالات محددة يجد فيها المجلس حاجة إلى الاضطلاع بصورة مباشرة باعمال الاستقصاء والاستطلاع لجمع المعلومات وحقائق حول امر عام له اهمية

٤ - الاقتراح برغبة او قرار

أ- الاطار القانوني:

الاقتراح برغبة او قرار، او دعوة الحكومة للقيام بعمل ذي اهمية يدخل في نطاق اختصاصها كما عرف في النظام الداخلي لمجلس النواب الاردني (المادة ١٢١)، مثبت كحق من حقوق النواب في بعض اللوائح والأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية وليس كلها. ولقد قيدت الدساتير والأنظمة واللوائح الداخلية للمجالس النيابية العربية التي اشير إليها الى الاقتراح برغبة او قرار هذا الاسلوب الرقابي فهو مباح في الكويت لكل عضو شرط الا يتضمن عبارات غير لائقة او مساساً بالأشخاص والهيئات (المادة ١١٨، ١٢٠)، وكذلك في لنظام الداخلي المصري مع اضافة شروط أخرى منها الا يكون الاقتراح مخالفًا للدستور او القانون او خارجاً عن اختصاص المجلس وان يقدم كتابة مرفقاً بمذكرة ايضاحية (المادة ٢١٢-٢١٣). واعطي في الكويت (المادة ١٢٠ وفي مصر(المادة ٢١٣) رئيس المجلس النيابي الحق في حفظ الاقتراح اذا لم تتوفر فيه هذا الشروط، مع ثبيت حق صاحب الاقتراح بالطاعة بمراجعة هذا القرار.

ب- الممارسة:

هذا الاسلوب من اساليب الرقابة هو اكثر شيوعاً واستخداماً من قبل النواب المتخصصين مع السلطة التنفيذية ولهم حظوظ بين اریابها. ففي مصر تقدم خلال الدورة النيابية ١٩٩٧ رجال الحزب الوطني بـ ٢، ٩٦ % من الاقتراحات (الصاوي: ص. ٢٩٧). وفي لبنان لا يشير دستوره أو النظام الداخلي لمجلس نوابه إلى الاقتراح برغبة، ولكن نوابه اعتادوا التقدم باقتراح القوانين التي يجري التفاهم بصددتها

المراحل، لأن الرئيس الروسي السابق يلتسين امتنع عن صرف مبلغ كاف لشراء الورق الضروري لعملها (HAGUE ١٩٩). وواجهه، اللجان البرلمانية في الدول العربية صعوبات مماثلة، إلا أن بعض البرلمانات العربية، خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، خططت خطوات مهمة عندما قامت بتشكيل لجان تحقيق في قضايا حساسة ودقيقة. ففيالأردن شكل المجلس لجنة خاصة في صيف ١٩٩٠ للنظر في قضايا فساد اتهم بها بعض الوزراء السابقين (السفير ٢٢-٧-١٩٩٠). وفي بداية هذا العام شكل المجلس لجنة جديدة في اتهامات وجهها نائب مستقل أيضا إلى مسئولين حكوميين (النهار ١٤-١-٢٠٠٠). وتشكلت في مجلس الأمة الكويتي أيضا لجان تحقيق متعددة كلفت بوضع تقارير حول موضوعات حساسة منها، على سبيل المثال، لجنة كلفت بالتحقيق في إداء الحكومة تجاه الفزو العراقي للكويت، وللنظر في أوضاع القوات المسلحة، واستطرادا للبت في موازنة الدفاع التي تقدمت بها الحكومة إلى المجلس. (الحياة ٢٧-٤-١٩٩٤). وفي لبنان شكل المجلس، في نهاية عام ١٩٩٢ لجنة تقصي الحقائق بقصد شراء طوافات البوما على أثر اتهامات تناولت بعض المسؤولين اللبنانيين (السفير ٣-١٢-١٩٩٢). وشكل المجلس أيضا لجان نيابية للتحقيق في مسألة التنصت على الهاتف من قبل بعض أجهزة الأمن اللبنانية (النهار ٢٩-٥-١٩٩٧) وهي أيضا مسألة حساسة في بلد داخل في نزاع مسلح مع كيان مجاور.

إضافة إلى نشاط لجان تقصي الحقائق وأعمالها، فإن التقارير التي تقدم بها اللجان العادية تسهم أيضا في تعزيز دور البرلمانات الرقابية في بعض الدول العربية، وفي قضايا حساسة أيضا مثل دور المؤسسات الأمنية وعلاقتها بمواطنيها. ففي صيف عام ١٩٩٣

ب - الممارسة:
ان تمكين اللجان البرلمانية من الاضطلاع بالمهام المكلفة بها يتطلب افساح المجال لها لكي تعمل بحرية ولكن تحصل على معلومات كافية، هذا فضلا عن توفير بعض الحاجات المادية. إلا أنه بمقدار أهمية اللجان في معيار العمل البرلماني، وكوسيلة من وسائل مراقبة الحكومة، فإنها قد تصطدم بصعوبات ناشئة عن رغبة أصحاب القرار في الدولة في الحد من نشاط اللجان، وبالتالي من حيوية المجلس ومن دوره الرقابي. هكذا بقيت اللجان في نيكاراغوا، مثلا، بدون غرف تجتمع فيها بحيث كان أعضاؤها يضطرون إلى الاجتماع في الهواء الطلق، ووجدت لجان الدوما في روسيا صعوبة في القيام بعملها في بعض

تأخذ بهذا الرأي وأثرت التصويت على الموازنة التي تقدمت بها الحكومة، قبل ان تفرغ اللجنة من اعداد تقريرها النهائي بفرض تقديمها الى المجلس (الحياة ٤-٢٧-١٩٩٤، السفير ٢٢-٩-١٩٩٨). والفرق في النتيجة بين الجنتين الكويتية والاردنية يعود، على الارجح، الى الفرق بين تأثير السلطة التنفيذية على لجان تقصي الحقائق، وتاثيرها على اللجان الدائمة. ففي الاولى يكون للمعارضة عادة درجة اكبر من التأثير نظراً لدورها في اثارة القضية التي تشكل من اجلها لجنة تقصي الحقائق، ومن هنا فانه لا يكون غريباً ان يتعرّض عمل اللجنة في احد مراحله، اما اللجان الدائمة فانها تكون اقرب الى السلطة التنفيذية التي تجتهد في حشد انصارها فيها سلفاً عندما يجري تكوين اللجان وانتخاب مسؤوليتها. وهذا ما يفسر احياناً سعي الحكومات الى نقل النقاش في قضية ساخنة الى لجنة من لجانه بفرض التخفيف من آثاره السلبية على الوضع الحكومي، او على مضاعفاته المضرة بالاوضاع العامة (السفير ٢٧-٨-١٩٩١، الحياة ٢٥-١١-١٩٩٩) <

٤ - الاستجواب وطرح الثقة

أ - الاطار القانوني:

في الاستجواب عنصران رئيسيان: الاول انه يفضي الى مناقشة عامة في المجلس، والثانية انه يحمل معه عقوبة سياسية لانه قد ينتهي الى طرح الثقة بالحكومة (:AMELLER P.290). والاستجواب وسيلة من وسائل المراقبة المشار إليها في اللوائح الداخلية لعدد من البرلمانات العربية ولكن ليس كلها. وهو مقيد بشروط وآليات. ففي بعض الدول مثل الكويت يحق لاي عضو من اعضاء مجلس الامة حق تقديمها (الدستور-المادة ١٠٠)، وكذلك في

تبني مجلس الامة الكويتي تقرير لجنة الدفاع عن حقوق الانسان البرلمانية الذي تضمن انتقاداً لاجهزه امن الدولة بسبب تجاوزاتها في بعض الحالات (الحياة ٦-١٦-١٩٩٣). وفي صيف ١٩٩٥ وجهت لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين في المجلس الاردني انتقادات الى الحكومة الاردنية لما اعتبرته تجاوزات من قبل المؤسسات الامنية (السفير ٨-٨-١٩٩٥). وأشارت لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب الاردني في صيف ١٩٩٨ مسألة تلوث مياه الضفة التي يتلقاها الاردن من اسرائيل، واتسمت هذه القضية بالحساسية لصلتها بالعلاقة مع اسرائيل ويسحب حاجة الاردن الماسة الى مياه الشرب خاصة في فترات الصيف، وطالبت اللجنة باقالة وزير المياه والري لما اعتبرته تقصيراً منه في هذا المجال (السفير ٤-٨-١٩٩٨).

ج- اثر اللجان:

ان الغاية الاساسية من تشكيل هذه اللجان لم تتحقق دوماً. ويرى بعض المعنيين بالعمل البرلماني ان من اسباب قصور اللجان، وخاصة لجان تقصي الحقائق، هو تدخل السلطة التنفيذية في نشاطها، والضغوط التي تمارسها على اعضاء اللجنة احياناً، او على الاشخاص الذين تتصل بهم اللجان بقصد الحصول على معلومات منهم (الاهرام ٦-١-١٩٩٧، الحياة ٣-٢-١٩٩٩). فيما ادت الحملة التي شنتها لجنة الزراعة والمياه الاردنية الى اقصاء الوزير عن وزارته، فإن لجنة تقصي الحقائق في الكويت مثلاً، لم تنجح في اقناع المجلس بانتظار تقريرها النهائي قبل التصويت على الميزانية. وطالب اعضاء اللجنة بتأجيل التصويت الى ما بعد مناقشة التقرير لاعتقادهم بان المعلومات التي يجمعونها جديرة بالتأثير على موقف النواب من الميزانية. الا ان اكثريتهم لم

في امر تم النظر فيه في نفس دور الانعقاد (جمهورية مصر العربية-المادة ١٩٩). ونظراً إلى تزايد عدد الاستجوابات وتتنوعها اباحت بعض اللوائح الداخلية ضم المتشابه منها في استجواب واحد. (جمهورية مصر العربية-المادة ٢٠١). وتأكيداً على أهمية الاستجوابات، تقرر في بعض البلدان العربية تخصيص جلسة استجواب بعد كل ٤ حلقات عمل عادية كما جاء، على سبيل المثال، في النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني (المادة ٨٧)، وقد أدخل هذا التقليد مؤخراً في مجلس النواب اللبناني (المادة ١٣٦).

ب - الممارسة:

شهدت فترة التسعينيات توسيعاً في استخدام المجالس النيابية العربية لأسلوب الاستجواب وسحب الثقة من وزراء معينين أو من الحكومة. فقد استخدم الاستجواب في بعض البرلمانات العربية من أجل المطالبة بالحصول على معلومات بقصد قضايا حساسة مثل تجاوزات اتهمت بها بعض مراكز الشرطة في مصر (السفير ٢٠-٥-١٩٩٢)، أو مخالفات نسبت إلى وزير المال في الكويت وهو عضو في الأسرة الحاكمة في الكويت ما أثار رد فعل سلبي لدى وأثر على العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية (الحياة ٤-٢٥-١٩٩٩). أما المطالبة بسحب الثقة فقد تفاوت مستوى استخدامها في المجالس العربية. ففي المجلس التشريعي الفلسطيني، طالب فريق من النواب بإجراء تعديل وزاري بعد وضع تقرير تضمن اتهاماً إلى بعض أعضاء السلطة التنفيذية بارتكاب مخالفات وتجاوزات خلال العام المنصرم، إلا أن المجلس التشريعي لم يذهب بعيداً في متابعة هذه المطالبة. وطبع الموقف العام للمجلس التشريعي الفلسطيني بالمعروف عن استخدام التصويت على سحب الثقة

مصر (الدستور-المادة ١٢٥)، ولبنان (الدستور ٢٧)، والأردن-المادة ٩٦). ويرتفع عدد النواب المطلوب لتقديم استجواب إلى الحكومة في بعض الدول العربية حتى يصل في البرلمان الجزائري، كما جاء في تصريح أدلّي به النائب الجزائري مقران آيت العربي، إلى ٢٠ عضواً (الشرق الأوسط ١٨-١١-١٩٩٩). ويحق في مجلس النواب اللبناني للنائب وللحكومة ولكل وزير طرح الثقة في اعقاب انتهاء مناقشة الاستجواب (المادة ١٣٨). وفي برلمانات عربية أخرى يشترط في طلب سحب الثقة من الوزير أن يصدر عما لا يقل عن عشرة نواب (دولة الكويت-المادة ١٠١، جمهورية مصر العربية-المادة ١٢٦، المملكة الأردنية الهاشمية-المادة ٥٤). وتحدد الدساتير والأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية مهلة قصيرة عادة بين تاريخ تقديم طلب الاستجواب أو سحب الثقة، وبين تاريخ انعقاد جلسة مناقشة الاستجواب أو الثقة. وتعتبر الحكومة مستقيلة (الجمهورية اللبنانية-المادة ٦٩)، أو أنها مضطرة إلى الاستقالة (المملكة الأردنية الهاشمية-المادة ٥٢) إذا انتهت مناقشة الاستجواب إلى الموافقة على اقتراح سحب الثقة من الحكومة، وهذا ينطبق على الوزير الذي تسحب الثقة منه أيضاً. وفي مصر إذا قرر المجلس، بعد مناقشة الاستجواب وطرح الثقة مسؤولية رئيس الحكومة، فلرئيس الجمهورية الحق رد القرار بفرض إعادة النظر فيه وفق آليات تحدها اللائحة الداخلية للمجلس (المادة ٢٤٤، ٢٤٣).

ويشترط في تقديم الاستجواب، كما هو الأمر في السؤال، الابتعاد عن ايراد العبارات غير اللائق، أو المساس بكرامة الأفراد والهيئات الاعتبارية، وكذلك في بعض الدساتير واللوائح الداخلية تجنب الأضرار بالمصلحة العليا للبلاد (دولة الكويت-المادة ١٢٤)، أو التكرار

نجاحا غير مباشر اذ اضطرت الحكومة الى الاستقالة واعيد تشكيلها بعد ان اعطي الوزير المستهدفحقيقة وزارية اخرى (الحياة ١١-٢ ١٩٩٨). وكان من اسباب نجاح المحاولة الثانية ان الوزير في هذه الحالة الثانية لم يكن ينتمي الى احد التكتلات المعارضة مما سهل توحيد صف المعارضة في هذه المسألة حتى ولو جاءت مبادرة المطالبة بسحب الثقة من نواب اسلاميين. وقدمت احزاب معارضة مغربية عام ١٩٩٠ استجوابا تبعه طلب سحب الثقة من الحكومة لاول مرة خلال سنة ٢٦ (السفير ٢١-٥ ١٩٩٠). وهزم الاقتراح باكثريّة كبيرة ولكنه كان خطوة مهمة في سياق تطور المؤسسة البرلمانية المغربية.

ونجح مجلس النواب الاردني لاول مرة منذ مطلع السبعينيات في حمل الحكومة على تقديم استقالتها (السفير ٧-١٢ ١٩٩٠). تم ذلك بعد ان وقع ٤٩ من النواب عريضة بسحب الثقة عن الحكومة. ورغم انه لم يكن للعربيّة تأثير قانوني مباشر لأن المجلس النيابي كان في عطلة، الا ان الحكومة لم تستطع تجاهل العريضة حيث أنها حملت توقيع أكثر من نصف اعضاء المجلس النيابي البالغ عدده ٨٠ نائبا، ولأن بعض الموقعين كانوا من المنتدين الى تكتل نيابي موالي. واضطررت الحكومة، في ضوء هذه الاعتبارات الى تقديم استقالتها (السفير ٨-١٠، ١٢-١١، ١٩٩١). وكسر المجلس النيابي الاردني استخدام مثل هذا الاسلوب خلال الاشهر الاخيرة اذ وقع عدد من النواب خلال صيف العام المنصرم عريضة بسحب الثقة عن الحكومة الحالية، ثم وقع ثلاثة اعضائه رسالة الى الملك، خلال شهر نيسان (ابريل) الفائت تدعوه الى اقالة الحكومة بسبب سياساتها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي دون ان يصل المجلس هذه المرة الى اثر حاسم (الحياة ٤-١٣ ٢٠٠٠).

من الحكومة ولذلك بسبب الشعور السائد فيه بأنه ليس من السهل تحقيق مثل هذه الغاية في ظل سيطرة الحزب الحاكم على السلطتين التنفيذية والتشريعية (صايغ و الشقاقي:ص. ٦٥). وفي لبنان طرحت مسألة الثقة في الحكومة مرارا، وكانت في بعض الحالات تشكل وسيلة للضغط على الحكومة خاصة وانها كانت تقسّم المجال امام فريق واسع من النواب للدلاء بالانتقادات العنيفة ضد الحكومة. الا انه كان يحد من أهمية هذه الظاهرة قيام كثرة من هؤلاء الناقدين باعطاء الحكومة ثقتهن رغم الانتقادات التي كانوا يبدونها وذلك في محاولة لارضاء الرأي العام والسلطة التنفيذية معا (السفير، ١٠-١ ١٩٩١، ٢٨-٦ ١٩٩٤، ٩-١٢ ١٩٩١).

وقدم نائب كويتي في ربيع العام الفائت استجوابا الى وزير الاوقاف في قضية ذات طابع ديني فتفاوضت على نحو ادى الى حل مجلس الامة. ولم تعتبر المعارضة الاستجواب والنتيجة التي اسفرت عنه تعزيزا للعمل الرقابي في مواجهة السلطة التنفيذية لأن النائب الذي قدم الاستجواب كان أساسا من مؤيدي الحكومة ولأن بعض الوزراء الاساسيين كانوا أساسا مؤيدین لحل المجلس، «الذى كان يضيع وقته في مناقشات ... كان من نتائجها تعطيل مصالح الناس» كما جاء في تصريح لأحدهم. (الشرق الاوسط ٦-٥ ١٩٩٩). الا انه اتيح لنواب المعارضة الكويتيين امتحان قدرتهم على سحب الثقة باحد الوزراء في مناسبتين، الاولى عندما طرح بعض النواب الاسلاميين سحب الثقة من وزير من الوزراء الليبراليين القريب من تكتلات المعارضة، فلم تنجح المحاولة لأنها شقت المعارضين (الحياة ١١-٣ ١٩٩٥).

الثانية، نجحت عندما اقترح نواب اسلاميون سحب الثقة من وزير الاعلام والثقافة لامر ذي طابع ديني ايضا، وقد نجحت المحاولة

تعديلات واسعة على نظام البرلمان الداخلي في نفس الاتجاه ووضعوا المزيد من القيود على طلبات طرح الثقة (AMELLER 130-291، SEE ALSO WHEARE 131). من هنا فإن ادخال بعض القيود على استخدام الاستجواب وطلبات طرح الثقة على الانظمة الداخلية للبرلمانات العربية لا يشكل، بالضرورة، خروجاً عما هو متعارف عليه في البرلمانيات في الديمقراطيات المتقدمة، ولكنه لا قيمة عملية كبيرة له وهو أقرب إلى الترتيبات القانونية الاحترازية منه إلى القيد الفاعل على حركة النواب إذ أن البرلمانيات العربية لم تمارس تاريخياً مثل تلك الضغوط الواسعة عبر استخدام الاستجواب وطلبات طرح الثقة كما كان الأمر في بعض الديمقراطيات المتقدمة، ولأن الذي يضبط العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد العربية هو ليس الانظمة الداخلية بمقدار ما هو السلطة التنفيذية نفسها.

٥ - طرح موضوع عام للمناقشة

أ - الأطر القانوني:

يعرف النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني بأنها هذا الأسلوب بأنه من قبيل «تبادل الرأي» والمشورة بين المجلس والحكومة» (المادة ١٢٧). ويشترط أن يقدمه ٥ أعضاء على الأقل في الكويت (المادة ١٤٨) والإمارات العربية المتحدة (المادة ١٠٣)، و١٠ نواب وما فوق في الأردن (المادة ١٢٨) وسوريا (المادة ١٤٢)، ومصر (المادة ١٢٩). واشترط تقديم الطلب من عدد من الأعضاء يحد من استخدام هذا الأسلوب خاصة إذا كان عدد النواب قليلاً أو تكتلات المجلس النيلي ضعيفة. كذلك يحق للحكومة أن تطرح موضوعاً للمناقشة ولو لوقوف على رأي المجلس فيه (المملكة الأردنية الهاشمية).

ج- اثر الاستجواب وطلب سحب الثقة:

إذا كان الاتجاه العام خلال التسعينات في بعض البرلمانيات العربية هو إلى التوسيع في استخدام الاستجواب وطرح الثقة فإنه حدث تراجع نسبي على هذا الصعيد خلال بعض سنوات تلك الحقبة، ففي مصر تقلص عدد الاستجوابات إلى النصف بين دوري الانعقاد العادي الثاني ودور الانعقاد التشريعي الثالث للفصل التشريعي السابع (الصاوي ٢٧٧). ويعزى التقلص هنا في استخدام الاستجواب أو محدودية استخدامه أصلاً بالمقارنة مع الأسئلة التي سياسة متعمدة تتبعها السلطة التنفيذية بقصد تجنب بعض الوزارات التعرض للاستجوابات وذلك حفاظاً على المناخ الاستثماري في البلاد (ابراهيم ١٤١، البيان ٢٦-٤٠٠)، وكذلك يعزى هذا التراجع إلى القيود التي فرضت على استخدام أسلوب الاستجواب (ابراهيم ١٣٩).

ويجدر بالذكر هنا أن هذه القيود أدخلت في بعض الديمقراطيات المتقدمة من أجل معالجة أوضاع عدم الاستقرار الحكومي التي عانت منها. وبرزت هذه الظاهرة بصورة خاصة في فرنسا حيث كانت الاستجوابات وطلبات طرح الثقة بالحكومة، تؤدي إلى تبديلات وزارية متتالية مما أسفر عن مضاعفات عامة سلبية على مستوى السياسة والإدارة. لهذا اتجهت الاصلاحات البرلمانية المتتالية في فرنسا إلى التضييق على الاستجوابات وطلبات طرح الثقة. وهذا ما أدى إلى تراجع عددها تراجعاً كبيراً بين الجمهوريتين الثالثة والرابعة، وإلى ضم عدد كبير منها في استجوابات واحدة أو استئناف الحكومة عن الإجابة عليها أصلاً. وفي عام ١٩٥٢ قدم النواب ٣٥٠ استجواباً فلم تجب الحكومة إلا على ١٧ منها. وفي الجمهورية الخامسة ادخل المشرعون

ضعيفا في بعض البرلمانات إلا في حدود التعبير عن تأييد المواقف التي تتبعها السلطة التنفيذية، فإن بعض البرلمانات العربية اثيرة قضايا خلافية كما اشير أعلاه. وكانت من القضايا الهامة التي نوقشت في أكثر البرلمانات الموزنات العامة (السفير ١٩٩٨-٦-٤، ١٩٩٩-٢-٢١، ١٩٩٩-٢ HERMAN ٨٨٢). وجاء قسم من هذه المناقشات ردا على مشاريع الموزنة التي تقدمت بها الحكومة، واتسمت أكثرها بطابع العمومية، أو الاختصار خاصة عندما كانت الحكومة تستعجل التصويت عليها (الحياة ١٩٩٨-١٠-٢٩)، وتطالب باقرارها بمادة وحيدة بدلا من مناقشتها بندًا بندًا (النهار ١٩٩٣-١٢-١). ولقد اقي عبء مناقشة الموزنة العامة في أكثر الحالات على لجان المجلس المختصة إلا ان هذه اللجان في البرلمانات العربية ليست افضل حالا من مثيلتها في برلمانات الديمقراطيات المتقدمة. فرغم ان مهمة مناقشة الموزنات ومراقبة الانفاق الحكومي هي من اقدم مهام المجالس النيابية في العالم، فإن البرلمانات في الديمقراطيات المتقدمة تتضطلع بدور هامشي على صعيد وضع الموزنة. ففي بريطانيا ونيوزيلاندا وأوستراليا لا تملك البرلمان القدرة ولا يملك نوابها المعرفة الكافية لكي يتقدمو بمقترن ذات طابع مالي (HAGUE 193). وفي سائر هذه الدول وغيرها من الدول الديمقراطية المتقدمة توجد في البرلمانات لجان مهمتها مراقبة الانفاق في الأدارات الحكومية المقابلة، إلا ان هذه اللجان تقتصر عن بلوغ غايتها مما يعني حق البرلمان في ضبط الانفاق الحكومي امرا نظريا لا يطابقه الواقع او الممارسة البرلمانية الحقيقة حتى في أكثر المجالس النيابية تمسكا بهذا الحق (WEIR: P. 437، ROCHE: P. 216-P. 214-HERMAN: P. 898، (908).

المادة ١٢٨) فضلا عن الحق في طرح موضوع عام للمناقشة من قبل عدد من النواب فإنه يحق لعضو مجلس الشعب المصري أن يطلب إحاطة أعضاء الحكومة علما بأمر ذي أهمية عامة وعاجلة (المادة ١٩٤)، كما يحق له أو لرئيس لجنة برلمانية أو للممثل الكتلة النيابية لاي حزب الطلب من الرئاسة الموافقة على الأدلة ببيان عن موضوع خطير وعاجل حتى ولو لم يكن واردا على جدول الاعمال المادة ١٩٧). وهذه الحقوق تيسر للنواب المساهمة في تحديد وتعديل جدول اعمال الجلسات وفقا لما يتصورونه من اولويات ومستجدات.

ب - الممارسة:

واصلت البرلمانات العربية خلال التسعينات والستينات الحالية ممارسة حقها في طرح موضوعات عامة للمناقشة مع تطور في أداء بعض مجالس الشورى. ففي سلطنة عمان اتجه المجلس الى مناقشة الوزراء الى حد احراجهم بالاستئلة وابداء ملاحظات متعددة حول اداء وزاراتهم ، وذلك على مسمع ومرأى المواطنين والمواطنات حيث ان جلسات المناقشة كانت تنقل بواسطة التلفزيون. وأشارت هذه المناقشة اهتماما في اوساط الرأي العام واضفت مصداقية على مناقشات المجلس (الحياة، ١٩٩٤-١٤، ١٩٩٢-١-٣، ٢٠٠٠-١-١٦). وكذلك في الامارات العربية المتحدة وعلى وجه الخصوص عندما كانت المناقشات المفتوحة لوسائل الاعلام متعلقة بظواهر تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة المواطنين مثل اوضاع الجريمة التي ازدادت كما جاء في طلب إحاطة تقدم به ٢١ عضوا من اعضاء مجلس الشورى في امارة الشارقة (الاتحاد ٤-٤-٢٠٠٠).

وتتنوعت موضوعات المناقشات ففي حين كان الاهتمام ببعض القضايا الحساسة مثل قضايا الامن القومي والسياسة الخارجية

التي تضم برلماناتها احزابا كثيرة يمكن لكل حزب تعين ناطق باسمه في قضايا الحكم المختلفة فيكتفل بمناقشة الحكومة في موضوع اختصاصه وخبرته. في البرلمانات العربية التي لا تحوي مثل هذه الاحزاب والتكتلات، فان النائب يجد نفسه مضطرا في كثير من الاحيان الى مناقشة الحكومة في قضايا خارج اختصاصه فيتسم نقاشه احيانا بالعمومية، بحيث ان «الكثير من وقت المجلس يضيع في خطابات مطولة ليست ضرورية في معظم الاحيان» كما جاء وفي وصف المداخلات في احد المجالس النيابية العربية التي شهدت تراجع التمثيل الحزبي فيها نتيجة تعديل قانون الانتخاب على نحو اضعف الحياة الحزبية. (الحياة ٢٧-٢-١٩٩٥).

وحيث يكون الحضور الحزبي في البرلمان قويا ولكنه يتمثل في حزب حاكم قوي ويتمتع باغلبية عدديه ساحقة واحزاب معارضة ضعيفة من حيث عدد نوابها فان اغلب طلبات المناقشة كانت تأتي من الحزب الحاكم. وفي هذه الحال كانت المناقشات محدودة الافق والاثر الرقابي، الا عندما كانت تعبّر عن تمایز وتباین داخل الحزب الحاكم (ابراهيم الصاوي ٢٧٨، ١٤٢).

وحيثما تشعر احزاب المعارضة بان صوتها سوف يضيع في خضم هيمنة الاحزاب الحاكمة على البرلمانات وعلى لجانها وهيئاتها، فانها تتجأ الى وسيلة هي اقرب الى وسائل الاحتجاج والضغط منها الى وسائل المراقبة، وان كان بين الوسائلين تمايل من حيث الرغبة في التأثير على سير المناقشات وعدم الاستثمار بصوغ الاجندة البرلمانية. وهذه الوسيلة هي الامتناع عن حضور الجلسات او الانسحاب منها. وقد تكررت مراتا في البرلمان اليمني بحجة ان رئاسة المجلس لا تقييد بالموائع والاعراف البرلمانية مما يمكن السلطة

ورغم ان اغلب مناقشات البرلمانات العربية سادتها الرتابة مما ساهم في انتشار ظاهرة التقىب عن الجلسات في البعض منها، الا ان المناقشات في بعض جلساتها طبعت بالحدة خاصة عندما تطرقت الى قضايا ساخنة مثل الطعن في اهلية بعض الوزراء وتوجيه الاتهامات التي تثار من التزامهم الاخلاقي او الديني، كما حدث في جلسة من جلسات مجلس الشعب المصري في ايار (مايو) ١٩٩٢. وقد بلغ الانفعال في الجلسة حدا دعا الرئيس الى طلب امدادات من من وزارة الداخلية تحسبا لاحتدام النقاش في المجلس السفير (٢٢-٥-١٩٩٢). ومشاهد الاحتداد في المناقشات تكررت في مجلس النواب الاردني (الحياة ٢-١٢-١٩٩٦) والمغربي (الحياة ٢٠-١٢-٢٠٠٠). وبلغ الانفعال الجولات البرلمانية حدا دفع قادة بعض الدول العربية الى اداء ملاحظات مباشرة على سير المناقشات. فقد وجه الملك الراحل الحسن انتقادا صريحا الى المجلس الاردني بسبب حدة الانتقادات التي وجهت الى الحكومة في نهاية عام ١٩٩٢ (السفير ١٠-١٢-١٩٩٢). وفي نفس السياق دعا ملك المغرب الراحل الحسن الثاني البرلمان المغربي الى «تفادي الخطاب الديماغوجي واستبدال اسلوب بيادغوجي (تربيوي) به» (الحياة ٤-٢٢-١٩٩٨). المهم في جميع هذه الحوادث والمواقف هو ان مناقشات البرلمانات العربية عبرت في بعض الحالات عن تناقضات وتباینات حقيقة وحية ومتوقعة سواء اصابت في التعبير عن نفسها او اخطأها.

وحيث تكون الاحزاب والتكتلات البرلمانية ضعيفة من حيث العدد والتماسك، فان المناقشات تتجه في وجهة لا تتماشى مع العمل الرقابي الذي يتطلب تركيزا ودرجة واسعة من اطلاع العضو النيابي على الموضوع الذي يناقشه. ففي الديمقراطيات المتقدمة

دون غيره (المادة ٧٠، السفير ٢٩-١٠-١٩٩٧)، بينما يعطي الدستور المصري (المادة ١٥٩)، والصوري (المادة ١٢٢) رئيس الجمهورية، الى جانب المجلس النيابي، هذا الحق. ويشرط الدستور المصري موافقة ٥ من اعضاء مجلس الشعب لتقديم اقتراح الاتهام (المادة ١٥٩)، اما الدستور المغربي فينص على ان بيت المجلس «في هذا الامر بالاقتراع لسري ويأغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتتألف منهم المجلس» بأسثناء الاعضاء الذين يكلفون بمتابعة المسألة (الفصل ٨٨). ويشرط في اصدار قرار الاتهام من المجلس النيابي في بعض الدساتير موافقة ٢/٣ اعضاء المجلس (جمهورية مصر العربية-المادة ١٥٩، المملكة الاردنية الهاشمية-٥٦، الجمهورية اللبنانية، ١٢٣)، وتوجب ان يتوقف الوزير عن عمله اثناء التحقيق في هذه الاتهامات، كما هو الامر في الدستور المصري (المادة ٦١) والاردني (المادة ٦١)، واللبناني (المادة ٧٠)، والصوري (١٢٤).

ب - الممارسة:

تعتبر حالة رؤساء الجمهوريات الى المحاكمة امرا نادر الحدوث في العالم، وحتى حالة الوزراء الى المحاكمة فانه ايضا من المشاهد التي لا تتكرر كثيرا في الديمقراطيات المتقدمة التي تملك برلماناتها حيزا واسعا من حرية الحركة. ففي الولايات المتحدة مثلا، جرت ٢ محاولات شهيرة لاحالة رؤساء الى المحاكمة (اندرو جونسون ١٨٦٨، ريتشارد نيكسون ١٩٧٤، ووليم كلينتون ١٩٩٩) الا ان هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح المباشر بمعنى ان الرؤساء المتهمين لم يحالوا الى المحاكمة. اما محاكمة الوزراء فقد كانت مأثولة في بعض البرلمانات مثل البرلمان البريطاني عندما كان الوزراء من رجال الملك وعندما كانوا مسئولين امامه بحيث تعرضوا الى المحاكمات

التنفيذية من اختزال المناقشات وابتصارها والسماح للحكومة بتمرير ما تشاء (الحياة ١٢-٧-١٩٩٨). كما استخدم هذا الاسلوب في المغرب لسبب مماثل (الحياة ٤-٢٦-١٩٩٩). واستخدم في الاردن مرارا بحيث ادى احيانا الى استحالة عقد جلسات المجلس (السفير ٦-١٢-١٩٩٩).

٦ - الاتهام الجنائي

أ - الاطار القانوني:

تبיע الدساتير ايضا الجمهوريات العربية للبرلمانات حق توجيه الاتهام الى رئيس الجمهورية في حال ارتكابه الخيانة العظمى او جريمة جنائية او خرق الدستور كما جاء في الدستور اللبناني، فيحال عندها بحسب الدستور المصري الى «محكمة خاصة ينظم القانون تشكلها واجراءات المحاكمة امامها..» (المادة ٨٥) او الى مجلس اعلى يشكل من سبعة نواب وثمانية قضاة ، كما جاء في الدستور اللبناني (المادة ٦٠، ٨٠)، او امام محكمة دستورية عليا تشكل من خمسة اعضاء يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم كما نص الدستور الصوري (المادة ١٣٩). ولتقديم اقتراح باتهام رئيس الجمهورية يشرط الدستور المصري موافقة ١/٣ اعضاء مجلس الشعب (المادة ٨٥) واللبناني ٢/٣ الاعضاء (المادة ٦٠)، والصوري ١/٣ الاعضاء (المادة ٩١). ويشرط الدستور المصري موافقة ٢/٣ اعضاء المجلس لصدور قرار الاتهام (المادة ٨٥) وكذلك اللبناني (المادة ٦٠).

وتحمّل الدساتير العربية البرلمانات حق توجيه التهم الى الوزراء، او مساعيهم، كما جاء في دستور الامارات العربية المتحدة (المادة ٩٩)، وطلب احالتهم الى المحاكمة. ويحصر الدستور اللبناني هذا الحق بمجلس النواب

وتفعيل دورها الرقابي في مثل هذه المواجهات، فانه من الممكن توظيف هذه التجارب والخبرات في مجال تطوير العمل البرلماني العربي اذا خرج منها البرلمانيون العرب بالغير والدروس المناسبة.

ان البرلمانات العربية لم تستخدم اسلوب الاتهام الجنائي ضد الرؤساء خلال العقد الفائت، الا ان البعض منها استخدمه ضد بعض الوزراء، فقد وجهت لجنة التحقيقات النيابية في الاردن اتهاما الى رئيس وزراء سابق، والى وزيرين من وزارائه «بالفساد وسوء استخدام المال العام». وواافق مجلس النواب على الاتهام الموجه الى الوزيرين ولكنه لم يواافق على الاتهام الموجه الى رئيس الحكومة، اي انه لم تتمكن اكثريه الثالثين للموافقة على هذه الاتهامات (الحياة ٢٨-٢٩/٧/١٩٩٢، ٦-٨/١٩٩٢). وتتبغي الملاحظة هنا ان رئيس الحكومة كان قد قدم استقالته قبل سنوات مع توجيه الاتهام اليه والى عضوي حكومته، الا انه لم يخسر موقعه في السياسة المحلية، كما حدث في الحالة اللبنانية المشار اليها اعلاه، ولا خسر حظوظه لدى السلطة العليا في البلد. ومن هنا كان توجيه الاتهام اليه مثلا على تفعيل ادوات الرقابة البرلمانية توفرت ظروفه في دورة نيابية توطد فيها دور الاحزاب السياسية.

هذه الواقعه لا تعني ان توجيه الاتهام الجنائي الى الوزراء في البرلمانات العربية امر متيسر. فاوضاع البرلمانات العربية ما زالت، من الناحية الواقعه اقرب الى وضع البرلمان البريطاني قبل القرن التاسع عشر من حيث علاقه العلاقة المثلثة بين الوزراء والبرلمان وقادة الدول، ومن حيث الحصانة السياسية والقانونية المتوفرة للوزير في مواجهه النواب عموما، ونواب المعارضة بصورة خاصة. واذا كانت بعض الدساتير والقوانين تجعل من عملية توجيه الاتهام الى الوزراء شبه مستحيلة

في سياق الصراع بين الملك والبرلمان، ولكن بعد ان استقرت السلطة في يد البرلمان واصبحت الملكية دستورية وبات الوزراء مسئولين امام المجلس، فقد توقفت البرلمانات منذ بداية القرن التاسع عشر تقريبا عن احالتهم الى المحاكمة (WHEARE 141). وما يصح على البرلمانات في الديمقراطيات المترددة يصح الى حد ابعد على البرلمانات العربية، فلم يحدث ان تقدم برلمان عربي باقتراح محاكمة رئيس عربي عندما يكون يمارس سلطاته الرئاسية، وأن حدث هذا بعد مغادرته السلطة. (راجع قرار المجلس النيابي اللبناني بصدر صفحة البوما النهار ١٢-٢/١٩٩٤). وإذا كان المجلس النيابي اللبناني قد تحدى سلطة بعض رؤسائه في عقود من الزمن سابقة، فإنه لا بد من الملاحظة ان هذا التحدي حدث في ظل ظروف ازمة عام وان هذا التحدي لم يعتمد على آليات الرقابة البرلمانية ووسائلها بمقدار ما استند واعتمد على وسائل تقع خارج العمل البرلماني اساسا (BAAKLINI, DENOEUX AND SPRINBOARD:P. 92) ويذكر نفس المشهد تقريبا في البرلمانات العربية الأخرى، فقد باشر البرلمان السوداني النظر في نهاية العام المنصرم، في تعديلات دستورية تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية ورد طلبات قدمها الرئيس بوقف هذه العملية واستمر الصراع بين الطرفين حتى وصل الى النتائج المعلومة مؤخرا. الا ان التناقض بين الجهازين لم يكن في الاطار البرلماني البحت، فلم يعتمد على ادوات الرقابة ووسائل التشريع، ولم يتکيف مع حاجات العمل المؤسسي ووفقا للقوانين والاعراف وحدتها عندما وصل التناقض بين الرئيس والمجلس الى مفترق حاسم (الحياة ٦-١١/١٩٩٩). بيد انه رغم محدودية قدرة البرلمانات على تأكيد دورها المستقل والمؤثر،

في قصور البرلمانات العربية عن الاضطلاع بدورها الرقابي لا يأتي من القيود القانونية المفروضة في هذا المجال.

٢ - يربط مسئولون برلمانيون عرب، مثل رئيس مجلس النواب الأردني خلال منتصف التسعينيات، بين الأداء المحدود الآخر لبرلماناتهم في مجال المراقبة والتشريع، من جهة، وبين افتقار مجالسهم إلى... تجهيزات مثل مراكز المعلومات والدوائر الفنية المساعدة... والكفاءات الإدارية التي تساعدهم في التعامل مع القضايا الصعبة، من جهة أخرى (الحياة ٢٢-١٩٩٥). الا انه يمكن القول بأن بعض المجالس العربية حقق تقدما على هذا الصعيد. فمجلس النواب اللبناني، على سبيل المثال، خطأ خطوات ملموسة على هذا الصعيد إذ زود نوابه بمكاتب مستقلة وبمساعدين، بينما كانوا يفتقرن إلى أي من هذه التسهيلات والمساعدات المادية والبشرية سابقاً (CROW: P. 286).

وتمكن المجلس التشريعي الفلسطيني، بمساعدة الدول المانحة، من تطوير قدراته في «...أعمال التشريع والشراف ومروراً بأعمال التسجيل والبحث وصولاً إلى التنظيم والإجراءات الإدارية». (الصايغ والشقاقي ٦١). هذا العلم بأن المجلس الفلسطيني لا يزال في حاجة إلى تجهيزات كثيرة كالغرف المستقلة للنواب حتى يقوم بواجبه على نحو أفضل. وتضم المجالس النيابية والشورية في البلاد العربية عدداً واسعاً من الأعضاء من أصحاب الاختصاص والكفاءات الذين يستطيعون المساهمة بصورة معقولة في العمل الرقابي إذا توفرت ظروفه ومناخاته. وتتوفر التعويضات المادية التي يتلقاها النواب في البرلمانات العربية دخلاً معقولاً يجعلهم في وضع أفضل للتركيز على العمل البرلماني والرقابي من نظرائهم في بعض برلمانات الديمقراطيات المتقدمة مثل

كما قال أحد نواب مجلس الشعب المصري المعارضين، فإن محاولات إدخال تعديلات على هذه الدساتير والقوانين تصطدم عادة بالرفض الجازم الذي تبديه السلطة التنفيذية (الاتحاد ٢٩٠-٢٠٠٠). وهذا الموقف الذي تقفه السلطة التنفيذية يسهم في تعزيز موقفها تجاه السلطة التشريعية وتغلبيها عليها في أكثر الأحيان.

ملاحظات واستنتاجات ختامية

١ - أوضاع المجالس النيابية الداخلية وسلطنة البرلمانات وقدرتها على ممارسة الرقابة

١ - يتتوفر في عدد من البرلمانات العربية إطار قانوني ملائم نسبياً للقيام بالعمل الرقابي. هذا لا ينطبق على كافة السلطات التشريعية في البلاد العربية، فمنذ تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني، مثلاً، وحتى العام الفائت، أصبح «الافتقار إلى أي نظام لتحديد وتنفيذ ومراقبة السياسة العامة للسلطة الفلسطينية (...) إشكالية متزايدة» (صايغ والشقاقي: ص. ٦٤). ويشكو النواب في بعض الدول العربية من ان القوانين والتشريعات في هذا المجال ما تزال ناقصة، او ان هذه القوانين تؤثر سلباً وتحد من قدرة البرلمان على الاضطلاع بدوره. (الشرق الأوسط ١٨-١١-١٩٩٩، السفير ٩-١٣-١٩٩١، الاتحاد ٢٩-٢-٢٠٠٠) وتطوي هذه الشكوى على نصيبي من الحقيقة، الا ان المقارنة بين اوضاع البرلمانات العربية، من هذه الناحية، وبين اوضاع البرلمانات في الديمقراطيات المتقدمة تدل على ان القيود القانونية المفروضة على عملية المراقبة لا تتجاوز المألوف تجاوزاً استثنائياً. او انها تدل، على الاقل، على ان العامل الحاسم

الهند حيث يضطر النائب الى الاضطلاع بعمل اضافي بسبب تدني راتبه مما يؤثر سلبا على قدرته على القيام بدور المراقبة على الحكومة.

التسهيلات المادية والتقنية والبشرية التي توفر للنواب جديرة بان يجعلهم اكثر قدرة على ممارسة الدور الرقابي. وهذه الفرضية تطبق، عموما، على الواقع. الا انه يجب الاخذ بعين الاعتبار انها في حالات معينة قد تساعد على دمج النائب بال團隊 او بالفريق الحاكم، وتحد من اندفاعه في مراقبة السلطة التنفيذية والخارج المتوكفين بالعملية السياسية في البلاد لئلا يخسر ما توفر له النيابة من امتيازات. وهذا المنحى في علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية ليس امرا غريبا على المجالس النيابية في الدول الاخرى. فعندما كان الدوما يبحث في احد دوراته امر عزل الرئيس الروسي السابق يلتسن من منصبه، هدد اعضاء المجلس بخسارة الامتيازات المعنوية والمادية التي يحوزون عليها، وكافأ المنحازين اليه بزيادة هذه الامتيازات. ولربما كان من المستحسن التوسع في دراسة العلاقة بين تطور المجالس النيابية من ناحية توفر التسهيلات المادية والبشرية التي توفر للنواب، من جهة، وبين تحسن ادائها الرقابي، من جهة اخرى. من المرجح ان تقضي مثل هذه الدراسات الميدانية والاحصائية الى انه لا توجد علاقة سلبية حاسمة بين الامرین، وان هذه التسهيلات تلعب دورا مفيدة ومحدودا، في آن واحد، في تنمية العمل الرقابي للمجالس النيابية العربية.

٣ - النائب العربي اصبح بفضل التطورات التقنية الكبرى المشار إليها اعلاه، وبفضل بعض التسهيلات التي تمنحها له الدولة، اكثر قدرة على الوصول الى المعلومات من ذي قبل. ففي العديد من المناقشات الحكومية في البرلمانات

العربية يلجأ بعض النواب في مراقبتهم الاداء الحكومي الى الاستعانة بمعلومات استقروا من مراجع دولية وعبر اقنية الاتصال السريع. الا ان القدرة على الاستعانة بمصادر المعلومات هذه ليست متوفرة لكثرة النواب. والمعلومات هنا لا تتوفر بسهولة وكذلك لا توجد مراكز بحوث متعددة ومتخصصة يمكن الركون اليها في مناقشة الحكومة ومراقبتها. هذا ما اكده السعي الى اعداد هذه الورقة، حيث تبين ان مثل هذه الدراسات قليلة ومبصرة ولا تقدم بصورة منهجية وهادفة وعلى نحو يواكب العمل البرلماني والدور الرقابي للمجالس النيابية العربية. واذا كان من غير السهل على الباحث المختص العثور عليها والافادة منها، فإنه من باب اولى ان يواجه النائب العربي الذي يصرف جزئا كبيرا من وقته في متابعة قضائيا ناخبيه، صعوبة في القيام بهذا العمل. ان ادخال التقنيات الحديثة الى البرلمانات وانتشارها في الدول العربية يساعد النائب في الحصول على المعلومات من بعض مصادرها خاصة غير المحلية. الا ان مراقبة الاداء الحكومي تتطلب، بصورة رئيسية، جمع المعلومات من البلد نفسه ومن مصادرها الاولية وخاصة من الادارة والمؤسسات العامة ومن المواطنين الذين يعانون من المشاكل والصعوبات في علاقتهم مع الادارات الحكومية او الذين يملكون معلومات وملاحظات هامة عن سير العمل الحكومي. وجمع المعلومات في هذه الحالة ليس عملا فنيا بحتا. فلا يكفي ان يطلب النائب من مساعد له تجميع معلومات من هذه المصادر حتى يحصل عليها. بل ينبغي ضمان استعداد المواطنين والموظفين ورجال الادارة والمصالح العامة تزويد النائب ومساعديه بالمعلومات المطلوبة، وهذا يقتضي بدوره ان يضمن النائب عدم تعرض مقدمي المعلومات الى ردود الفعل العقابية القاسية من قبل الجهات الحكومية

برلمانيون اردنيون قالوا ان الحكومة تميل الى تجميد الدور الرقابي للمجلس والى حصر عمله في مجال انجاز القوانين (السفير ١٢-٩-١٩٩١). وكانت هناك بعض الاستثناءات كما ظهر احيانا في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في لبنان ، اذ بدلت الاولى طاغية على الثانية الى درجة اثارت في نهاية عام ١٩٩١ شكوى الحكومة من هيمنة المجلس ومن «التشدد في سلطة الرقابة النيابية على اعمال الحكومة» (السفير ١٢-٩-١٩٩١). الا ان هذا النمط من العلاقة كان ولد ظروف محلية لم تكرر في الدول العربية الاخرى.

٦ - تبين تجارب التسعينات في حقل المراقبة البرلمانية انه لم يكن مستحيلا على النواب استخدام وسائل المراقبة المحدودة التأثير وفي القضايا التي لا تؤثر تأثيرا صارخا على استقرار الاوضاع الراهنة ولا تمس مصالح الجماعات الرئيسية في البلاد. وهكذا كان استخدام اسلوب توجيه الاسئلة، شائعا بين النواب، سواء كانوا من المعارضين او الموالين للحكومات. وقد استكشف نواب ونائبـات بصورة خاصةـ عن استخدام هذه الوسائل الرقابية دون مسوغ معلن الا شعور الاحباط الذي يلازم بعض النواب واعتقاد بعض نواب المعارضة بان الاوضاع العامة تجعل من العمل النيابي امرا محدود الاممية والعوائد، او النكوص والاهمال في بعض الحالات كما لاحظ النائب المصري الدكتور شوقي السيد (الاهرام ١٢-١-١٩٩٩).

ويختلف الامر مع استخدام وسائل المراقبة الاكثر فعالية وفي القضايا الحساسة. هنا نجد صعوبات تدرج صعودا بما يتاسب مع فعالية وسائل المراقبة وحساسية القضايا التي تتمحور حولها واهمية المصالح التي تتعرض لها والظروف التي يستخدم فيها اسلوب المراقبة. فحيث ينبع برمان عربي في ظرف من الظروف

او غير الحكومية التي يجاهدها النائب خلال عملية المراقبة. وتقدم مثل هذه الضمانات لا يعتمد على رغبة النائب فحسب، بل ايضا على اوضاع عامة تتجاوز الاوضاع الداخلية للمجلس النيابي مثل استقلال القضاء، وتأكيد سلطة القانون.

٤ - ادخال الاعلام المسموع والمرئي المجالس النيابية ساهم في توفير مناخ ملائم للارتفاع بالعمل الرقابي. هذا التطور التقني الطابع ادى الى وضع النائب نفسه تحت المراقبة الشعبية المباشرة. وساهمت وسائل الاعلام التلفزيونية بصورة خاصة في تقوية موقع النواب الذين يمارسون العمل الرقابي بنشاط وتحولهم الى نماذج للنواب الناجحين في ادائهم السياسي، وفي تحويل العمل الرقابي نفسه الى فعل سياسي مرغوب، كما لاحظ المحلل البرلماني لصحيفة «النهار» في عرضه لمواجهة حدث في لبنان بين المجلس والحكومة «...ما كانت لتعمل...لولا التلفزيون الذي اعاد وصل النواب بالرأي العام. (النهار ٣١-٢-١٩٩٣ انظر ايضا النهار ٢٢-٦-١٩٩٤-٤-١٩٩٩). كذلك ساهم ادخال التلفزيون حلبة البرلمانات في زيادة اثر الممارسة الرقابية البرلمانية على السلطة التنفيذية، كما ظهر احيانا بصورة سلبية عندما بذل مسئولون برلمانيون محاولات من اجل تجنب نقل المناقشات البرلمانية على شاشات التلفزيون، او التضييق على الصحافة التي كانت تساهم في مراقبة اداء المجلس والحكومة (الحياة ١٢-٢-١٩٩٢، ٢٢-٦-١٩٩٤-٥-١٩٩٤، النهار ٢٢-٦-١٩٩٤-٤-١٩٩٩).

٥ - اظهرت البرلمانيات العربية خلال التسعينات أنها لا تزال، بصورة عامة، خاضعة للسلطة التنفيذية. وهذا النوع من العلاقة يحد من قدرة المجالس النيابية على الاضطلاع بدورها الرقابي بصورة خاصة كما لاحظ

ترصدا مواطن الضعف والخلل في واقع الحكم، وتقييا عن التغرات والتواصص، وتسليطا للضوء على ما هو مسكون عنه من قضايا وعل خلافية، وتلوينا بالعقوبة لمن يستحقها. الاضطلاع بهذا الدور يجعل قسما لا يستهان به من المواطنين يجدون في تمسك المجلس النبأي بدوره الرقابي أحيانا مظهرا غلو وانشقاق في بيئات متأثرة بثقافة الأجماع. ان انتشار مثل هذه المشاعر في اوساط الرأي العام تؤثر على استعداد المواطنين للتعاون مع المجالس النبأية في مجالات تعزيز سلطة البرلمانات وتمكينها من الاضطلاع بدورها الرقابي.

٢ - الاوضاع السياسية الداخلية:

يعتبر الأقاليم العربي من أقل إقاليم العالم تطورا بالمعايير الديمقراطي، كما تلاحظ مجلة «الإيكonomist» البريطانية 2-THE ECONOMIST ١٩٢ (٢٠٠٠) وتبلغ نسبة الدول العربية ٥، ٣٧٪ من بين دول الأقل تطورا في العالم وذلك بحسب معايير الديمقراطية التي يحددها تقرير «بيت الحرية». ويدعي أن هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة ١١٪ وهو ما تشكله الدول العربية بين مجموع دول العالم ٦-KARTNYCKY (٧) انه قد يصعب التسليم الكامل بمثل هذه الأحكام لأنه يشوّهها أحيانا استخدام نهج انتقائي في تصنيف المؤهلات الديمقراطية لدول العالم. الا أنها مصيبة من حيث أنها تسلط الضوء على تدني حظ الأقاليم العربي من الديمقراطية. فهذا الأقاليم يعتبر من الأقاليم القليلة في العالم الذي تتغنى الأحزاب السياسية عن بعض بقائه، وأذا وجدت هذه الأحزاب فإنه كثيرا ما يحدث ان تلقي الدولة بثقلها لكي تمنع تمثيلها تمثيلا عادلا في البرلمانات (الحياة ١٢-٨-١٩٩٢). ولما كان وجود الأحزاب السياسية، وأحزاب المعارضة بصورة خاصة، ودخولها البرلمان

في استحداث تغيير حكومي عبر استخدامه بعض أدوات المراقبة البرلمانية، ففشل هو نفسه أو برلمانات عربية أخرى، في اتيا تلك النتيجة، في ظرف آخر. وفي حين يتمكن مجلس نواب مسئولين حكوميين بارزين، فإن استخدام وسائل الرقابة ذات الأثر العقابي، في حالات أخرى، أدت إلى معاقبة النائب نفسه كما حدث لاحد نواب الكويت البارزين الذي كاد أن يفقد حياته بسبب ممارسته دوره الرقابي.

٢ - الاوضاع العامة في البلاد ورغبة البرلمانات في ممارسة دورها الرقابي

١ - الثقافة السياسية:

الثقافة السياسية المهيمنة في الدول العربية لا تخدم تطور العمل الرقابي. فمقابل اطراء بعض المسؤولين الكبار للدور الرقابي للبرلمانات وأعرافهم عن اثر هذا الدور الإيجابي على البرلمان والدولة، فإنه هناك شعور منتشر في الكثير من هذه الدول أن الحكومات تفعل ما شاء بصرف النظر عما تريده المجالس النبأية وعما يريد المواطنون، وإن هذا الواقع يحدد من فاعليتها ودورها. (السفير ٢٢-٩، ١٩٩٩، والنور آب/ أغسطس ١٩٩٩، الاهرام ١٥-١١-١٩٩٨). ويجد بالذكر أن هذه الحالة لا تقتصر على الدول العربية فحسب بل أنها منتشرة في الديمقراطيات الناشئة التي انتقلت من الحكم المطلق إلى النظام البرلماني الديمقراطي، فكان البرلمانات أحد جسور هذا الانتقال و مجالاته، حتى إذا استقرت الانظمة المعنية على حالها الجديد ضعفت أهمية البرلمانات في الوعي العام وتراحت الآمال العربية التي علقت عليها والاحتضان الشعبي لها. (Hague ١٩٩١). فضلا عن ذلك فإن الاضطلاع بدور الرقابة يتطلب

المحرر البرلماني لصحيفة السفير اللبناني الى انتقال «سلطة المجلس النيابي لجهة محاسبة الحكومة واقالتها الى الشارع» (١٩٩٢-٥-٨). ويجد بالذكر هنا ان ادخال التلفزيون الى المجالس النيابية العربية، على كثرة فوائده وأشاره الايجابية بالمعايير الديمقراطي وفي مجال تعزيز المراقبة فانه، من جهة اخرى، قد يؤدي في بعض الحالات، الى تحفيز هذا النهج الشعبي لدى النواب، فيكون تأثيره، من هذه الناحية تحديداً، على الاداء الرقابي سلبياً.

٣ - الوضاع الاجتماعي والاقتصادية:
في الدول العربية خلل في العلاقة بين الدولة والمواطن، وبين الحكومات والمجتمع المدني حيث تطغى الدولة والحكومات على المواطنين والمجتمعات المدنية. ولهذا الخلل اسباب يأتي في مقدمتها اتساع بيرورقراطية الدولة على حساب هيئات ومنظمات المجتمع المدني وعلى حساب المبادرات المستقلة التي تقوم بها من اجل تنظيم حياة الاهلين والتعبير عن حاجاتهم ومطالبهم. وهذا الخلل يؤثر الى حد بعيد، وان يكن بصورة غير مباشرة، على الدور الذي تحتله البرلمانات في الحياة السياسية وعلى ممارستها دورها الرقابي. فالنواب يكونون اكثر ميلاً، عادة، الى الاضطلاع بدورهم في مراقبة ادائهم السلطة التنفيذية، عندما يشعرون بأنه هناك نوع من المراقبة الشعبية على ادائهم هم. والعكس بالعكس. وطغيان الدولة الربيعية على المجتمع من شأنه ان يحد من تلك المراقبة الشعبية مما يؤثر سلباً على تطور المراقبة البرلمانية على الحكومة. ثم ان المواطن ومنظما المجتمع المدني الذين يمتلكون قدرة ملموسا من الاستقلال المادي والمعيشي عن الدولة، هم اكثر قدرة على التعاون مع النواب الذين يرغبون في الاضطلاع بدورهم الرقابي، من

يعتبر من العوامل المنشطة للحياة البرلمانية بصورة عامة ولدورها الرقابي بصورة خاصة، فان غيابها عنها او حضورها المهمش فيها، يضعف الرقابة البرلمانية ويحد من مفعولها. وفي الاقليم العربي بات تأييد المعارضة خارج السلطة التنفيذية والموالين على كراسى الحكم من المشاهد المألوفة على المسرح السياسي العربي، وبات انتقال السلطة التنفيذية بالكامل الى ايدي معارضي الامس، كما هو الحال في المغرب، امراً استثنائياً واحتراقاً لواقع مستقر. هذا الوضع لا يساعد على تشويط دور البرلمانيات الرقابي الذي يتطلب، كما يعتقد وير، معارضة نشطة، والمعارضة تتشرط حينما تأمل في الوصول الى السلطة. (WHEARE 120)

فضلاً عن اثر هذا الانسداد المحبط على نشاط المعارضة في حقل المراقبة، فانه قد يكون له اثر سلبي على الوجهة التي تستخدم فيها وسائل المراقبة. ذلك ان الغرض من استخدام هذه الوسائل في الديمقراطيات المتقدمة، حيث توفر فرص تداول السلطة، هو اقناع الناخب بان الحزب او الجماعة الحاكمة لا تخدم مصلحته ويانه من الافضل له ان يقترب لمصلحة الحزب المعارض في الانتخابات المقبلة. اما في الدول العربية، وفي ظل ضعف التقاليد الديمقراطية واغلاق او تضييق المعاير البرلمانية والسلمية الى تداول السلطة، يصبح الهدف من استخدام الوسائل الرقابية في كثير من الاحيان ان لم يكن في اكثر الاحيان، هو ليس مخاطبة الناخب بل المواطن الناقد. والمقصود بمخاطبة هذا المواطن هو تحريضه على النزول الى الشارع اما بقصد زعزعة النظام والاطاحة به، او بقصد الضغط على رأس الدولة لكي يستبدل الحكومة القائمة او احد الوزراء بحكومة او بوزير آخر. هذا النهج يؤدي في نهاية المطاف، كما كتب

٤ - المؤشرات الخارجية:

تأثير التجارب الديموقراطية البريطانية في البلدان العربية بالعوامل الخارجية. ومن هذه العوامل المهمة هنا هو الجهد الذي تبذله بعض الدول والقوى الدولي من أجل دعم التحولات الديموقراطية في المنطقة العربية. فالولايات المتحدة تعتبر داعم التحول هذه التحولات وتوطيد الديمقراطيات الناشئة خاصة في المناطق المهمة لها، واحداً من أهدافها الاستراتيجية الرئيسية الستة عشر كما جاء في خطة الولايات المتحدة الاستراتيجية في مجال السياسة الدولية . (ALBRIGHT: P. 33) وسعى الاتحاد الأوروبي إلى إدخال مسألة دعم التحولات الديموقراطية في صلب اعلان برشلونة والشراكة المتوسطية. وتقوم هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، كما نلمس في هذا المؤتمر، بجهود لتحقيق نفس الأهداف. إن هذه الجهود تأتي بالشمار المرجوة أحياناً. ولكنها في بعض الأحيان كما يحصل عندما تقوم بها دولة واحدة ، تفضي إلى نتائج معاكسة، خاصة عندما تظهر أن المقصود منها- حتى ولو لم يكن ذلك صحيحاً- هو خدمة مصالح الدول الكبرى على حساب مصالح دول المنطقة.

من أهل تطوير المصوّر

الرئاسي للبلدان العربية

ان تطوير اداء البرلمانات في حقل مراقبة السلطات التنفيذية يحتاج الى عمل على النطاقين الداخلي، اي داخل البرلمان، وخارجي، اي في مجال الاوضاع العامة. وبين هذين النطاقين قد يكون الاول هو الاسهل والاقرب الى متناول يد البرلمانيين العرب وومسؤولي البرلمانات وهيئتها الرئاسية، الا ان الظروف الراهنة في الدول العربية تسمح ايضاً بتحرك

المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الخاضعين، بحكم الضرورات المادية لسلطة الدولة المادية والعاملين في خدمتها .

الخلل بين الدولة والمجتمع كبر حجمه خلال العقود الالاخير من الزمن كما يلاحظ الاكاديميان محمد مصلح وأوغستوس ريتشارد نورتون. ففي بعض البلدان العربية الرئيسية تضاعفت بيرورقراطية الدولة، وفقاً لاحصاءات استند اليها الباحثان الخبران في شؤون المنطقة العربية، شمع مرات خلال عشرين عاماً بحيث بلغت نسبة العاملين في خدمة المؤسسة الحكومية، من مدنيين وعسكريين، ما يقارب ربع عدد السكان في هذه الدولة. هذا التوسيع ساهم في تحويل العديد من منظمات المجتمع المدني الى منظمات مستقلة بالاسم عن الحكومة، بينما هي تعمل وفقاً لتوجيهاتها وبفرض تحقيق اهدافها. أما المنظمات الأخرى وخاصة تلك الناشطة في مجال تنمية الديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان في الدول العربية فإنها تعاني من ضغوط وتحديات رئيسية من اهمها حاجتها إلى التمويل. ان غياب قطاع خاص مستقل وناشط ومستعد لتوفير الرعاية والدعم لـ هذه المنظمات والى مجتمعات المدني عموماً يضطر هذه المنظمات اما الى الاتكال على الدعم الذي تقدمه السلطات التنفيذية، وهذا يهدد بتحويلها الى ذراع لها، كما اسلفنا، واما بقبول المساعدات من مصادر أجنبية وهو أمر يهدد استقلاليتها ومصداقيتها أحياناً، وهذا الاحتمال الاخير قد لا يكون ممكناً في بعض الدول العربية وقد يعرضها الى ضغوط ومتاعب قانونية وسياسية في اقطار عربية اخرى مما يضعف من قاعليتها واثرها.

INTERNATIONAL HERALD TRIBUNE 10 (1991-6)

بالمكتبات أو تطويرها حيث توجد بحث تتوفر فيها المراجع الأساسية والضرورية والسرعة للنواب، وكذلك بالأجهزة الكومputerية التي تساعد النواب على الحصول على المعلومات الضرورية لعملهم في حقل الرقابة البرلمانية.

٥ - تنظيم برامج ودورات ثقافية للنواب العرب الذين يرغبون في تطوير قدراتهم في مجال العمل الرقابي والاطلاع على التطورات العالمية في هذا المجال.

٦ - عقد المزيد من الندوات الإقليمية العربية للنواب مع المزيد من التركيز على الموضوعات المختصة في مجال مراقبة الأداء الحكومي.

٧ - تشجيع النواب المستقلين على تكوين التكتلات البرلمانية وعلى تطويرها والالتزام بها، عبر تأكيد دورها في المناقشات العامة وفي تكوين الوفود النيابية وغيرها من المناسبات البرلمانية.

٢ - خارجية

١ - تنمية اهتمام المواطن بالحياة البرلمانية وثقته بالعمل البرلماني وبالانتخابات. ويمكن تحقيق هذه الغاية عبر وسائل متعددة منها الندوات الحية في وسائل الاعلام المرئي والمسموع، واصدار كتب شعبية سنوية تتضمن تعريفاً باهم منجزات البرلمانات وبالدور الذي يتطلع به في خدمة المواطنين. كما يمكن التعاون لتحقيق نفس الفرض مع الجماعات الاهلية والمواطنين المعنين بالتطور الديمقراطي. ومثل هذه الاقنعة توسيع دائرة العلاقة والتعاون بين البرلمانات والمواطنين والجماعات المختصة بحيث لا يكون محورها لجان تقصي الحقائق فحسب. كما انه من المفيد ان يتطلع البرلمانات العربية نفسها بدور تثقيفي يتناول أهمية مشاركة المواطن في العملية الانتخابية بغرض تعزيز اسهامه في تطوير

برلماني على المحور الثاني خاصة اذا اتسم بمزيج من الواقعية والتصميم دون استعمال النتائج. واستناداً الى ما تقدم من عرض لوضع البرلمانات العربية فإنه يمكن القيام بالخطوات الآتية بفرض تطوير عملها في حقل الرقابة:

١ - داخلية

١ - وضع الاطارات القانونية التي تحدد علاقة البرلمانات العربية بالسلطات التنفيذية وأهداف العمل الرقابي وأصوله وشروطه في حال غيابها. والتخفيف من القيود التي تضعها بعض اللوائح الداخلية على بعض اشكال الرقابة البرلمانية التي تتضمن اثراً عقابياً، مثل الاستجواب او طرح الثقة.

٢ - تزويد النواب بالمساعددين من الباحثين واصحاب الاختصاص، وكذلك الاداريين. اصحاب الاختصاص يستطيعون امداد النائب بالدراسات والمعلومات الضرورية لكي يتطلع بعمله الرقابي، بينما يوفر له المساعدون الاداريون حيزاً اكبر من الوقت والجهد لكي يصرفهما في الاطلاع على المعلومات والدراسات والبحوث التي توضع تحت تصرفه لكي يتتابع عمله الرقابي. واذا كانت الامكانات المادية لا تسمح لبعض المجالس النيابية بتخصيص مساعددين لكل نائب، فإنه ربما كان مستطاعاً كاجراء مؤقت، والى ان توفر تلك الامكانات المادية، تزويد المجلس النيابي بمجمله بوحدات علمية وادارية تتولى تقديم مساعدات فردية للنواب عندما يتطلبونه.

٣ - تنمية عمل اللجان البرلمانية، نظراً الى اهمية دورها في مجال المراقبة، وذلك عن طريق ضمان استمرارية النواب فيها حتى تتمو خبراتهم في حقل اختصاصها، وتخفيض عددهم من اجل توفير امكانات افضل للمناقشة الجادة في الموضوعات التي يبحثونها.

٤ - تزويد المجالس النيابية العربية

تستطيع القيام بهذا العمل عن طريق توجيهه او تعزيز مساعداتها عبر الهيئة الدولية بدلا من الاضطلاع بهذا العمل بصورة مباشرة. ان مثل هذا المنحى في مساعدة التطور الديمقراطي هو الافضل سواء كان المقصود هنا خدمة مصالح الدولة المانحة، او الجهة العربية التي تحصل على المساعدة او الاسهام في تطوير الاداء الديمقراطي البرلماني في البلاد العربية.

٤ - تشجيع الجماعات الاهلية المستقلة والمنظمات غير الحكومية، خاصة هيئاتصالح الاقتصادية والاتحادات النقابية والجمعيات الممثلة للمستهلكين، والنادي الثقافي والفكرية على القيام بمساهمات اوسع في الانتخابات العامة، وفي الاضطلاع بمهام مراقبة الاداء الحكومي ومراقبة اداء البرلمانيين ومدى اضطلاعهم بمهام مراقبة السلطة التنفيذية. ان هذه الهيئات تستطيع، على سبيل المثال، تقديم المكافآت السياسية والمعنوية لولئك النواب الذين وقفوا الى جانبها الى جانب قضاياها ومصالحها عبر استخدام وسائل المراقبة البرلمانية.

المجالس النيابية وتوطيد اهتمامه بدورها في مجال مراقبة اداء السلطة التنفيذية.

٢ - تعزيز دور الاحزاب والتكتلات السياسية، وتوفير اجراء افضل لتداول السلطة في البلاد. وهذه المهمة لا تقع على اباء النخب الحاكمة فحسب، وإنما أيضا على عاتق النخب المضادة، اذ يقع على هذه الاخرية تأكيد استعدادها للعمل وفقا لمبادئ الديمقراطية البرلمانية سواء كانت خارج الحكم او داخله، وعزوفها عن الاستئثار بالحكم حتى ولو توفرت ظروفه ومغرياته. ان تعزيز الحياة الحزبية في البلاد وتوفير مناخات افضل لتبادل السلطة سوف يساهم في تطوير العمل البرلماني، ويقلص من حجم التوترات التي قد تنشأ بسبب ممارسة الدور الرقابي، وينزع عن هذا الدور طابعا انتقاميا وتحريضيا قد يغشاه فيه د استمراره.

٣ - التأكيد على دور هيئة الامم المتحدة ودور المنظمات الدولية المختصة في دعم عملية التحول الديمقراطي، وتنمية الدور الرقابي للبرلمانات العربية. ان الدول التي ترغب في تقديم مساعدة على هذا الصعيد



PARLIAMENT: FIVE YEARS ON”, PARLIAMENTARY AFFAIRS, VOL. 48, NO. 1, JANUARY 1995.

- ROD HAGUE, MARTIN HARROP, AND SHAUN BRESLIN, COOPERATIVE GOVERNMENTS AND POLITICS, LONDON (MACMILLAN PRESS LTD., 1998).
- VALENTINE HERMAN AND FRANCOISE MANDEL, PARLIAMENTS IN THE WORLD, LONDON (MACMILLAN, 1976).
- ADRIAN KARTNYCKY (ED.), FREEDOM IN THE WORLD: THE ANNUAL SURVEY OF POLITICAL RIGHTS AND CIVIL LIBERTIES 1997-1998, LONDON (TRANSACTION PUBLISHERS, 1998).
- LASKI, GRAMMER OF POLITICS, LONDON: 1925.
- PHILIP LAUNDRY, PARLIAMENTS IN THE MODERN WORLD, ALDERSHOT-UK(DARTMOUTH PUBLISHING COMPANY, 1989).
- PHILIP NORTON, AND NIZAM AHMED, PARLIAMENTS IN ASIA, LONDON (FRANK CASS, 1999).
- ARHTUR G. RUBINOFF, “THE DECLINE OF INDIA’S PARLIAMENT”, IN PHILIP NORTON, AND NIZAM AHMED, PARLIAMENTS IN ASIA, LONDON (FRANK CASS, 1999).
- TREVOR SMITH, “POLITICAL SLEAZE IN BRITAIN: CAUSES, CONCERNS AND CURES”, PARLIAMENTARY AFFAIRS, VOL. 48, NO. 4, OCTOBER 1995.
- STUART WEIR AND DAVID BEETHAM, POLITICAL POWER AND DEMOCRATIC CONTROL IN BRITAIN, LONDON (ROUTLEDGE, 1999).

المراجع

- نجوى ابراهيم، تقرير ادوار انعقاد مجلس الشعب: التقرير السنوي الاول-دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السابع، ١٩٩٧، القاهرة (جامعة تنمية الديموقراطية، ١٩٩٧). .
- جمعية الامانة العامة للبرلمانات العربية، «ادوات الرقابة البرلمانية: عرض مقارن للاحكم الوارددة ببعض الدساتير العربية»، ١٩٩٧
- د. الصاوي (محرر)، تقييم ادوار انعقاد مجلس الشعب لدور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي السابع ١٩٩٧-١٩٩٨، القاهرة (جامعة تنمية الديموقراطية، ١٩٩٩).
- يزيد صابع وخليل الشقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، نيويورك (مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٩).
- محمد المعتصم، «تأملات في ممارسة برلمان ١٩٧٧ للاستئثار كأداة لمراقبة الحكومة» في التحرير البرلماني المغرب، الدار البيضاء (دار توبيقال لنشر، ١٩٨٥).
- MADELEINE K. ALBRIGHT, UNITED STATES STRATEGIC PLAN FOR INTERNATIONAL AFFAIRS, WASHINGTON DC(GOALS FOR AMERICANS FOUNDATION, 1999).
- MICHEL AMELLER, PARLIAMENTS, LONDON (CASSELL, 1966).
- ABDO BAAKLINI, GUILAIN DENOEUX, AND ROBERT SPRINGBORG LEGISLATIVE POLITICS IN THE ARAB WORLD: THE RESURGENCE OF DEMOCRATIC INSTITUTIONS, LONDON (LYNNE RIENNER, 1999).
- RALPH E. CROW, “PARLIAMENT IN THE LEBANESE POLITICAL SYSTEM” IN LEGISLATURES IN DEVELOPMENTAT PERSPECTIVE EDITED BY ALLAN KORNEG AND LLOYD D. MUSOLF, DURHAM -USA (DUKE UNIVERSITY PRESS, 1970).
- SUZANNE FRANKS AND ADAM VANDERMARK, “TELEVISING



الجمعية البرلمانية المتوسطية



قبل التحدث عن الجمعية البرلمانية المتوسطية لا بد من التحدث عن مسيرة الأمن والتعاون لدول حوض المتوسط لأنها الأساس التي تشكل عليه بناء الجمعية البرلمانية المتوسطية.

بذرة تاريخية

- أبدى الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماً خاصاً بقضايا ذات صلة بدول حوض المتوسط في سياق المؤتمرات البرلمانية الدولية السبع حول التعاون والأمن الأوروبي والتي نظمت خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩١.
- وفي عام ١٩٩٠ رأى الاتحاد أن الوقت مناسب للبدء بعملية من نفس النوع تستجيب للقضايا والتحديات الموجودة في حوض المتوسط.
- وبدأت التحضيرات لعقد مؤتمر برلماني دولي حول التعاون والأمن في حوض المتوسط في عام ١٩٩٠ ، ليعقد المؤتمر الأول في ملقا في

نشأتها وأهدافها
وأهم منجزاتها
وأوجه الاختلاف
بينها وبين
الجمعية البرلمانية
الأورو - متوسطية

إعداد :
زهير صندوقة
عضو المجلس الوطني
الفلسطيني

- وصل حضارية وإنسانية واقتصادية بين أوروبا وشمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط .
- ربط أمن الشعوب والدول ليس فقط في المجالين السياسي والعسكري ، ولكن أيضاً في المجالات الأخرى من اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية وإنسانية .. الخ .
 - تحديد مجالات الاهتمام المشترك لدول المتوسط بشكل شمولي، وخطوة خطوة.
 - إسهام المؤتمر في تسوية الخلافات في الإقليم .
 - إدراك المؤتمر لصعوبة تحقيق تعاون متامسك دون تسوية نهائية للصراعات في المنطقة .
 - ترحيب المؤتمر بالتسوية السلمية على أساس قراري ٢٤٢ ، ٢٣٨ خاصة ما يتعلق بانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة والذي سيؤمن الأمن والاستقرار لجميع بلدان المنطقة .
 - مطالبة إسرائيل بالتوقف الفوري عن الهجمات التي تشنها على جنوب لبنان وتطبيق القرار ٤٢٥ .
 - تأييد مجهودات الأمم المتحدة الاهداف إلى تحقيق تسوية لقضية قبرص بما يتطابق وقرارات الأمم المتحدة .
 - إظهار الاهتمام بالوضع في البوسنة والهرسك ومطالبة جميع الحكومات بالالتزام بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، فيما له علاقة بالصرب والمونتوفيديو .
 - الرغبة بحل جميع النزاعات في حوض المتوسط من مثل ذلك المتعلق بليبيا عن طريق الحوار السلمي .
 - الترحيب بالسعى المبذول نحو التعاون المشترك والذي قام به ومنذ عام ١٩٩٠ دول غربي المتوسط .

ي يونيو ١٩٩٢ بدعوة من البرلمان الأسباني .

المشاركون

أ. مشاركون رئيسيون: ألبانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك، كرواتيا، قبرص، مصر، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، لبنان، مالطا، موناكو، سلوفينيا، إسبانيا، سوريا، تونس، تركيا، يوغوسلافيا .

ب. مشاركون مساعدون: الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة، أمريكا، فلسطين .

● الاتحاد البرلماني العربي، جمعية اتحاد أوروبا الغربية، المجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي، البرلمان الأوروبي، جمعية البحر الأسود للتعاون الاقتصادي ، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية البرلمانية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .

ج. المراقبون: جميع البرلمانات الأخرى الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي .

البيان الثالث لمؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط

- السلة الأولى: الاستقرار الإقليمي .
- السلة الثانية: التطوير المشترك والشراكة .
- السلة الثالثة: حوار بين الحضارات وحقوق الإنسان .

فوهر الوثيقة النهائية الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون لدول حوض المتوسط الأول ملقا - إسبانيا - يونيو ١٩٩٢

- التأكيد على أهمية الإقليم كحلقة العدد الثاني - آب - أغسطس 2011

إنشاء آلية دائمة لمؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط

خطط له يعد له بسلسلة ثلاثة من اللقاءات المتخصصة ، كل منها ذو صلة واحدة من السلاسل الثلاث المتبعة عن مؤتمر الأمن والتعاون لدول حوض المتوسط والذي عقد في ملقا.

• ولقد عقد اللقاء التحضيري الأول ذو الصلة بالسلسلة الثالثة في ٢ تموز / يوليو ١٩٩٤ في كاليجاري (سردينيا - إيطاليا) بدعوة من البرلمان الإيطالي.

• وعقد اللقاء الثاني حول السلسلة الثانية في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ في أزمير (تركيا)، بدعوة من البرلمان التركي.

• وعقد اللقاء التمهيدي الثالث ذو الصلة بالسلسلة الأولى في ٣ حزيران / يونيو ١٩٩٥ في الإسكندرية، بدعوة من البرلمان المصري.

المؤتمر البرلماني الثالث لمисيرة الأمن والتعاون لدول حوض المتوسط

موسيليا ٢٩ آذار - ٣٠ نيسان ٢٠٠٠

• تم عقد ثلاثة اجتماعات تحضيرية لهذا المؤتمر على النحو التالي :

- ١ . اللقاء التحضيري الأول ذو الصلة بالسلسلة الثانية في الفترة من ٤ - ٣ تموز / يوليو ١٩٩٧ في مونت كارلو (موناكو) .
- ٢ . اللقاء التحضيري الثاني ذو الصلة بالسلسلة الثالثة في الفترة من ٢٥ - ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٨ في ايغورا (البرتغال) .
- ٣ . اللقاء التحضيري الثالث ذو الصلة بالسلسلة الأولى في الفترة من ١٢ - ١٣ آذار / مارس ١٩٩٩ في سلوفينا .

المؤتمر الرابع لميسرة الأمن والتعاون لدول حوض المتوسط

نظم الاتحاد البرلماني الدولي المؤتمر

العدد الثاني - آب - أغسطس 2011

• قرر الاتحاد البرلماني الدولي تنظيم لقاء للأطراف المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون لدول حوض المتوسط في كل من مؤتمريه التشريعيين السنويين ، وهكذا أسس آلية دائمة لحوار وتفاوض على المستوى النبأبي.

• ويمكن لهذهين اللقاءين والذين يعقدان مررتين في كل سنة مواصلة النقاشات ، وتوفير فرصة لإنجاز تطورات عديدة خاصة بإنشاء آلية لتعاون حكومي بين الدول المشاركة في المؤتمر ، وتعزيز تطور التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الأطراف المشاركة في تلك المسيرة . ولقد انبثق عن هذه اللقاءات القرار الخاص بالتحضير لمؤتمر برلماني ثانٍ حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط.

المؤتمر البرلماني الثاني لميسرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط

• لقد أسندت مهمة الإعداد للمؤتمر البرلماني الثاني حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط إلى مجموعة عمل مشكلة من ممثلي من فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، إسبانيا، سوريا وتونس.

• في دورة الاتحاد البرلماني الدولي عام ١٩٩٢ في كانبيرا، اتخذ الاتحاد قراراً بعقد المؤتمر البرلماني الثاني حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط في نوفمبر ١٩٩٥ في فاليتا بدعوة من برلمان مالطا .

لقاءات متخصصة

• لتأمين النجاح للمؤتمر ، فلقد وضعت



مدينة نابولي الإيطالية ، وقد تم في هذا الاجتماع الاتفاق على النقاط التالية:

١. اعلان التمسك بالجمعية البرلمانية المتوسطية ومتابعة الخطوات الرامية إلى هيكلتها وذلك رداً على الموقف السلبي الذي اتخذه السيد بوريل (إسباني) ، رئيس البرلمان الأوروبي ، رئيس الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية من موضوع إنشاء الجمعية البرلمانية المتوسطية .

٢. توجيه رسالة باسم الاجتماع إلى جميع رؤساء البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية لتوسيع ظروف إنشاء الجمعية البرلمانية المتوسطية والإشارة إلى الفوارق بين الجمعيتيين ونفي الصفة التافهية بينهما .

٣. تنظيم لقاء يضم أعضاء مكتب الاجتماع ببوريل لنفس الغرض .

كما تم في الاجتماع مناقشة مشروع اللائحة الداخلية الذي أعد النسخة المنقحة منه برماناً مالطا ، وبعد إدخال عدد من التعديلات ، تمت الموافقة عليه بالإجماع تمهيداً لرفعه إلى الدورة التأسيسية.

الدورة الأولى (الافتتاحية) ل الجمعية البرلمانية المتوسطية

عقدت الدورة الأولى (الافتتاحية) للجمعية البرلمانية المتوسطية يومي ١٠ و ١١/٩/٢٠٠٦ في العاصمة الأردنية عمان.

وقد توافق المشاركون بعد التداول على الأمور التالية:

- ١ - اعتبار النظام الأساسي واللائحة الداخلية مؤقتين، وإعطاء الوقت الكافي لتلقي اقتراحات الأعضاء بالتعديل والإضافة قبل إقرارها .

- ٢ - أن يكون السيد عبد الواحد الرازي،

الرابع للأمن والتعاون في المتوسط في مدينة نافبليون اليونانية يومي ٦ و ٧ شباط / فبراير ٢٠٠٥ .

وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر الرابع المصادقة على مسودة النظام الأساسي للجمعية البرلمانية المتوسطية المستقبلية ، بعد أن تم التوافق على تحويل ما سمي بمسيرة الأمن والتعاون لدول حوض المتوسط إلى ما يسمى بالجمعية البرلمانية المتوسطية .

وبعد إجراء نقاش عام وإدخال عدة تعديلات ، وافق المشاركون على النظام الأساسي بالإجماع ، باستثناء الوفد الإسباني الذي أوضح بأنه غير مخول من برمان بلاده بالمشاركة في أية قرارات تتخذ في الاجتماع .

وقد صادق المشاركون بالإجماع على الإعلان النهائي والذي جاء فيه: بأنه وبموافقة المشاركين على تحويل المسيرة إلى المسما الجديد «الجمعية البرلمانية المتوسطية» فإنهم يعتزمون إعطاء دور أكبر للدبلوماسية البرلمانية في منطقة المتوسط، غير مرتبطة بأية مسيرة أخرى قائمة، حيث يمكن للأعضاء رسم وبحث أجندتهم الخاصة بهم.

ومن الجدير بالذكر أنه قد سبق وأن تحصل المجلس الوطني الفلسطيني ، بعد نقاش عميق وطويل بين الوفد الفلسطيني وعدد من الوفود الأوروبية المشاركة ، على وضع العضو كامل العضوية بدل وضع العضو المساعد في الاجتماع التنسيقي لممثلي الأطراف المشاركة في مسيرة الأمن والتعاون لدول حوض المتوسط والذي عقد على هامش الدورة ١١١ للجمعية البرلمانية المتوسطية التي عقدت في الفترة من ٩/٢٨ إلى ١٠/١ في جنيف.

تبع المؤتمر الرابع اجتماعاً تحضيرياً لافتتاح الدورة التأسيسية للجمعية . عقد الاجتماع يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٥ في

رؤيا فكرية وأداة قانونية للالتزام البرلماني المتوسطي ، كما أيد مبادرة الرئيس الفرنسي ساركوزي والتي يمكن للهيئات التشريعية والتنفيذية للمتوسط المشاركة فيها، كما أعلم الأمين العام أعضاء المكتب بأنه قد تم وضع الجداول الخاصة بإنشاء لجان مؤقتة ومجموعات عمل خاصة ، وبأن القوائم قد تم اعتمادها بناء على النظام الأساسي والقرارات المتخذة من قبل اللجان الدائمة.

على مدى يومين ، عقدت الجمعية جلسات أعمالها . في بداية الجلسة الأولى قدم السيد الراضي، رئيس الجمعية الدكتور سيرجيو بيازي (إيطاليا) الأمين العام للجمعية وأصفاً مؤهلاته والدور الذي يضطلع به كأمين عام الجمعية.

وقد اعتبر السيد الراضي الوثيقة الاستراتيجية المعدة من قبل الأمين العام والتي جاءت تحت عنوان : «البناء على إرثنا المتوسطي المشترك» غير مكتملة وأن هناك حاجة لإعداد وثيقة أكثر شمولًا . وقد كلف الحاضرون الرئيس الراضي بتلك المهمة.

ومن ثم تم مناقشة وإقرار مشاريع القرارات المقترحة من قبل اللجان الدائمة الثلاث، وتنمية أعضاء اللجان المؤقتة ومجموعات العمل التابعة لتلك اللجان.

وقد تمت الموافقة على ميزانية عام ٢٠٠٨، بعد أن استمع المشاركون إلى تقرير عن المخصصات المالية للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧.

وقد تقرر أن تستضيف موناكو المؤتمر الثالث للجمعية البرلمانية المتوسطية في الفترة من ١٣ - ٢٠٠٨/١١/٦.

هذا وقد تم عقد العديد من الاجتماعات للجان الدائمة الثلاث وللجان المؤقتة ومجموعات العمل بعد المؤتمر التأسيسي والدورة الثانية.

رئيس مجلس النواب المغربي، رئيس الجمعية، وأن تكون فلسطين ومصر، نائب الرئيس عن دول الجنوب ، وأن تكون فرنسا واليونان نائب الرئيس عن دول الشمال.

٢ - أن يكون الأردن رئيساً للجنة السياسية وإيطاليا للجنة الثقافية وحوار الحضارات وكرواتيا للجنة الاقتصادية والبيئية .

٤ - دراسة إعفاء فلسطين من دفع رسم الاشتراك.

٥ - عقد الدورة القادمة للجمعية في مالطا، بعد أن تقرر أن تكون مالطا دولة المقر.

٦ - إصدار إعلان رئاسي يطالب بالإطلاق الفوري للأخ رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني والإخوة أعضاء المجلس الآخرين.

الدورة الثانية للجمعية البرلمانية المتوسطية

عقدت الجمعية البرلمانية المتوسطية دورتها الثانية في العاصمة المالطية / فاليتا في الفترة من ٢٢ - ٢٤/١١/٢٠٠٧.

وقد عقد مكتب الجمعية اجتماعه المقرر يوم ١٢/١١/٢٠٠٧، حيث أتفق بعد النقاش أن يكون المكتب والجمعية الجهتين المخولتين بخصوص طلبات المشاركة والصفة المنوحة للمشاركين.

وقد أوضح الأمين العام للجمعية بأنه تم اعتماد التعديلات المقدمة على وثائق الجمعية من قبل أعضاء المكتب في اجتماع الرباط في ٢١/٩/٢٠٠٧. كما أوضح بأن اللجان الثلاث: السياسية، والاقتصادية، والحوار هي محور العمل بالنسبة للجمعية.

وأتفق على إنشاء أرشيف للجمعية يعطي معلومات جاهزة عن تاريخ تطور الجمعية والنشاطات المستقبلية.

وتبنى المكتب وضع ميثاق متوازن ، يكون

فلسطينياً إسرائيلياً، كما تم التأكيد على إدانة الاحتلال وإدانة الإرهاب بجميع مصادره سواء أكان إرهاب أفراد أو منظمات أو دول. وتم حذف عبارات وردت في الفقرة الخاصة بالأديان من مثل وصف الديانات السماوية الثلاث بالتوارية واستبدالها بالتوحيدية.

وقد نجح الوفد الفلسطيني بمساندة عربية في عدم إدخال أعضاء جدد من خارج إطار المتوسط للجمعية كاندورا وسان ريمون، خاصة وأن طلبيهما للانضمام لم يبحثا في إطار مكتب الجمعية صاحب الاختصاص في هذا الأمر.

وبانتهاء الدورة الثالثة، تم انتخاب السيد روبي سال، نائب رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية رئيساً للدورة الرابعة.

الدورة الرابعة للجمعية البرلمانية المتوسطية

عقدت الدورة الرابعة للجمعية البرلمانية المتوسطية دورتها الرابعة في إسطنبول يومي ٢٤ و ٢٥/١١/٢٠٠٩.

سبق الافتتاح الرسمي للدورة اجتماع مكتب الجمعية، ناقش فيه أعضاء المكتب جدول أعمال تضمن: موجز بزيارة وفد من الجمعية برئاسة رئيس الجمعية إلى نيويورك وواشنطن، التحضيرات لقمة كوبنهاغن : حلقة نقاش للبرلمانيين بتنظيم مشترك بين الجمعية البرلمانية المتوسطية والأمم المتحدة يومي ٢٣ و ٢٤/١١/٢٠٠٩ في مالطا ، مؤتمر حول عملية السلام في الشرق الأوسط بتنظيم مشترك بين الجمعية البرلمانية المتوسطية والأمم المتحدة يومي ١٠ و ١١/٢/٢٠١٠ في مالطا.

وقد أقرت الجمعية العامة التقارير ومشاريع القرارات ذات الصلة بالموضوعات التالية:

- الحوار بين الحضارات والأديان.

الدورة الثالثة للجمعية البرلمانية المتوسطية

عقدت الجمعية البرلمانية المتوسطية دورتها الثالثة في مونت كارلو / موناكو في الفترة من ١٣ - ١٥/١١/٢٠٠٨.

تدارس مكتب الجمعية النقاط التالية:
جدول أعمال الجمعية، التحضير لاجتماعات المجموعتين الجيو - سياسيتين، طلب رومانيا الحصول على وضع العضو المساعد في الجمعية وطلب كل من اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة المنظمين المتوسطيين للكهرباء والغاز والمؤسسة المتوسطة الحصول على وضع المراقب في الجمعية، إضافة إلى الوضع المالي.

رئيس الاجتماع السيد عبد الواحد الراضي، رئيس الجمعية الذي أكد في بداية الاجتماع على أن الجمعية قد أنجزت العديد من الخطوات من مثل : تشكيل المكتب واللجان والأمانة العامة، مضيفاً بأن الجمعية تتتوفر على كل المقومات المادية والمعنوية، معتبراً إعداد ميثاق الجمعية مؤشراً على ما ستقوم به الجمعية مستقبلاً، مؤكداً بأن المرحلة الجديدة تتطلب مجهوداً لا يقل عن الجهد الذي بذلت سابقاً.

ومن ثم قدم السيد روبي سال مشروع القرار الذي كلف بإعداده.

وقد وافقت الجمعية العامة على الميثاق المقترن بعد إدخال تعديلات هامة عليه من أهمها :

تشكيل لجنة خاصة تبحث موضوع الهجرة بشكل عام والهجرة القسرية بشكل خاص كما هي في الحالة الفلسطينية، إدخال تعديلات على بعض المفردات من مثل : الإشارة إلى أن الصراع عربي إسرائيلي وليس فقط صراعاً

● الهجرة.

● النوع وقضايا المساواة.

وبعد أن تأكّد الوفد الفلسطيني على أن هناك تعديلات قد جرت على مشاريع التقارير والقرارات التي صودق عليها سابقاً من قبل اللجان المختصة ، أثار هذا الموضوع بقوة في الاجتماعات ذات الصلة ، كما صُحّ بعض ما جاء في كلمات المتحدثين الرئيسيين بخصوص القضايا المطروحة ، ورد على ما جاء في مداخلة لرئيس الوفد الإسرائيلي فيما يتعلق بعدم دفع إسرائيل للمستحقات المالية المرتبطة عليها ، ونجح بإدخال تعديلات تعزّز صيغة القرارات على النحو التالي:

٢ - اللجنة الاقتصادية :

في التقرير الذي تقدّم به جورج بلانك (فرنسا) ، مقرر مجموعة العمل الخاصة بالمياه ، لوحظ أن الفقرة الخاصة باستنزاف دولة إسرائيل لمصادر المياه الفلسطينية ، وباستثناء المستوطنين بما يوازي ٨٠٪ من كمية المياه المستخرجة ، والتي تم إقرار إدخالها إلى القرار الخاص بالمياه في اجتماعي روما ولشبونة ، قد تم إسقاطها ، وبعد تدخل الوفد الفلسطيني تم إعادةها مع إضافة تتعلق باستنزاف إسرائيل لمصادر المياه في كل من الجولان السوري المحتل وما تبقى من أراضٍ لبنانية محظلة.

٣ - لجنة الحوار بين الحضارات

وحقوق الإنسان :

● في تقرير مجموعة العمل الخاصة بالحوار بين الحضارات والأديان أدّخلت فقرة تتعلق بتسليط الدّين لأغراض سياسية (والمعنى بذلك الإدعاءات الصهيونية المبنية على أضاليل وخرافات دينية بحق لهم في فلسطين) في كل من اجتماعات لجان العمل

١ - اللجنة السياسية :

● تم إدخال المراجعات التالية من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كأساس لإيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط المعتمدة في الفقرة الخاصة بذلك في المقدمة. القرارات: ١٣٩٧ ، ١٥١٥ ، ١٨٦٠ ، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٧) و ٢٢٨ (١٩٧٢).

● في الفقرة الخاصة بحدود الدولتين، فلسطين وإسرائيل، والواردة في المقدمة، تم التأكيد على ضرورة إضافة: على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

● في الفقرة التي تشير إلى حماس وتصفها بالتطّرف والتي سبق وأن تم تعديلها في اجتماع اللجنة السياسية في روما ، ومن ثم في لشبونة وحل محلها فقرة تقول بضرورة الاهتمام بشكل متساوٍ بظاهرة التطّرف لدى البعض في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لوحظ أنه قد تم إسقاطها من صيغة القرار الذي قدم إلى دورة الجمعية الرابعة والعودة إلى الصيغة القديمة. تم إرجاع الأمور إلى نصابها بعد تدخل الوفد الفلسطيني.

الدولة ، وترفض تجميد الاستيطان أو الالتزام بتوصية محكمة العدل الدولية الخاصة بجدار الفصل العنصري وتستمر في حصار قطاع غزة وتمارس عمليات الاغتيالات والاجتياحات وقطع الأوصال وإذلال الشعب الفلسطيني على المعابر ونقاط التفتيش.

● سفة الوفد الفلسطيني ما جاء على لسان ممثل إسرائيل في الاجتماع والذي أدعى بأن إسرائيل لا تسد اشتراكاتها في ميزانية الجمعية لأن العديد من دول جنوب المتوسط تكرهها، وقد رد عليه الوفد الفلسطيني بالقول بأن ذلك الشعور يمكن إيقافه بإنهاء احتلالها لفلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة.

● علق الوفد الفلسطيني على ما جاء في كلمة السيد سيرج تيلي (فرنسا) ، سفير الاتحاد من أجل المتوسط من أن أحداث غزة قد أثرت سلباً على مسيرة الاتحاد بالقول بأن وفد فلسطين قد نبه مسبقاً إلى خطورة التركيز على بعد الاقتصادي وتجاهل البعد السياسي في مبادرة الرئيس ساركوزي ، مستنداً إلى فشل مسيرة برشلونة التي انطلقت عام ١٩٩٥ بعد اتفاقية أوسلو نتيجة لعدم تحقيقها نجاحاً في موضوع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والعربى . الإسرائيلي .

وقد أقرَّ المتحدثون من الجانب الأوروبي ، بمن فيهم السيد تيلي بذلك الأمر ، وأكدوا على ضرورة عدم الفصل بين المسارين الاقتصادي والسياسي ، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإناء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى.

ثمن الوفد الفلسطيني ما جاء في كلمة رئيس الوزراء التركي ، الطيب أردوغان من إدانة صارمة للاحتلال الإسرائيلي وما ارتكبه

في فاس وروما ولشبونة، وقد لوحظ بأن هذه الفقرة قد أسقطت وطالب الوفد الفلسطيني بإعادتها .

● في التقرير ومشروع القرار المقدمين من قبل لجنة العمل الخاصة بال النوع الاجتماعي والمساواة وحقوق المرأة ، أفرد بناء على طلب الوفد الفلسطيني في اجتماعات فاس وروما ولشبونة فقرة خاصة بالمرأة الفلسطينية وما تعانيه تحت الاحتلال ودعوة الجميع إلى معاشرتها ومساندتها في صمودها . وقد لوحظ بأن هذه الفقرة جاءت بصيغة عامة لا تتطابق مع الفقرة الأساسية ، وقد أصر الوفد الفلسطيني على إعادة الفقرة الأصلية ووواعدت المقررة السيدة آسان آشكين بالتركيز على هذا الأمر ووضع دراسة عن أحوال المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال .

● ثمن الوفد الفلسطيني ما جاء في كلمة السيدة كارين أبو زيد ، المفوض العام للأونروا من وصف دقيق لوضع اللاجئين الفلسطينيين وإشارتها للوضع المأساوي الذي يعيشون فيه ، ولا يعانيه قطاع غزة نتيجة للحصار التام المفروض عليه منذ شهور عديدة من قبل سلطات الاحتلال . وقد صبح الوفد الفلسطيني ما جاء في كلمتها من قول بأن حل قضية اللاجئين تسوية نهائية بالقول بأن حل قضية اللاجئين غير مرتبط بهذا الأمر ، وكان يجب أن يتم قبل عدة عقود لو التزمت إسرائيل بالقرار الأممي ١٩٤ ، ولو أن المجتمع الدولي أجبرها على ذلك . كما صبح ما جاء على لسانها من ذكر للمتطرفين في غزة ، موضحاً أن الإنصاف كان يدعوها للإشارة إلى المتطرفين في الجانب الإسرائيلي وعلى رأسهم رئيس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء حكومته ، مبيناً الموقف المعلنة لمكونات تلك الحكومة والتي تدعو بمجملها إلى التطهير العرقي وعنصرية

الأوسط.

في غزة، قابل الوفد السيدة كارين أبو زيد، المفوض العام لوكالة أونروا ، كما زار المستشفى العسكري الأردني.

في عمان ، تباحث الوفد مع السيد ناصر جودة ، وزير الخارجية الأردني حول مبادرة السلام العربية ، وتباحث مع المهندس عبد الهادي المجالي ، رئيس مجلس النواب الأردني، رئيس الجمعية البرلمانية الأوروتوسطية في حينه، حول ضرورة تعاون الجمعيتيين بطريقة هيكلية ومنتظمة.

في مقر المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، أطلع الوفد الأخ رئيس المجلس وأعضاء من المجلس على مجريات الزيارة التي قام بها الوفد للمنطقة والاستخلاصات التي خرج منها، حيث أبدى أعضاء الوفد استياعهم البالغ لما شاهدوه من انتهاكات وتعديلات صارخة على حقوق شعبنا ، ومن تعنت وعجرفة إسرائيلية قابلهم بها رئيس الكنيست الإسرائيلي.

٢. قيام وفد من أعضاء مكتب الجمعية برئاسة رئيس الجمعية بزيارة إلى نيويورك وواشنطن في الفترة من ٩/٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠/٢

كان الهدف من الزيارة التعريف بالجمعية البرلمانية المتوسطية وإقامة تعاون أوسع مع الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، وتبادل الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

في واشنطن، التقى الوفد بمسؤولين أميركيين رفيعي المستوى وأعضاء أساسيين في الكونغرس الأمريكي، حيث تم التطرق إلى قضايا على صلة بالشرق الأوسط ومفاوضات السلام والهجرة والطاقة والحوارات بين الثقافات، والإرهاب والتغير المناخي.

من فظائع في حرية على غزة واستمراره في حصار القطاع وإغلاقه للمعابر، وما يقوم به من حفريات في الحرم القدسي وعزل القدس عن محيطها الفلسطيني بهدف تهويدها.

● من أهم المنجزات التي تحققت في هذه الدورة :

١. قيام وفد عالي المستوى من الجمعية برئاسة السيد روبي سال، رئيس الجمعية إلى منطقة الشرق الأوسط (مصر، الأردن، إسرائيل، فلسطين) استمرت لمدة أربعة أيام من

٢٠٠٩/٥/٢١ - ١٨

في القاهرة ، التقى الوفد الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري السابق وأخرين ، حيث جرى تبادل للحديث عن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما التقى الوفد مع السيد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية المصري آنذاك والذي أطلع الوفد على الدور المصري في الحوار الفلسطيني. الفلسطيني واستجابة مصر للوضع الإنساني في غزة. كما التقى الوفد السيد أحمد بن حلي، الأمين العام المساعد للجامعة العربية، والذي أطلع الوفد على دور الجامعة في كل من: مبادرة السلام العربية والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

في رام الله، أجرى الوفد محادثات مع أعضاء من المجلسين الوطني والتشريعي ومع السيد رياض المالكي ، وزير الإعلام والشؤون الخارجية ، كما أجرى محادثات مع السيد سمير عبد الله ، وزير التخطيط والعمل حيث تركز الحديث حول الحوار الفلسطيني. الفلسطيني والوضع في القدس. واجتمع الوفد مع السفير روبرت سيري، المفوض السامي للمنسق الخاص لمكتب الأمم المتحدة في الشرق

الشرق الأوسط (واشنطن) ، السيدة هيلينا كوبان (حول القدس) باحثة وكاتبة (واشنطن) ، الدكتور سميح العبد (حول الحدود) ، رئيس اللجنة المناطقية والحدود في منظمة التحرير الفلسطينية ، وزير الأشغال العامة والإسكان السابق في السلطة الوطنية الفلسطينية (رام الله) ، السيد مايكل كينجسلي (حول اللاجئين) ، مدير المكتب التنفيذي في الأنروا (عمان) ، السيد بيتر جوبر (حول المياه ، مكتب إغاثة لاجئي الشرق الأدنى (ميريلاند) .

كما قدم مداخلات كل من : السيد دوغلاس كميك ، سفير أميركا في مالطا ، السيد زياد سيسابي ، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الفيدرالية (موسكو) ، السيد روبرت رايد بيرج ، رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية (ستوكهولم) ، السيد روبرت دان ، الرئيس الإقليمي للشؤون الخارجية ، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (القدس)، السيد عزام الأحمد ، رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني (رام الله)، السيد هشام يوسف، رئيس مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية (القاهرة)، السيد عمر النها ، مدير المكتب التقسيقي للمفاوضات، وزارة الشؤون الخارجية (عمان) ، السيد محمد بركة، عضو الكنيست الإسرائيلي، الأمين العام لحزب حداس (تل أبيب)، الدكتور يوسي بيلين، مؤسسة بيلينيك لشؤون الأعمال الخارجية، عضو كنيست إسرائيلي سابق (تل أبيب)، الدكتور إبراهيم خريشة، المراقب الدائم لفلسطين في الأمم المتحدة (جنيف).

كما قدم كل من التالية أسماؤهم بصفة خبراء مداخلات في الجلسة قبل الختامية : الدكتور جورج فيلا ، عضو مجلس النواب مالطي، رئيس اللجنة الخاصة بالشرق

في نيويورك ، التقى الوفد مع السيد بان كي مون ، الأمين العام للأمم المتحدة وذلك لمتابعة اللقاء الذي تم معه في وقت سابق في مالطا. كما تمت لقاءات أخرى مع مسؤولي إدارات تابعة للأمم المتحدة تُعني بالشؤون السياسية والإنسانية والمحافظة على السلم والتغير المناخي والقضية الفلسطينية .

٣. عقد مؤتمر دولي دعماً للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بتنظيم مشترك بين الجمعية البرلمانية المتوسطية ولجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التابعة للأمم المتحدة

عقد مؤتمر دولي للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مدينة أورا المالطية يومي ١٢ و ١٣ / ٢٠١٠ . وقد افتتح المؤتمر السيد لويس غالبا، رئيس البرلمان المالطي. وكان من بين المتحدثين الرئيسيين كل من: الدكتور توني بورج، نائب رئيس وزراء مالطا ، ووزير خارجيتها، السيد أوسكار فيرنانديز تارنكو، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، السيد بدر وموسى كويرا، رئيس لجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، السيد روبي سال، رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية، السيد تيسير قبعة ، نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الدكتور أحمد فتحي سرون، رئيس مجلس الشعب المصري، السيد كميل سبيك، نائب الوزراء التركي، إضافة إلى خبراء هم : الدكتور صائب عريقات، رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية ، السيد آلون ليل ، من الجامعة العربية في القدس ، السيد جيوفري أرونسون (حول المستوطنات) ، مدير مؤسسة البحث والنشر ، مؤسسة السلام في

وأمن ضمن حدود معترف بها بشكل مشترك، كما طالب المشاركون إسرائيل بالإيقاف الفوري للأنشطة الاستيطانية، بما فيها ما يسمى بالنمو الطبيعي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتفكيك كل المستوطنات

العشوانية كما هو وارد في خطة الطريق.

وقد أكد المشاركون على أن المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل العنصري قد بنيا على أراض فلسطينية محتلة وبأن هدم المنازل وإخلاء السكان الفلسطينيين تعتبر أعمال غير شرعية بمقتضى القانون الدولي، وبأن تلك الأعمال تشكل عقبة في طريق السلام وبأنها تجعل من حل الدولتين أمراً مستحيلاً، كما حذر المشاركون من ارتفاع الأعمال الوحشية الممارسة ضد المواطنين الفلسطينيين من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، والتدمير الواسع للممتلكات العامة والخاصة والبني التحتية والتهجير الداخلي للمواطنين الفلسطينيين.

وقد عبر المشاركون عن قلقهم حول الوضع في القدس الشرقية وبناء المستوطنات فيها ونقل المستوطنين إليها، وهدم المنازل، وإخلاء سكانها الفلسطينيين وإجراءات أخرى تهدف إلى الإخلال في وضع القدس الشرقية المحتلة، معتبرين تلك الممارسات مؤكدين على أن انتهاكات لقانون الدولي يجب إدانتها، مطالبين بضمانات دولية بحرية الأديان وبحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة للفلسطينيين ولكل من يرغب من ذلك من جميع الأديان والجنسيات. وأعتبر المشاركون أن العصار المفروض على قطاع غزة نوعاً من العقاب الجماعي يتسبب في معاناة شديدة للسكان وبأن تلك المعاناة قد تفاقمت بالعدوان الذي شنته إسرائيل على القطاع والذي تسبب في آلاف القتلى والجرحى ، وفي دمار واسع في المنازل والبني التحتية والمؤسسات العامة

الأوسط في الجمعية البرلمانية المتوسطية (مالطا)، السيد سليمان غنيمات، عضو مجلس النواب الأردني، نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية، السيد وليم كيسى، عضو سابق في البرلمان الكندي (أوتawa).

وقدم مداخلات في الجلسة الختامية كل من: السيد جورج فيلا، رئيس اللجنة الخاصة بالشرق الأوسط والتابعة للجمعية البرلمانية المتوسطية، السيد تيسير قبعة، نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، السيد رياض منصور، المراقب الدائم لفلسطين في الأمم المتحدة (نيويورك) الدكتور لويس جاليا، رئيس البرلماني المالطي.

ولقد جاء في استخلاصات المشاركين بأن الهدف من اللقاء هو إيجاد منتدى لتبادل وجهات النظر حول الوضع الحالي في جهود السلام ومحاولة تشجيع الأطراف على إجراء

حوار بناء لخلق مناخ سياسي يؤمن لاستئناف مفاوضات السلام حول قضايا الوضع النهائي: القدس، القدس، المستوطنات، اللاجئين والمياه، على أساس جميع مرجعيات قضايا الحل النهائي بما فيها مبادرات السلام ، منطلقين من القناعة بأن حل الصراع الفلسطيني .

الإسرائيلي والذي يعتبر محور الصراع العربي . الإسرائيلي سيكون الحافز لإحلال السلام

وحل الصراع في منطقة الشرق الأوسط . كما كرر المشاركون دعمهم الكامل لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية ، والاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأعرب المشاركون عن التزامهم التام بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي وقع في ١٩٦٧/٦/٤ للوصول إلى حل الدولتين، حيث يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين العيش في سلام

ومجلس الشعوب والسيد سيفيك دزافيرومباك ، رئيس اللجنة الدستورية . القانونية في مجلس نواب البوسنة والهرسك .

وقد وضع السيد سيموس وفد مكتب الجمعية بصورة عمل مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك ، موضعاً بأن المكتب يستمد صلاحياته من اتفاقية دايتون ١٩٩٥ ، مشيراً إلى أن المكتب يتحمل حالياً مسؤوليات الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك . وقد أبدى السيد سيموس تشاوئه إزاء رغبة الأطراف المعنية بإحداث التغييرات الدستورية المطلوبة ، منها إلى أن صرب البوسنة يرغبون بالحصول على حكم ذاتي أوسع ، وحتى أنهم يطرون الانفصال ، أما كرواتيو البوسنة فيودون الحصول على حكم ذاتي أوسع في إطار الفيدرالية ، بينما يرغب البوسنيون في تعزيز السلطة المركزية .

كما قابل الوفد كلّاً من نائبي رئيس مجلس الشعوب ومجلس النواب ، وقد طلب نائباً الرئيسين من وفد مكتب الجمعية دعم الجمعية البرلمانية المتوسطية لدخول البوسنة والهرسك في منطقة الشنجين (Shengen Zone) ، موضعين بأن بلدهما قد بذل جهوداً كبيرة لإنفائه بمتطلبات الاتحاد الأوروبي ، منوهين إلى أن ذلك الأمر سيساعد في الحصول على تطورات إيجابية في الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وفي لقاء وفد مكتب الجمعية مع رئيس اللجنة الدستورية . القانونية بمجلس النواب أوضح الأخير بأن التغييرات الدستورية المقدمة من قبل المجتمع الدولي قاسية للغاية بحيث أنه لا يمكن تطبيقها في البوسنة والهرسك ، مرجعاً ذلك إلى المصالح المتعددة للأطراف المختلفة .

وقد تقدم وفد مكتب الجمعية بعدة مقترنات للرئاسة المشتركة للجمعية البرلمانية

ونزوح واسع .

وقد طالب المشاركون إسرائيل بفتح كل المعابر للمساعدات الإنسانية والبضائع التجارية ، بما فيها مواد إعادة البناء ، كما هي للأشخاص طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) . كما طالب المشاركون بحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين والذين استمرت معاناتهم لما يزيد عن ستة عقود ، على أساس من مبادئ القانون الدولي .

كما أعرب المشاركون عن قناعتهم بأن أية اتفاقية دائمة يجب أن تتحتم القانون الدولي فيما يخص المياه الجوفية والسطحية بالنسبة للتوزيع العادل والمعقول إلى كل من المناطق الفلسطينية والإسرائيلية على أساس حصة الفرد . وناشد المشاركون المانحين الاستمرار في دعمهم للفلسطينيين في سعيهم لإعادة التأهيل والبناء والتنمية الاقتصادية وبناء الدولة .

كما رحبوا بالإعلان الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٢/٨/٢٠٠٩ ، ودعوا هيئات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور أكثر فاعلية في الجوانب المتعددة للعملية السلمية ، ودعوا المفوضية الأوروبية لتقديم مساعدة اقتصادية جوهرية للسلطة الوطنية الفلسطينية . وأكدوا على الدور الذي يمكن للجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية أن تلعبه في دعم القانون وإجراء حوار سياسي فاعل يهدف إلى حل جميع قضايا الوضع النهائي .

٤- قيام وفد من مكتب الجمعية بزيارة إلى البوسنة والهرسك بتاريخ ٢٣/٦/٢٠١٠

قابل الوفد كل من الممثل الخاص للبرلمان الأوروبي ، السيد ستيفان سيموس ، والرئيسة المشتركة للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك والتي تضم كلّاً من رئيس مجلس النواب

الجمعية البرلمانية والجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

في هذا السياق، لا بد من ملاحظة الاختلاف بالتركيب و مجالات العمل والأهداف بين الجمعية البرلمانية المتوسطية والجمعية البرلمانية الأورومتوسطية. فمن حيث التركيب تضم الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية جميع برلمانات دول الاتحاد الأوروبي التي هي في معظمها ليست بلداناً متوسطية، فضلاً أن هناك بعض البرلمانيات المتوسطية، أوروبية وغير أوروبية، ليست أعضاء في الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية وببرلماناتها أعضاء في الجمعية البرلمانية المتوسطية.

وبالتالي فإن تركيب الجمعية البرلمانية المتوسطية أكثر تماساً من الناحية الجغرافية.

ومن حيث الأهداف ، فإن الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية تعنى أساساً بالحوار البرلماني الأوروبي، خاصة فيما يتعلق باتفاقيات الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الأعضاء في الجمعية، أي ان القضايا المتعلقة بسياسات الاتحاد الأوروبي هي الأساس.

أما الجمعية البرلمانية المتوسطية ف برنامجه عملها وأهدافها أكثر اتساعاً لأنها تؤمن للبرلمانات الأعضاء جواً أوسع لمناقشة القضايا الإقليمية، خصوصاً التعاون السياسي، ومواضيع على صلة بالأمن والتنمية المشتركة، مع ترکيز خاص على حوار الحضارات.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية كانت تعرف عند تأسيسها، بمبادرة من البرلمان الأوروبي، و ضمن إطار إعلان برشلونة (نوفمبر 1995) للشراكة الأورومتوسطية بـ«المتدى البرلماني الأوروبي المتوسطي».

للبوسنة والهرسك بخصوص الإصلاحات الدستورية المقترحة وأمكانية تطبيقها.

الدورة الخامسة ل الجمعية البرلمانية المتوسطية

عقدت الجمعية البرلمانية المتوسطية دورتها الخامسة في الرباط في الفترة من ٢٨ إلى ٢٠/١٠/٢٠١٠.

وقد تدارس مكتب الجمعية جدول أعمال تضمن البنود التالية : مراجعة وتقدير العمل المنجز من قبل المكتب العام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، النظر في طلب العضوية المقدم من أندورا، قبول بعض الطلبات الخاصة بطلبات الحصول على وضع المراقب في الجمعية، موجز بمشاركة الجمعية في اللقاءات عالية المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وجنيف ، متابعة لموضوع إرسال بعثة إلى البوسنة والهرسك، التحضير للقاء بين الجمعية والأمم المتحدة دعماً للإصلاحات الدستورية في البوسنة والهرسك ، فعاليات الجمعية العام ٢٠١١، الوضع المالي للجمعية ، التحضير للاجتماعين التسييري للمجموعتين الجوساسيتين.

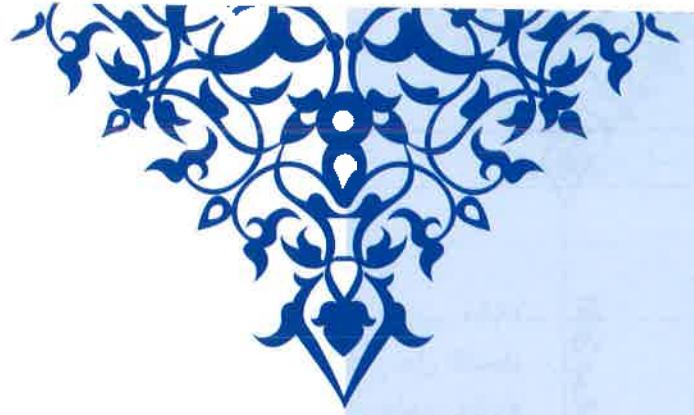
وعلى مدى يومين، عقدت الجمعية العامة اجتماعاتها، حيث صادقت على تقارير وتوصيات اللجان الدائمة الثلاث، كما تم في نهاية الاجتماعات انتخاب السيد محمد أبو العنين (مصر) رئيساً للجمعية البرلمانية المتوسطية خلفاً للسيد رودي سال الذي أنهى ولايته بانتهاء أعمال الدورة الرابعة.

وتمت المصادقة على قبول أندورا عضواً في الجمعية بعد أن رفع الوفد الفلسطيني التحفظ على تلك العضوية عقب لقاء بين الأخ رئيس الوفد الفلسطيني ورئيس وفد أندورا والذي أبدى تأييد أندورا المطلق للحق الفلسطيني.

من ٢٧ - ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨
في بروكسل بحضور ممثلي عن دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة ودول جنوب وشرق المتوسط في مؤتمر برشلونة وعددها ١٢ ما عدا سوريا ولبنان اللتان قاطعنَا المؤتمر.

وقد عُقد لفرض تأسيسها اجتماع تحضيري ضم ممثلي عن مجالس نيابية متعددة ووفد من البرلمان الأوروبي في الفترة من ٢٥ - ٢٦ أيار / مايو ١٩٩٨ في مالطا. وعقد المؤتمر التأسيسي للمنتدى في الفترة





دراسات

أنظمة النقد الدولية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية

من نظام النقد الدولي بتغيرات جذرية في السنوات الأخيرة ، حيث أبعد الذهب والفضة من التداول، وسحب الفضة من النقد في نهاية القرن التاسع عشر أي الانتقال من الأزدواجية المعدنية ذهب - فضة إلى قاعدة الذهب، ثم خلال ربع قرن من بدء الحرب العالمية الأولى وحتى بدء الحرب العالمية الثانية (من ١٩١٤ - ١٩٣٩) أخذت العملة الورقية تزاح تدريجياً الذهب من التداول النقدي وقد تمت إزالة الصفة النقدية عن الذهب في عام ١٩٧٠ حيث انهار نظام بريتون وودز وكذلك شبكة أسعار الصرف المستقرة عام ١٩٧١ وتبع ذلك الانهيار محاولات عديدة لإقامة أسعار صرف ثابتة، إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل ولم تعد الأوضاع الاقتصادية العالمية منسجمة في نظام عام لأسعار صرف ثابتة.

ويمكن الإشارة هنا إلى إن كل نظام نقدي يظهر من الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تسود فترة ذلك الظهور، وفي القرن الماضي ظهر تقريراً ثلاثة أنظمة مختلفة وهي قاعدة الذهب الدولية التي عمل بها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ونظام بريتون وودز الذي استمر من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات، ونظام التعويم المدار الذي ساد منذ السبعينيات وحتى الآن^(١).

بقلم: إيمان بابللي
ماجستير علاقات دولية
عضو مجلس الشعب السوري

يحتاج إليها إطعام سكان المدن الصناعية التي تزايدت أعدادهم. وفي هذه المرحلة أرسىت دعائم التخصص وتقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الرأسمالية المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلدان التابعة. وفي هذه المرحلة يحدث تطور جذري في طبيعة العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية والبلدان الأخرى، ولهذا شهدت هذه المرحلة صراعاً جديداً بينقوى الاستعمار لتسابق على اقتسام المستعمرات.

المبحث الثاني: ماهية قاعدة الذهب وألياتها (١٨٧٠-١٩١٤)

لقد كانت هذه القاعدة خلال الفترة التي سادت فيها ترسم إطاراً مستقراً وملائماً لتغذية قوى النمو للنظام الرأسمالي العالمي الذي كان يشق طريقه صعداً في تلك الفترة.

أما فيما يخص البلدان المتخلفة منها فهو مجرد ذكريات مظلمة وسيئة، لأنها تعكس في الحقيقة تلك الفترة التي تم فيها استعمار هذه البلدان وإرساء قواعد عمليات النهب المنظم لوارداتها وإمكانياتها الاقتصادية وتشويه مسارات نموها، مما كان له أبلغ الأثر في نشوء التخلف وتجزره في هذه البلدان^(٢).

لقد كانت قاعدة الذهب تتسم بتوافر شروط معينة، وكان أهم هذه الشروط يتمثل في وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وبين كمية معينة من الذهب من عيار معين، ولا يعني هذا أنه يستشرط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلاً داخل الاقتصاد القومي، وإنما يكفي لسيطرة هذه القاعدة أن تكون النقود الورقية المتداولة قابلة للتحويل إلى الذهب، إما للاستعمال في تسوية المعاملات في الداخل والخارج معًا وإما للاستخدام فقط في تسوية المعاملات الخارجية. ووجب أن يكون ذلك

الفصل الأول

نظام قاعدة الذهب

المبحث الأول:

المرحلة الميركانتيلية (الرأسمالية التجارية)

وقد تبلور ظهور هذا النظام النقدي عبر هذه المرحلة، على الرغم من صعوبة الحديث عن نظام نقدي دولي في تلك المرحلة نظراً لطابع القرصنة والنهب التي كانت تتم في ضوئه حركة التبادل الدولي.

لقد كانت الثروات والأرباح الضخمة التي تكونت خلال المرحلة الميركانتيلية عن طريق سرقة الذهب والفضة ومن تجارة السلع والرق في المناطق التي هيمن الأوروبيون عليها في آسيا وأفريقيا وأمريكا هي أولى بشائر فجر التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري الذي سيلعب في الفترة التالية الدور الأساسي في مرحلة التوسيع الرأسمالي، وهذه الكميات الضخمة المنهوبة من الذهب والفضة هي الكميات التي أسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر^(٣).

وفي أواخر القرن الثامن، كانت المهمة التاريخية للمرحلة الميركانتيلية قد تحققت، وهي تكوين التراكم المبدئي لرأس المال وتوحيد وتهيئة السوق العالمية أمام المجتمع الجديد، مجتمع الرأسمالية الصناعية.

بقيام الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأت الدول الرأسمالية الأوروبية في تطوير وتكيف المناطق المسيطر عليها عبر البحر لكي تتناسب مع الحاجات المتغيرة الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية، فقد اشتدت الحاجة إلى المواد الخام التي تلزم للصناعة والمواد الغذائية التي

والتصديرين، وهذا الشكل يعرف باسم قاعدة الصرف بالحوالات الذهبية.

وببناء على الشروط التي سادت في قاعدة الذهب، فإنه إذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجةً لعدم التكافؤ بين الصادرات والواردات، فإن هذا الاختلال يصح نسخه عن طريق حركات الانكماش أو التضخم التي تسبب عن تحرك الذهب دخولاً أو خروجاً كنتيجة لهذا الاختلال^(٤).

المبحث الثالث: دور قاعدة الذهب في ترسير النهب المنظم للمستعمرات

١ - نمو التصدير الساعي إلى البلدان المتخلفة والقضاء على الصناعات الوليدة فيها:

إن النظام الرأسمالي منذ أن ظهر نشأت معه الحاجة المستمرة لتصريف السلع الصناعية المتزايدة، وبالتالي البحث عن أسواق لبيع فائض إنتاجهم وشراء الموارد الخام من هذه الدول المستعمرة بأسعار زهيدة. وقد أدت سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة التي صاحبت قاعدة الذهب والتي فرضها المستعمر على المستعمرات وأشباه المستعمرات إلى خراب واسع للحرف والصناعات اليدوية المحلية الوليدة. وبهذا الشكل ماتت الصناعات الناشئة فيها.

٢ - نمو الاستثمارات الأجنبية وتشويه الهيكل الاقتصادي؛

مع الثبات في أسعار الصرف وعدم فرض القيود على المعاملات الخارجية توافر الإطار المنظم لنهب الفائض الاقتصادي المحقق داخل البلدان المختلفة من خلال الشركات الأجنبية الخاصة، وقد أدى نشاط الاستثمارات الأجنبية

مقترناً بحرية استيراد وتصدير الذهب. وحينما سادت قاعدة الذهب بهذه الشروط في معظم دول العالم تربّى عليها ميزة هامة تتعلق بثبات سعر الصرف بين العملات المختلفة. وبهذا تحدد سعر الصرف عند التوازن طبقاً لنسبة كمية الذهب الموجودة في عملة كل دولة إلى كمية الذهب الموجودة في بقية عملات الدول الأخرى^(٥).

وقد عرف التاريخ ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب، الشكل الأول يتحقق حينما تكون العملات الذهبية هي التي تتدالى فعلاً، ويكون للأفراد حرية سك وصهر الذهب، أي يكون لهم مطلق الخيار في تحويل السبائك الذهبية إلى عملات ذهبية، وتحويل العملات الذهبية إلى سبائك. ويكون لهم حرية تصدير واستيراد الذهب، سواء في صورة نقدية أو في صورة سبائك. وهذا الشكل يطلق عليه قاعدة تداول النقود الذهبية.

أما الشكل الثاني فيتسم بأن النقود الذهبية لا ت التداول في الداخل وإنما يحل محلها نقود ورقية، يلتزم بنك الإصدار بتحويلها إلى ذهب بالسعر القانوني ويكون مستعداً لشراء كل ما يقدم إليه من الذهب طبقاً لهذا السعر، وفي هذا الشكل يكون استخدام السبائك الذهبية قاصراً على تسوية المعاملات الخارجية، ولكن يجب أن يكون للأفراد حرية تصدير واستيراد الذهب، وقد عرف هذا الشكل باسم قاعدة الصرف بالسبائك الذهبية. أما عن الشكل الثالث، فنجد فيه أن الذهب لا ي التداول في الداخل، بل تداول النقود الورقية الإلزامية غير القابلة للصرف ذهباً. غير أن بنك الإصدار يشتري ويبيع الحوالات الأجنبية الذهبية بسعر معين، وهذه الحوالات الأجنبية هي التي تكون قابلة للتحويل ذهباً، وتستخدم في تسوية المعاملات الخارجية، ويجب أن تتمتع هذه الحالات الأجنبية بحرية الاستيراد

التاسع عشر. فقد ساد في بعضها النظام الفضي، وساد في بعضها الآخر نظام المعدنين، وكان التداول النقدي عموماً ضئيلاً بسبب شيوخ المقايضة وسيطرة النظم الإقطاعية في الكثير منها. غير أنه مع تمازج حجم التبادل التجاري مع العوامل الاستعمارية، ومع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل هذه البلدان ومع نمو حركة الإقراض الدولي نشأت الحاجة إلى تعديل النظم النقدية فيها. وكان التعديل مفروضاً من الخارج لربط نظمها النقدية بالعملة الكبرى لنظام النقد الدولي (قاعدة الذهب) وهو أحد الأساليب الهامة في النظام العام للنهب الاستعماري لموارد هذه البلدان نظراً لما توفره من آلية لتحويل الموارد المنهوبة منها.^(٤)

الفصل الثاني: نظام النقد الدولي في فترة ما بين الحربين ١٩٤٥-١٩١٤

المبحث الأول: انهيار قاعدة الذهب الدولية

نتيجة للتطور الكبير للرأسمالية خلال عصر قاعدة الذهب نشأت تناقضات بين الدول الرأسمالية، فالتطور لم يكن متساوياً فيما بينها وكذلك السيطرة على المستعمرات وأشباه المستعمرات لم يكن هذا التطور عادلاً فمثلاً ببريطانيا كان حجم إنتاجها نسبة للإنتاج العالمي ٧,١ بينما كانت تسيطر على ٥٠٪ من مساحة المستعمرات بينما الولايات المتحدة والتي كان إنتاجها حوالي ٣٦٪ لم يكن لديها مستعمرات أو أسواق للتصرف وكذلك الأمر بالنسبة لألمانيا، ونتيجة لهذه التطورات بدأت الاستعدادات للحرب من مطلع القرن العشرين والتي أعلنت عام ١٩١٤، وانهار نظام

الخاصية إلى إحداث تغيير شامل وجذري في الهياكل الإنتاجية لهذه البلدان بما يتماشى مع متطلبات النمو في المراكز الرأسمالية. حيث اتجه نشاطها إلى التركيز الشديد في مجال إنتاج المواد الخام. هذا بالإضافة إلى الانتقال العكسي للموارد من البلدان المستعمرة إلى البلدان الرأسمالية.^(٥)

فخلال الفترة ما بين ١٨٧٠-١٩١٢ تبين أن دخول وعوائد هذه الاستثمارات كان يجاوز كثيراً مقدار رؤوس الأموال التي صدرتها بريطانيا خلال هذه الفترة، فقد وصل صافي صادرات رؤوس الأموال البريطانية في تلك الفترة حوالي ٤,٢ مليار جنيه إسترليني في حين أن الدخل الناتج من هذه الاستثمارات قد بلغ ١,٤ مليار جنيه.

٣ - تزايد حركة الاقتراض الدولي للدول المتختلفة والأثار الناجمة عن ذلك:

ففي ظل الظروف المواتية لتوافر الثقة والسيولة الدولية التي خلقته قاعدة الذهب نمت بقوة حركة القروض الدولية التي انسابت من العوامل الاستعمارية إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات وذلك لتمويل المشروعات الالزامية لتشييف عجلة النشاط الاقتصادي، مثل مشروعات السكك الحديدية وشبكات الطرق والنقل، وإنشاء الموانئ، ومشروعات الري والمجاري والكهرباء..الخ.^(٦)
وهي مشروعات كانت تعود بالخير على الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

٤ - سلب البلدان المتختلفة حريتها في تحديد سياستها النقدية والتجارية، لم تكن غالبية المستعمرات وأشباه المستعمرات في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية على قاعدة الذهب في النصف الأول من القرن

لتشييط حركة التجارة العالمية، ولكن العودة لقاعدة الذهب لم توفر قابلية الصرف الكاملة للنقد بالذهب كما كان عليه الحال، بل اكتفت بقابلية الصرف للمعاملات الخارجية في صورة سبائك ذهبية أو بأوراق أجنبية قابلة للصرف ذهباً في الخارج. ولم يستمر العمل في هذه القاعدة إلا لسنوات قليلة حيث انهارت ثانية خلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالدول الرأسمالية ١٩٢٩-١٩٣٢.

أما بالنسبة للمستعمرات وأشباه المستعمرات فقد فرض عليها العودة إلى قاعدة الذهب، وذلك لأن الجزء الأكبر من صادرات وواردات هذه المستعمرات كان يتم مع الدول الرأسمالية التابعة لها، بالإضافة إلى أن الجانب الكبير من الاحتياطيات النقدية وغطاء البنوك المتداولة فيها يأخذ شكل صكوك أجنبية مقومة بعملات هذه الدول، وبالتالي استمر نهب الموارد والفائض الاقتصادي المحقق فيها في هذه البلدان والقضاء على الصناعات المحلية الوليدة التي نشأت في مرحلة الحرب وذلك بسبب النقص الشديد في الواردات (إحلال الواردات) والتي رأت الدول الاستعمارية في هذه الصناعات وبالتالي بالطبقة الرأسمالية الجديدة خطراً على وجودها.

وعندما بدأ الكساد الكبير كان تأثيره قاسياً وشديداً على هذه المستعمرات، فقد انخفض الطلب على المواد الأولية التي تتوجه هذه البلدان بصورة شديدة مما أدى إلى هبوط أسعارها هبوطاً كبيراً فهبط مستوى الإنتاج ومستوى المعيشة وتوقفت البطالة بشكل كبير. وبالتالي فقد استوردت هذه البلدان الكساد الاقتصادي في الدول الرأسمالية في أبغض صورة نتيجة لخلفها الاقتصادي وتشويهه هيكلها الإنتاجي وبالتالي حدث هبوط شديد في صادراتها وأنخفضت قدرتها على الاستيراد.

قاعدة الذهب في أعقاب الحرب بسبب زيادة الإنفاق العسكري وتمويله عن طريق التمويل التضخمي (زيادة إصدار النقود الورقية).

وبالتالي خرجت كل بنوك الإصدار في الدول المتحاربة (عدا الولايات المتحدة الأمريكية) عن القيود التي كانت تربط بين إصدار النقود وبين نسب التغطية الذهبية ونتيجة لعلاقات التبعية والسيطرة المباشرة فقد دفعت المستعمرات جزءاً كبيراً من تكاليف هذه الحرب، فقد تحولت هذه المستعمرات إلى مصادر سهلة للمواد الأولية والمواد الغذائية التي كان يحتاجها الجنود بالإضافة إلى استخدام العنصر البشري في العمليات الحربية، وتشير الإحصاءات أن نصف عدد الجيوش البريطانية قد جاءت من مستعمراتها والتي بلغت حوالي ٦٤٩٦٣٧٠ محارباً وكذلك بالنسبة لفرنسا بالإضافة إلى أعمال السخرة التي لها علاقة بالعمليات الحربية.

المبحث الثاني: العودة إلى قاعدة الذهب في أعقاب الحرب العالمية الأولى^(١)

كانت نتيجة الحرب أن أعادت رسم خريطة العالم السياسية والاقتصادية، فقد ظهر الاتحاد السوفييتي وبذلك انفصل سدس العالم عن السوق الرأسمالية وخرجت الولايات المتحدة وهي تتمتع بأقوى جهاز اقتصادي وأكبر رصيد ذهبي في العالم وبدأت تأخذ دورها القيادي في العالم بالتدرج.

وكان التضخم الذي اجتاحت أوروبا عقب الحرب قد أدى إلى فوضى في النظم النقدية لهذه الدول بالإضافة إلى الديون الكثيرة لهذه الدول التي استدانتها من الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب، وبالتالي فإن الحل لهذه المشكلة كان بالعودة إلى نظام قاعدة الذهب

فيبدأ التفكير بإعادة ما دمرته الحرب وتوفير الأنظمة النقدية والمالية والتجارية لإعادة الحياة لاقتصاديات الدول الرأسمالية بعد الضرر والفوضى التي لحقت بها أثناء الحرب، وفي صيف عام ١٩٤٤ عقد في مدينة بريتون وودز مؤتمر دولي ضم ٤٤ دولة لمناقشة قواعد السلوك النقدي التي يجب الامتثال لها خلال المرحلة المقبلة، وقد كانت الولايات المتحدة هي المهيمنة على هذا المؤتمر كونها المنتصر الأكبر في الحرب وصاحبة أقوى اقتصاد في العالم وأكبر دائنة في العالم، وقد نتج عن هذا الاجتماع القرار بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما فيما يتعلق بالدول المتختلفة والبنك الدولي، أما فيما يتعلق بالدول المتختلفة فقد كانت عبارة عن مستعمرات وأشباه مستعمرات، وبالرغم من حضورها لهذا المؤتمر إلا أن موقفها الضعيف لم يسمح لها أن تعبّر عن وجهة نظرها وعن أماناتها في التخلص من التبعية للدول الاستعمارية، فقد صدرت وثيقة الخبراء وهي خالية من أي إشارة إلى المشاكل الحادة التي تعاني منها هذه الدول^(١).

لقد كان هذا النظام الجديد قائماً على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت، وكان ذلك تأكيداً على أن صندوق النقد الدولي أنشأ لخدمة مصالح الدول الرأسمالية الكبرى ولم تتعيّن المشاكل التي تعاني منها الدول المستعمرة ولم يضع ضمن أهدافه قضايا التنمية لهذه البلدان ولا حتى مساعدتها في تسوية حقوقها لدى دائناتها المستعمرات^(٢).

تبعد موقف الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب (كل دولار = ٨٨٨٦٧١، من الذهب) ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون عملة الاحتياط الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، واستهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية.

وخلال الفترة الممتدة بين انهيار قاعدة الذهب وال Herb العالمية الثانية قامت مجموعة من الكتل والمناطق النقدية، مثل كتلة الإسترليني وكتلة الفرنسي وكتلة المارك. وقد كان من أهم سمات كتلة الإسترليني^(٣):

- ١ - فرض الرقابة على الصرف في جميع الدول الأعضاء وتوحيدها وفقاً للتدابير التي رأتها بريطانيا.
 - ٢ - إيقاف حرية تحويل الإسترليني إلى ذهب أو دولار أو غير ذلك من العملات.
 - ٣ - التزام جميع الدول الأعضاء بالمنطقة بتسليم ما يحصلون عليه من عملات أجنبية وخصوصاً الدولار لبنك إنكلترا والحصول مقابل ذلك على الإسترليني.
 - ٤ - إنشاء حسابات خاصة في لندن يشرف عليها بنك إنكلترا بهدف مراعاة أن الإسترليني المودع في لندن لحساب الأعضاء لا يسمى استخدامه في أغراض غير مصرح بها.
 - ٥ - إن الإسترليني الذي تملكه الدول الأعضاء داخل المنطقة يصرح باستخدامه بحرية في تمويل التجارة وانتقال رؤوس الأموال.
- وبالواقع فإن الهدف الذي سعى إليه بريطانيا من خلال إقامة منطقة الإسترليني كان تعبئة موارد الدول الأعضاء (التابعة) وتسخيرها لل Herb العالمية الثانية. وكان نتيجة لهذه المنطقة أن تراكم على بريطانيا ديوناً كثيرة عقب انتهاء الحرب عرفت هذه الديون باسم «الأرصدة الإسترلينية» وقد بلغت عام ١٩٤٥ حوالي ٢٥٠٠ مليون جنيه إسترليني.

الفصل الثالث:

نظام بريتون وودز ١٩٤٥-١٩٧١ (السيطرة غير المباشرة)

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية كانت علامات النصر بدأت تلوح في الأفق،

الدول إلى منتجات الدول الأوروبية، ونتيجة لذلك تطور العجز في موازين مدفوعاتها وأصبح يشكل مشكلة خطيرة

وهذا العجز أصبح منذ ذلك الحين إلى الوقت الحاضر صفة مستمرة لاقتصاديات هذه البلدان، كما أدى انخفاض أسعار العملات الأوروبية نتيجة التضخم إلى انخفاض قيمة احتياطيات هذه البلدان من العملات الأجنبية وكانت الوسائل المتاحة أمام هذه البلدان لمواجهة هذا العجز هي (إمكانيات السحب من صندوق النقد الدولي-القروض الخارجية- الاستثمارات الأجنبية).

فيما يتعلق بدور صندوق النقد الدولي فقد كان دوره في تغطية احتياجات السيولة هزيلًا ويرجع ذلك إلى ضالة حجم حصة هذه البلدان في رأس مال الصندوق، فإن إمكانيات السحب لكل دولة تتوقف على كمية الأموال التي أسممت فيها في رأس مال الصندوق، وعندما كانت هذه الدول تسعى للحصول على السيولة خارج حدود هذه الشريحة الذهبية كانت تواجه الشروط القاسية التي وضعها صندوق النقد الدولي على هذه الدول (التدخل في توجيهات التنمية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة) هذه الشروط كانت تجعل الكثير من هذه البلدان ترفض التعامل مع الصندوق.

أما بالنسبة لحركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة فإن الشطر الأعظم من تحركات الاستثمارات الأجنبية الخاصة على النطاق العالمي بدأ يعمل على التركيز في هذه المرحلة في الدول الرأسمالية الصناعية نظرًا لارتفاع معدل الربح في هذه البلدان مقارنة مع الدول المختلفة بالإضافة إلى العداء الواضح للاستثمارات الأجنبية بسبب الدور السلبي الذي لعبته هذه الاستثمارات في مرحلة الاستعمار في نهب ثرواتها وتشويه هيكلها

وقد تميزت هذه المرحلة التي ساد فيها نظام بريتون وودز بعدة مراحل:

١ - المرحلة الأولى ١٩٤٥-١٩٥٨ :

وهي مرحلة أطول الاستعمار وحصول معظم المستعمرات وأشباء المستعمرات على استقلالها السياسي، ولكن أنظمتها كانت قد ورثت التخلف الاقتصادي والهيكل الإنتاجية المشوهة والفقر والبطالة والمرض. وبلاحظ في هذه المرحلة أن الدول حديثة الاستقلال لم تعاني من مشكلات عميقة في موازين مدفوعاتها، ولم تضطر إلى تخفيض عملتها أو التورط في استدانة خارجية كبيرة وذلك بسبب مرحلة الإنشاء والتعمير التي اشغلت فيها أوروبا بعد الحرب وبالتالي حجم الطلب الكبير لهذه البلدان على المنتجات التي كانت هذه الدول قد تخصصت في إنتاجها (المواد الغذائية- موارد الطاقة- الموارد الأولية... الخ) وكذلك الحرب الكورية بالإضافة إلى الرقابة على الصرف، وكان حجم ما تملكه هذه البلدان من مجموع الاحتياطيات العالمية ٢٠٪ عام ١٩٥٧ وهو ما كان يتاسب مع نصيبها في التجارة العالمية.

٢ - المرحلة الثانية ١٩٥٨-١٩٦٣ :

تميز هذه المرحلة بانخفاض الطلب على منتجات الدول المختلفة وبالتالي فإن السنوات السعيدة لعالم ما بعد الحرب كانت قد ولت بالنسبة لها وكان ذلك بسبب انتهاء الثورة في أوروبا واتكمال عمليات البناء وانتهاء الحرب الكورية، والثورة التكنولوجية التي أدت إلى الاستغناء عن كثير من الموارد الأولية بمصانعه، وأصبحت الكثير من الدول الأوروبية تنتج المواد الغذائية، فعملت على وضع القيود الجمركية ضد هذه الموارد، الأمر الذي أدى إلى ضعف السيولة، وبالمقابل فقد احتاج هذه

ترجع جذورها إلى تلك الفترة، فمنذ عام ١٩٥٨ أصبح الاقتراض سمة أساسية من سمات العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان وصفة هيكلية في بنائها الاقتصادي وأسلوبها أساسياً في سد عجزها الخارجي، ولقد تركزت مصادر القروض التي حصلت عليها هذه البلدان من الدول الرأسمالية الصناعية التي وجدت في سلاح القروض أو ما كان يسمى آنذاك «المعونة الاقتصادية» أداة فعالة لإحكام طوق التبعية على أعناق هذه البلدان وللتأثير على اتجاهات التنمية فيها وزيادة استغلالها.

فمن جهة تدل الواقع التاريخية أن جزءاً كبيراً من تلك «المعونة» كان يوجه للأغراض العسكرية وتنمية الأحلاف والقواعد الإستراتيجية، وبالتالي تشجيع صناعة وتجارة الأسلحة التي أصبحت بعد الحرب نشاطاً اقتصادياً هاماً بالنسبة للدول الرأسمالية.

ومن جهة ثانية، شهدت السنوات الأولى من هذه المرحلة سخاءً لا يأس به في إمداد مجموعة البلدان المتختلفة بالقروض الحكومية، وخصوصاً المتوسطة وطويلة المدى، وذلك لتشجيع صادرات الدول الرأسمالية إلى تلك البلدان. وكان سعر الفائدة على هذه القروض يتراوح ما بين ٤% و ٥% ثم تصاعد السعر بعد ذلك، مع اتجاه حجم القروض للانخفاض.

وقد كانت أهداف المساعدات الخارجية الأمريكية في تلك الفترة :

- ١ - تنفيذ السياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.
- ٢ - إملاء سياسة الباب المفتوح من أجل حرية الوصول إلى المواد الأولية والتجارة، وزيادة فرص الاستثمار أمام الشركات الأمريكية.
- ٣ - ضمان أن يتم النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية لهذه المعونة بشكل متواصل

الإنتاجي. أما الجزء الآخر من هذه الاستثمارات فقد اتجه إلى الدول التي كانت ترتبط مع الدول الغربية بتحالف عسكري وباتفاقيات للدفاع المشترك، ولكن حتى تلك الاستثمارات لم تتجه نحو تمويل وإنشاء مشروعات تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل اتجهت أساساً إلى المجالات التي تتناسب مع مصالح الشركات الأجنبية في تعظيم معدل الربح، وظل النمط المفضل لتلك الاستثمارات هو الاستثمار في مجال إنتاج وتصدير المواد الأولية (البترول والمعادن والمواد الزراعية) بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات قد أدت إلى نزوح أرباح ضخمة من البلدان المتختلفة إلى البلدان الرأسمالية، فالفائض الذي كانت تتحققه هذه البلدان (البلدان المتختلفة) في ميزانها التجاري كان يستخدم في تمويل التحويلات الكبيرة لأرباح ودخول هذه الاستثمارات وهو الأمر الذي زاد من عجز ميزان مدفوعاتها، وأحياناً كانت معدلات الربح التي تخرج من هذه البلدان تفوق الاستثمارات التي دخلت إليها، ففي العام ١٩٦٥ انسابت من الولايات المتحدة الأمريكية استثمارات مباشرة إلى دول أمريكا اللاتينية تقدر بحوالي ١٧٨ مليون دولار ولكن في نفس العام نزحت إلى الولايات المتحدة من هذه الدول أرباحاً تقدر بحوالي ٨١٤ مليون دولار.

أما بالنسبة للقروض الخارجية العامة ودورها في سد عجز موازين المدفوعات للبلدان المتختلفة والتخفيف من أزمة السيولة فيها، فنتيجة لضآل الموارد التي قدمها صندوق النقد الدولي وضعف حركة انساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه البلدان خلال تلك الفترة لم يبقى أمامها إلا التوسع في عقد القروض الخارجية الرسمية العامة. والحقيقة أن أزمة المديونية الخارجية التي تعانيها مجموعة هذه البلدان حالياً إنما

تلك الدولارات استناداً على الاعتقاد بإمكانية تحويلها ذهباً ... ويقول الاقتصادي صمويل باولز في هذا الخصوص «كانت الولايات المتحدة الأمريكية مثل الرجل الغني المرفه الذي يتسامح البقال والخياط والتاجر... الخ في تراكم ديونه لأنهم يؤمنون بأنه سيدفع لهم آجلاً أو عاجلاً».

كان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل عجزها الخارجي على الدور الذي لعبه الدولار كعملة دولية، ببساطة شديدة كان في إمكانها أن تتوجه في الإصدار التضخمي دون أن تخشى آثاره التضخمية طالما أنها تقوم بتصدير هذا التوسيع إلى مختلف دول العالم، وهذه الدول كانت تقبل الدولارات الورقية وتعتبرها كعملة احتياط لفطائتها النقدي المحلي. وبذلك كان التوسيع النقدي في الولايات المتحدة لا يلبس أن يعكس في شكل توسيع نقدي تضخمي في الدول الأخرى.

بيد أن دول غرب أوروبا، وبالذات فرنسا بدأت تتيقظ للآلية التضخمية التي انطوى عليها نظام النقد الدولي المؤسس على قاعدة الصرف بالدولار. وهنالك بدأ صراعها ضد الهيمنة النقدية الأمريكية، وساد الشعور آنذاك بأنه يجب حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من الميزة التي انفرد بها عن سائر دول العالم وهي إمكان إلقاء تكلفة العجز في ميزان مدفوعاتها على عاتق دول العالم الأخرى دون أن تخسر هي شيئاً، وأنه يجب أن ترغم على تسديد حساباتها بالذهب وأن تنظم اقتصادها على نحو يقتضي على هذا المجز.

وبدأت فرنسا تطالب وزارة الخزانة الأمريكية بصرف الدولارات الورقية التي كان بحوزتها ذهباً. وأعقبها موجة عارمة لسحب الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية من مختلف دول العالم مما أدى إلى انهيار الثقة

الجدور في الأساليب والطرق الرأسمالية.

٤ - تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة للشركات الأمريكية التي تسعى وراء أهداف التجارة والاستثمار في تلك البلدان.

٥ - جعل البلدان المختلفة للمساعدة أو المعونة معتمدة بصورة متزايدة على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأسواق الدول الرأسمالية الأخرى.

٣ - تحلل نظام بريتون وودز

١٩٦٥-١٩٧١:

تمثل هذه الفترة قمة التناقضات والصراعات التي احتدمت بين المراكز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، دول غرب أوروبا، اليابان) التي عجلت في النهاية بموت نظام بريتون وودز في آب عام ١٩٧١ عندما أعلن الرئيس نيكسون في خطاب شهير له وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. ومنذ تلك اللحظة تحفي الأسس التي استند إليها هذا النظام (ثبات أسعار الصرف، تجنب القيود على المدفوعات الخارجية، القابلية للتحويل، التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت). فقد كان التضخم قد بدأ يشتعل في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإنفاق العسكري المتزايد لحرب فيتنام، وتراجعت فيها الأرصدة الذهبية، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي.

وكانت الولايات المتحدة غير عابئة بالعجز الذي بدأ يطرأ على ميزان مدفوعاتها ولا بالتزام الهائل الذي حدث في إنفاقها العسكري في الخارج ولا بالنزوح الكبير للاستثمارات الأمريكية في دول غرب أوروبا والعالم الثالث، وماذا يزعجها في ذلك طالما كانت قادرة على مواجهة كل ذلك من خلال طبع المزيد من الدولارات الورقية؟ وكانت مختلف دول العالم مستعدة على الدوام لقبول المزيد من



والأسعار لمدة ثلاثة أشهر للحد من التضخم.
وكانت تلك الإجراءات ضربة شديدة لحلفاء
أمريكا وشركائها. وكان ذلك إعلاناً بنهاية
عصر بريتون وودز وببداية صفحة جديدة
لنظام النقد الدولي، الذي سيقوم منذ تلك
لحظة على قاعدة الفوضى والتعوييم.

^{٤٤} - ما بعد انهيار بريتون وودز (١٤)

في هذه المرحلة كان العالم الرأسمالي قد انتقل من مرحلة ثبات الأسعار إلى مرحلة التعويم، وبندت غالبية الدول الرأسمالية الصناعية فكرة وضع أسعار تعادل ثابتة، وسادت فكرة مؤداتها أن أسعار الصرف المزنة يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطيات الدولية، وشهد العالم خلال هذه الفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ ما يشبه الحرب النقدية الضارية، فكل مركز من المراكز الرأسمالية الأساسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، غرب أوروبا، اليابان) كان يصارع من أجل الحفاظ على مصالحه الخاصة ومحال نفوذه.

وفي عام ١٩٧٦ عقد مجلس محافظي صندوق النقد مؤتمراً في جاميكا وتم فيه تعديل اتفاقية بريتون وودز وفيه تقررت الأمور التالية:

- أ- حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم الصرف، بما في ذلك التحويل.
 - ب- إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملته كأي سلعة يتحدد سعرها بناء على العرض والطلب.
 - ت- التخلص من جانب من مقدار الذهب التي توجد بحوزة الصندوق.
 - ث- تقرر أن تكون وحدات حقوق السحب الخاصة (من صندوق النقد) هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي. ومنذ ذلك الحين تبانت نظم الصرف

بالدولار، ووصل الأمر في آذار عام ١٩٦٨ (شهر أزمة الذهب) أن كانت الأرصدة الذهبية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بحوالي ١١ بليون دولار في حين أن الأرصدة الدولارية في الخارج قدرت في هذا التاريخ بحوالي ٣٥ بليون دولار، مما يعني أن الغطاء الذهبي للدولار قد انخفض إلى أقل من الثلث بعد أن كان هذا الغطاء يزيد عن ١٠٠ % وأكثر في أعقاب الحرب.

وعقد في واشنطن اجتماع لمناقشة هذه الأزمة، وفي هذا الاجتماع تظهر لأول مرة وبشكل صريح نية الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء دور الذهب في نظام النقد الدولي^(١٢). فقد طلبت الولايات المتحدة من البنوك المركزية الأوروبية ألا تقوم بطلب تحويل ما في حوزتها من أوراق دولاريه إلى ذهب إلا عند الضرورة وأن تبرر طلبها هذا. ورغم هذا الاجتماع إلا أن حركات المضاربة على العملات النقدية والذهب في دول غرب أوروبا لم تهدأ، وأدت بكثير من هذه الدول إلى تخفيض عملتها، فقد انخفض الإسترليني بنسبة ١٤,٣٪ والفرنك بنسبة ١٢,٥٪.

وجاء إعلان الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية عن حجم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي في الربع الثاني من عام ١٩٧١ وأحتمالات استمراره، وتحفيض الولايات المتحدة الأمريكية احتياطها بمقدار ١,١ بليون دولار في النصف الأول من آب من نفس العام، جاء ذلك ليشعل من حمى المضاربة على الدولار وزيادة نزوحه للخارج، واشتداد الطلب على الذهب، وحينما أصبح الأمر لا يمكن احتماله أو وقفه، اضطر الرئيس الأمريكي نيكسون وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتحفيض المساعدات الخارجية بنسبة ١٠٪، وفرض ضريبة بمقدار ١٠٪ على الواردات، وأعلن إجراءات تستهدف تجميد الأجور

الخارجية بين مجموعات الدول الرأسمالية القوية تناهيك عن دول العالم الثالث، إلا أن الدول الرأسمالية الصناعية قد ارتفعت بهذا الوضع ولم تحاول تغييره بشكل جذري لإقامة نظام نفدي عالمي جديد لا تكون فيه للدولار تلك السيطرة المميزة. وأسباب ذلك هو أن تلك الدول تدرك جيداً رغم ما بينها وبين الولايات المتحدة من تناقضات أن أمريكا بالنسبة لهم هي الملاذ الأخير اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. «إن رأساليي الدول الأخرى لا يعارضون في أعماقهم النزاعات والنشاطات العسكرية الأمريكية التي تسهم في التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، فطالما أن هدف آلة الحرب الأمريكية هو الحفاظ على (الاستقرار) في كل أنظمة العالم الثالث التي ترحب بالاستثمارات الرأسمالية، فإن هؤلاء الرأساليين يستفيدون من نشاطها. ولا عجب إذن أن توجد أسباب تسامح الدول الرأسمالية الأخرى مع الدولار الأمريكي».

كما أن الدول الرأسمالية الصناعية استمرت في الحفاظ على الدولار لكي يبقى يلعب دور العملة الدولية وتمنع سقوطه، لأنها تخشى ضياع احتياطيتها النقدي الضخم المكونة من الدولار كما أنها تخاف من مفاوضات دولية جديدة تقضي إلى إنشاء عملة دولية حقيقة، لأن مثل هذه المفاوضات لا بد أن تثال من مركز الدول الصناعية الكبرى في إدارة النظام النقدي العالمي.

الفصل الرابع: انعكاسات الأزمة النقدية العالمية على البلدان المختلفة:

إن أهم الآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية الراهنة على مجموعة البلدان المختلفة كانت ما يلي:

في الدول الأعضاء في الصندوق. وهناك دول اعتمدت نظام التعويض، ودول ربط عملاتها ببعض العملات القوية (الدولار - الإسترليني - الفرنك الفرنسي). وهناك من استمر على نظام الرقابة على الصرف، وهناك من ربط عملاته بسلة من العملات.

وكان من الواضح أن خلق حالة من الاستقرار في نظام النقد الدولي بعد إجراءات جاميكا يتوقف على أربعة أمور أساسية وهي^(١٥):

- ١ - أن يستعيد الاقتصاد الأمريكي توازنه الخارجي والداخلي.
- ٢ - أن تتم السيطرة على التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية.
- ٣ - أن يتم كبح حركات رؤوس الأموال الساخنة وتحجيم أعمال المضاربة.

٤ - حل مشكلة عملة الاحتياط الدولي. بيد أن أيّاً من هذه الأمور الأربع لم يتحقق. ونتيجة عدم تحقق هذه الأمور استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من تفاقم تلك الأوضاع. «أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقاً للدولار الأمريكي بحيث تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تشتري الأصول العينية والسلع والخدمات مقابل (الأوراق خضراء الظهر) ولا يحد من سلطانها في هذا الشأن إلا حالة الطلب على الدولار على المستوى العالمي وليس كمية السلع والخدمات المطروحة في السوق الأمريكية وحدها، وهي تستخدم هذا الامتياز الباهظ وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الأمريكي وما تأخذ به حكومة واشنطن من سياسات اقتصادية داخلية».

ومن هنا يمكن القول، إن الأزمة الراهنة لنظام النقد الدولي هي انعكاس مباشر لأزمة الاقتصاد الأمريكي وأزمة هيمنة الدولار على النطاق العالمي.

ورغم ما سببته تلك الأزمة من مشكلات حادة في التجارة الدولية وفي العلاقات

عليها من أسواق النقد العالمية.

٤ - تدهور أسعار الصرف للعملات المحلية:

ان هذه الدول نتيجة لربط أسعار صرف عملاتها المحلية بعملة منفردة أساسية كالدولار أو الإسترليني أو الفرنك الفرنسي بسلة من العملات فإن أيّاً من هذه النظم لم يضمن الاستقرار لأسعار الصرف وذلك لأن العملة التي حدث فيها الربط عرضة دائمًا للتقلب بسبب اضطراب أحوال النقد العالمية وشيوخ الحرب التجارية والنقدية في ساحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. بالإضافة إلى تهريب الأموال للخارج (زيادة طلب المقيمين على النقد الأجنبي بغرض تهريب ثرواتهم ومدخراتهم للخارج وبالتالي مزيد من تدهور أسعار الصرف لعملات بلداتهم) والتي أصبحت أحد أهم معالم العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان المختلفة المدينة. على أن أهم مصادر الضغط على سعر صرف العملات المحلية للبلدان المختلفة، وبالذات ذات المديونية الخارجية الثقيلة، قد تمثل في الضغط الذي زاوله صندوق النقد الدولي على هذه البلدان بضرورة تخفيض سعر الصرف لعملاتها كشرط أساسى للتتوسط في إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية لدى دائنيها، ومنحها حفنة من الدولارات لاستخدامها في سد بعض العجز في موازين مدفوعاتها.

٥ - انخفاض حجم المعونات الإنمائية^(١٨)

لقد أثرت الأزمة النقدية العالمية على حجم المعونات الإنمائية الرسمية الممثلة في القروض الحكومية ومتحدة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبياً، فنتيجة للاضطرابات النقدية التي عانى منها الاقتصاد العالمي وما افترنطت به من تضخم عالمي وركود اقتصادي

١ - زيادة العجز

مواذن المدحوعات (١٦)؛

نلاحظ من خلال مختلف الدراسات أن العجز قد ارتفع من ١٢,٦ بليون دولار عام ٧٠ إلى ٦٨,٦ بليون دولار عام ٨٠ ثم يقفز في سنة واحدة إلى ١٠٧,٨ بليون دولار عام ٨١، ثم يبدأ بعد ذلك في الانخفاض بسبب صعوبات الاقتراض الخارجي (أزمة الديون لدول أمريكا اللاتينية) إلى ١٠٢ بليون دولار عام ٨٢ وإلى ٥٢,٨ بليون دولار عام ٨٣ ثم إلى ٤,٨ بليون دولار عام ٨٥.

٤ - استنفاف الاحتياطيات النقدية:

أثر الأزمات النقدية وحالة الفوضى في نظام النقد الدولي بعد مغيب شمس بريتون وودز على موقف الاحتياطيات الدولية لمجموعة البلدان المختلفة، وذلك من خلال التقلب الذي حدث في أسعار صرف العملات القوية على الصعيد العالمي خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٠، وأيضاً من خلال التقلبات الشديدة التي حدثت في الأسعار العالمية للذهب في الأسواق الحرة. وبالتالي حدوث تقلبات مناظرة في قيم الاحتياطيات المكونة به. وكذلك استخدام جزء كبير من هذه الاحتياطيات للوفاء بجانب من التزاماتها الخاصة. كل ذلك عرض هذه الاحتياطيات لهزات خطيرة.

٣ - استيراد التضخم^(١٧):

يقصد بالتضخم المستورد: مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما.

وتم هذا الاستيراد من خلال ارتفاع أسعار واردات هذه البلدان بسبب عدم استقرار أسعار الصرف للعملات القوية التي تستخدمها في تعاملها الخارجي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التي حصلت

ازمات طاحنة في النقد الأجنبي في البلدان المدينة، وتدھور سريع في أسعار الصرف للعملات المحلية فيها.

٥ - بدأ عدد لا يأس به من هذه البلدان يتشر في سداد ديونه الخارجية في مواعيدها المستحقة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الثقة الآئتمانية فيها لدى أسواق الافتراض الدولية. ونتج عن ذلك حذر الدائنين وتشددهم في شروط الإقراض وزيادة أسعار الفائدة والمطالبة بضمادات متعددة.

الخاتمة

من كل ما تقدم أرى رأياً شخصياً أن السبيل أمام البلدان النامية للخروج من هذه الدوامة هو العمل على تحقيق تنمية حقيقية من أجل إصلاح الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان، وتخفيف اعتمادها على الدول الرأسمالية (المسؤولة بشكل مباشر عن تخلفها والتي ستبقى تتظر إلى هذه البلدان على أنها مصدر للمواد الأولية وسوقاً لتصريف منتجاتها). والعمل على إقامة تكاملات اقتصادية حقيقة بين مجموعة البلدان النامية لتصبح قادرة على خلق شيء من التوازن مع الدول الرأسمالية. ووقف أي نوع من أنواع نهريب رؤوس الأموال أو هروبها إلى الخارج، وإعادة صياغة قوانين هذه البلدان بشكل يشجع عودة هذه الأموال الهاربة وحمايتها للاستثمار داخل بلدانها.

وبطالة متزايدة وحروب تجارية، عمدت الدول المانحة لتلك المعونات إلى تقليص الموارد التي تخصصها للبلدان المختلفة، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على تمويل التنمية وتمويل العجز في موازين مدفوعاتها. وبالتالي اضطرارها إلى زيادة اعتمادها على وسائل التمويل الخارجية (البنوك التجارية وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية.

٦ - الواقع في فح

المديونية الخارجية^(١٤)

ولقد ترتب على هذا النمو الانفجاري في الديون الخارجية الآثار التالية:

١ - حدوث نمو فلكي في أعباء خدمة هذه الديون، حيث ارتفعت مدفوعات الأقساط والفوائد للدائنين من ٦ بليون دولار (منها ١٣٥ مليون مدفوعات للفوائد) عام ١٩٧٠ إلى ٧٤ بليون دولار (منها ٢٤ بليون دولار للفوائد) عام ١٩٨٥.

٢ - ترتب على ذلك أن تلك المدفوعات أصبحت تلتهم نسباً هاماً من إجمالي حصيلة الصادرات للبلدان المدينة.

٣ - نمو أعباء الدين بمعدلات أسرع من نمو الديون نفسها، بمعنى أن تلك الأعباء أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من القروض السنوية الجديدة. وفي بعض البلدان أصبح هذا الانتقال سالباً، أي أن مجموع الفوائد والأقساط المدفوعة أصبح يزيد بما تقرره هذه البلدان سنوياً. (ففي عام ١٩٨٤ تلقت مجموعة البلدان المختلفة قروضاً صافية وهبات رسمية تقدر بحوالي ٤٧,٥ بليون دولار، في حين أنها دفعت فوائد فقط على ديونها الخارجية في نفس العام حوالي ٥٠,٥ بليون دولار).

٤ - نمو أعباء الدين بمعدلات أسرع من نمو حصيلة الصادرات، مما أدى إلى خلق

المراجع

- الكتب:
- ١ - د. إسماعيل شعبان ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات جامعة حلب ، ١٩٩٣
 - ٢ - آس مارفوين ، الذهب : مضمونه اكتشافاته الهجمات عليه ، ترجمة ميشل خوري ، دار الفاضل ، دمشق ١٩٩٦/٦
 - ٣ - بول باران وبيول سوبيزي - رأس المال الاحتكاري، بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، ترجمة حسين فهمي مصطفى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧١
 - ٤ - جون هدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة مهند عبد الله منصور، محمد عبد الصبور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧
 - ٥ - د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٧٨
 - ٦ - د. رمزي زكي - التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، الناشر، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦
 - ٧ - زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ١٩٩٩
 - ٨ - محمود الطنطاوي الباز ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٤
 - ٩ - د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٤
 - ١٠ - هاري ماجدوف - عصر الإمبريالية، ترجمة عبد الكريم أحمد ، دمشق ، ١٩٧١

الأبحاث:

- ١ - أحمد محمد إبراهيم، النظريات السياسات التقدية، ومحمد حسن الجمل، نظام الذهب، دراسة منشورة في مجلة القانون والاقتصاد آيلول ١٩٤٧
- ٢ - جميل ظاهر ، أزمة الديون الخارجية في البلدان النامية بشكل عام وفي بلدان أمريكا اللاتينية والإفريقية بشكل خاص ، المجلة العلمية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٥ ١٩٩٤
- ٣ - د. رمزي زكي، التاريخ النقيدي للنحلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١١٨٧، ١٩٨٧، ص ١٥، عبد الحكيم الرفاعي : مشكلة الأرصدة الإستراتيجية ، مجلة القانون والاقتصاد ، آذار ١٩٤٩
- ٤ - س. ل. راميزيز- روخاس: استبدال النقود في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، عدده حزيران ١٩٨٩
- ٥ - د. علي مهرة ، من المسؤول عن أزمة المديونية الخارجية ، مجلة معلومات دولية ، العدد ٤٢، دمشق آيلول ١٩٩٦، ص ٤٠

الهوامش

- ١ - محمود الطنطاوي الباز ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ١٦٧
- ٢ - هاري ماجدوف - عصر الإمبريالية، ترجمة أحمد عبد الكريم دمشق ، ١٩٧١ ، ص ٥٢
- ٣ - د. رمزي زكي، التاريخ النقيدي للنحلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١١٨٧، ١٩٨٧، ص ١٥
- ٤ - جون هدسون ، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧، ص ٧٧
- ٥ - د. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٨٣
- ٦ - د. إسماعيل شعبان، العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات جامعة حلب ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥
- ٧ - احمد محمد إبراهيم، النظريات السياسات التقدية، ومحمد حسن الجمل، نظام الذهب، دراسة منشورة في مجلة القانون والاقتصاد آيلول ١٩٤٧
- ٨ - آس مارفوين ، الذهب : مضمونه اكتشافاته الهجمات عليه ، ترجمة ميشل خوري ، دار الفاضل ، دمشق ١٩٩٦ ص ٧/٦
- ٩ - محمود الطنطاوي الباز ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ص ١٧٢
- ١٠ - عبد الحكيم الرفاعي: مشكلة الأرصدة الإستراتيجية المتجمدة، مجلة القانون والاقتصاد ، آذار ١٩٤٩
- ١١ - جون هدسون ، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ٧٧٢
- ١٢ - بول باران وبيول سوبيزي - رأس المال الاحتكاري، بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، ترجمة حسين فهمي مصطفى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧١ ، ص ١١١
- ١٣ - س. ل. راميزيز- روخاس: استبدال النقود في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، عدده حزيران ١٩٨٦ ص ١٥
- ١٤ - جون هدسون ، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص ٧٧٥
- ١٥ - آس مارفوين ، الذهب : مضمونه اكتشافاته الهجمات عليه مرجع سابق ص ٨٢
- ١٦ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧
- ١٧ - د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٧٨ ، ص ٨٥
- ١٨ - د. رمزي زكي، - التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، الناشر، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٤٤
- ١٩ - د. علي مهرة ، من المسؤول عن أزمة المديونية الخارجية ، مجلة معلومات دولية ، العدد ٤٢، دمشق آيلول ١٩٩٦ ، ص ٤
- ٢٠ - جميل ظاهر ، أزمة الديون الخارجية في البلدان النامية بشكل عام وفي بلدان أمريكا اللاتينية والإفريقية بشكل خاص ، المجلة العلمية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٥ ١٩٩٤، ص ١٣١

الثقافة

العربية أمام

التحديات

الثقافية

للعالمية

الثقافة لغة

في معاجم اللغة العربية، ثقفَ العلمَ والصناعة حذقهما وصار ماهراً بهما، وثقفَ الشيءَ ظفر به وثقفَ الحديثَ فهمه بسرعة، وثقفَ فلانَ ثقافةَ صارَ حاذقاً فطنَا، وثقفَ الشيءَ سواه وأقامَ اعوجاجه، وثقفَ الإنسانَ أدبه وهذبه وعلمه، وتنتفت تعلم وتهدب، والثقافة العلوم والمعرفة والفنون والأداب وشئون الحياة التي يطلب الحذق فيها.

والثقافة أصطلاحاً، الإمام بعلوم ومعارف العصر، والأخذ من كلٍّ فنٍ بنصيب، وهي أيضاً اقتران المعرفة بالأخلاق الحميدة والأعمال النافعة والسلوك الحسن، أما الثقافة الوطنية فهي مجموعة من الأفكار والقيم الأساسية والمتطرورة في الوقت نفسه، والمرتكزة على مبادئ الحق والعدالة والحرية والكرامة، إنها «وعاء يأبى الامتلاء ولا يعرف الهدوء أو الاستقرار، وهي عملية بحث دائم للإجابة على أسئلة الحياة المتتجدة، والتعبير عن أفكار البشر وهمومهم وأحلامهم بأكثر الصيغ حيويةً وابداعاً وتعددًا»^(١).

وإذا كان الناس عبر مسيرة التاريخ يتتحدثون عن الحضارات الإنسانية السائدة أو البائدة، ويسبون القول في صفاتها وسماتها وخصائصها وأبعادها ومنجزاتها وانتشارها وانحسارها، إلا أن أصحاب الفكر والفلسفة وحدهم يتتحدثون عن الجذور الثقافية التي تنبت شجرة الحضارة الباسقة وتمدها بالغذاء والنمو مدركين أن امتداد الفصون في الخارج ما هو إلا انعكاس لامتداد الجذور في الداخل، وحدهم العلماء والمفكرون والفلسفه لا تخدعهم المظاهر البراقة، ولا يأخذهم زخرف القول لأنهم يدركون أهمية الجذور للحياة والديمومة، إذ لا ولادة إلا بعد مخاض عسير، والحضارة هنا أشبه بانهيار المطر بعد انحباسه، فلا بد أن يسبقه التبخر وأن تسوقه الرياح وأن يتكتّف وأن يتضاءل هزيم الرعد مع شحنة البرق الكهربية، بعد ذلك تنفتح أبواب السماء بماء منها.

كذلك الحضارة لا بد أن تمهد لها الثقافة، ولا بد من إعداد وجدان الأمة، وتغيير الرؤية، وتغيير معايير السلوك، لا بد من انتفاضة الذهن وثورة العقل، وبناء على ذلك فختلف كل حضارة بعد ثقافية لأمة من الأمم، وهذا البعد هو الذي يصبح الحضارات بصبغته، وهو نفسه الذي ميز الحضارة اليونانية عن الحضارة الرومانية، والحضارة العربية الإسلامية عن كلتيهما.

بعلم:
غازي الخطاب
عضو مجلس
الشعب السوري

هذا الواقع بخирه وشره، وهذه الأرض بخصبها وجديها، وذاك الزمان بحلوه ومره، وأولئك الناس بمحامدهم ومثالبهم كان منطلقاً للدعوة الإسلامية، الدعوة التي حمل نواعها النبي العربي الأمين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، والتي انطلقت من وادٍ غير ذي رزق مؤدية بقلة من الأشراف وكثرة من الفقراء والعبيد الذين صبروا على إيماء المستكرين، والذين نافحوا عن الدعوة الجديدة، وفدوا الرسول بأموالهم وأنفسهم، معززين ثقافة جديدة مفادها أن العقاد لا تُقاس بالتفوق والغلبة وإنما تُقاس بالشدائِد كما يقول الكاتب عباس محمود العقاد في حديثه عن الهجرة، وهذه الثقافة هي التي دفعت الخليفة الراشد عمر بن الخطاب إلى اتخاذ الهجرة بدءاً للتاريخ الإسلامي، الهجرة التي تمثل ذروة مأساة المسلمين، حيث هجروا أرضهم وأهلهم وأولادهم وأموالهم، وخلفوا قلوبهم في مواطن الأهل والذكريات.

وقد عزّزت الدعوة الإسلامية القيم الإيجابية، ونحوت بها منحى الوسطية والاعتدال بعيداً عن البذخ والإفراط والبالغة، ويرزت ثقافة (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) في إطار أخلاقي جديد، ومسار قيمي متظور، فالمظلوم ينصره إخوته، والظالم يُنصر بكفه عن ظلمه وتبصيره بالحق والعدل.

وظهرت قيم الحق والعدالة والحرية والكرامة والمساواة بأروع صورها وأنبل مظاهرها منذ فجر التاريخ إلى تلك الفترة الحبل بكل ما هو خير، وغدا الولاء للدين الجديد لا للقبيلة، والانحياز والتعصب للحق لا لذوي القربي، والتفاضل بالإيمان والتقوى لا بالدم والنسب، وسادت العدالة والمساواة في مناخ من الحرية والكرامة الإنسانية، وأصبح العمل معياراً للتطور وعمارة الأرض بعد طول احتقار للزراعة والصناعة والحرفة، وتلاشت القيم السلبية، وتصدرت

الحضارة العربية الإسلامية

الجذور

عاش عرب الجاهلية في الحواضر والبواقي والصحاري، ودافوا شيئاً من حلو الحياة وكثيراً من مرها، وكتب عليهم أن يصارعوا قوى الجوار وغارات القبائل الأخرى، وروعات الوحش المتربصة، ولهيب الصحراء، وقلة الزاد، وشدة الظمة، وقامت حياتهم على الحل والترحال طلباً للكلا والمرعن. وقد عرفوا بعض النظم السياسية في ممالك متفرقة (تدمر، وكندة، وممالك اليمن وببلاد الرافدين) لكن النظام القبلي كان الأعمّ الأغلب، فالولاء للقبيلة والمجد للقبيلة والفخر بالقبيلة، والموت يرخص لنصرتها والذود عن حماها .

وفي النظام القبلي ما فيه من عصبية ونزق وذوبان لأنما في بوتقة الجماعة، وثقافة (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) وكان زعيم القبيلة فذا في قبيلاته، تتجلى في شخصيته قيم العصر بأوضاع مظاهرها، وكانوا يؤثرونها بالفضل والمكانة، وقد عبر شاعرهم عن ذلك بقوله:

لَكَ الْمَرْيَاعُ فِينَا وَالصَّفَايَا

وَحَكْمُكَ وَالنَّشِيطَةَ وَالْفَضُولُ

لِشَيْخِ رَبِّ الْفَنَائِمِ، وَمَا يَصْطَفِيهُ لِنَفْسِهِ،
وَمَا يَحْكُمُ بِهِ، وَكُلُّ مَا يَبْتَعِدُ عَنِ الْقُطْبِ، وَكُلُّ
مَا يَزِيدُ عَنِ الْقَسْمَةِ.

وقد سادت المجتمع العربي الجاهلي عادات وتقاليد وأعراف متباعدة، وترسخت فيه قيم إيجابية كالنجد وإغاثة الملهوف وحماية الجار والوفاء والكرم والشجاعة والإباء والدفاع عن الحمى، يؤكد هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما بعثت لأتم مكارم الأخلاق». وسادت قيم سلبية، أبرزها العصبية القبلية العمياً والتمايز العرقي والطبيقي والإغارة والسلب والنهب واستعباد الضعيف والغلوب تناهيك عن الخمر والميسر والأنصاب والأرلام والتطيير.

تعيشا سلماً متوازناً، وتأنّق الناس في المأكل والمليس والمسكن.

وهكذا أشرقت شمس الحضارة العربية بعد ليل طويل، وغمر نورها أرجاء العمورة، وأنهمر من السماء فيض الخير والمحامد والتاتخي، ورفرت رايات الأمة على أصقاع شاسعة من العمورة، وعم الرخاء والعدل رداً طويلاً من الزمن.

حمل الأقدمون شمساً بيد ومصحفاً بيد، وهتك سيفهم حجب الظلمة والظلمام، ولم يعرف التاريخ فاتحاً أرحم من العرب، وسطعت شمس الحضارة العربية على الغرب كما تقول المستشرقة الألمانية زيفرد هونكه.

وفي العصر الذهبي العربي في الأندلس، كان تعريف المثقف لدى الغربيين : بأنه الشخص الذي يتقن العربية ويلم بعلومها، ولا يماري أحد في أن حضارة الغرب اعتمدت على العلوم والمعارف العربية.

والاليوم

خبا بريق الحضارة، وانحسر المدّ العربي، بل غُزينا في عقر دارنا، ولم يتوقف الغرب منذ الحروب الصليبية، إلى موجات الاستعمار الحديث، إلى يومنا هذا، عن حملاته العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية، وأصبحت أمتنا «غريضاً يرمى» كما جاء في المثل العربي.

ولما كانت الثقافة «جهداً مشدوداً نحو مثل أعلى يزداد سمواً كلما ازداد ارتفاعه، ويعطي للحياة كرامتها وحققتها» وهي «في كليتها الجهاز المناعي للفرد والمجتمع»^(٢)، ولما كان نحن العرب نعيش اليوم واقعاً مضطرباً بين ثقل المعوقات المتمثلة بآثارات الماضي والشعور بالإحباط والعجز وكثرة المصاعب والتحديات، وبين إرادة النهوض والطموح إلى التغيير نحو الأفضل، والأمل بمستقبل مشرق، فلا بد أن نقرّ بأننا نعيش في مأزق، وبالتالي

الأعراف والعادات الذميمة، واقترب المجتمع من المثال والكمال، فجاء نصر الله والفتح، وامتدت الأغصان مثقلة بالعطر والخضرة والثمر البانع متسلقة مع الجذور الحية المتدهة.

الفصول (مظاهر حضارية)

في مجال العقيدة أنجزت الدعوة إيماناً بوحدانية الله، واتجاهها واعياً لعالمية الإسلام، وأصبح الربط محكماً بين الإيمان والعمل، وأصبح المؤمنون إخوة «إنما المؤمنون إخوة» وفي الآية كما يعرف البلاغيون أسلوب بلاغي يسمى القصر، وقد قصر هنا الإيمان على التاتخي، والمسلم كما جاء في الحديث الشريف أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يحرقه، والمؤمنون في توادهم وتراحمهم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، وحلت ثقافة التأثر بدل التناحر، وكان لسورة «اقرأ» أثر هائل في الابتعاد عن الجهل والخرافة والأساطير، والأخذ بأسباب العلم والثقافة، وحضر الإسلام على العلم «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» واطلع المسلمون على علوم ومهارات الأمم وترجموها وتمثّلوا وصهروها كما قال الدكتور طه حسين في بونقة عربية ثم أصدروها للعالم معدناً نفيساً يشعّ أضواء جديدة.

وقد تّمّ الإسلام مكارم الأخلاق وأغناها بصدق الحديث، وأداء الأمانة، وصلة الرحم، وحسن الجوار، والحلم، والإيثار، والتواضع، والرحمة.

وزاد الاهتمام بالشعر والخطابة والحكمة والأمثال والبلاغة، وظهرت علوم القرآن والحديث والفقه والسيرة، ونحو العرب المسلمين منحى علمياً بحثاً، فبرعوا في الفلك والطبّ والكيمياء وعلوم الطبيعة، وتعزّزت ثقافة الحضارة كمقابل للبداوة، فشيدت الدور والقصور والجسور، وازدهرت الصناعة والزراعة والتجارة، وتعيشت المادة مع الروح

العولمة بين المنطلق والغاية

هذا المصطلح شغل الساسة والمفكرين وأصحاب الرأي فهو ينطلق من كون العالم قرية كبيرة ينبغي أن يسودها الوئام والسلام والتماء والتطور والتواصل ووحدة المعايير والذائقة.

المنطلق إنساني وحضاري، لكنه في أبعاده وغاياته واتجاهاته كلمة حق أريد بها باطل، فالمطلوب منا وفي وضع النهار «الكاف» عن ممارسة القيم والأخلاق، ومحاربة التراث والهوية والانتماء، وانتزاع ضمير الغيرة وحب الوطن، واستبدال ذلك بتهميشه الإسلام، وانحلال الأخلاق، وقطيعة التراث والإرث الحضاري للأمة، والذريان في العولمة، والتبعية المطلقة لأبواق القطب الواحد، والاستسلام السياسي والفكري والاقتصادي لإرادة إسرائيل في شرق أوسط كبير».^(٥)

العولمة تعني الانقياد الكلي للأقوى، والاستسلام لإرادته، والدوران في فلكه، والالتزام ببيت طاعته، وتعني شكلاً براضاً لمظاهر عصرية وحداثوية على أنقاض الأصالة والتراكم ومنظومة القيم الأخلاقية الإيجابية، وتعني الهيمنة والاستغلال والاستلاب واستباحة الأوطان في عزّ الظهيرة حين لا تجدي الوسائل الأخرى.

وتعني فتح الأسواق لما نحب وما لا نحب، ولمن نريد ولمن لا نريد، وإغرافنا بالفتّ والسمين، وبما ينفع وبما لا ينفع.

وتعني تحطيم الحواجز، وكسر جدران الحشمة والحياة والأدب، وخلط الحابل بالنابل، وقلب الموازين من خلال الحديث عن حقوق شخصية، وهي التي تفرض علينا عن حق الإنسان بالحياة والحرية والكرامة والعدالة، وتكتفي بالتركيز على الشاذ والغريب.

وتعني زرع الخوف والإحباط واليأس من نهضة الأمة من خلال تحطيمها إرادة التغيير،

عليها الاعتراف بأن الثقافة العربية في مأزق، وهذا المأزق له صلة بضعفنا وترددنا وحيتنا وعدم وضوح رؤيتنا للواقع والمستقبل، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالآخر، ذلك الذي «لا يهدف إلى تلاقي الثقافات، وتفاعلها بصورة متكافئة،قدر ما يهدف إلى توحيد العالم بمنظور ثقافته ومصالحه، واعتبار الثقافات الأخرى مجرد ديكور، وكما نلاحظ الآن زيادة طفيان ثقافة الآخر، وبال مقابل تراجع الثقافات الوطنية، نلاحظ أيضاً تصدير أنماط من الأفكار والأساليب ، بهدف إرباك الثقافات الوطنية وتغيير أولوياتها، وانشغلها عن همومها الحقيقة، وإغراقها في هموم واهتمامات لا تعنيها في المرحلة الراهنة، كل ذلك من أجل كسب الوقت، وبالتالي زيادة الفجوة بين المتقدمين والمتخلفين، من جل استمرار طبيعة الاستغلال والهيمنة والتبعية».^(٦)

علمنا اليوم عالم القطب الواحد، والنظام الدولي الجديد ليس فيه مكان إلا للأقوية «إن العولمة والهيمنة الاقتصادية والقوية العسكري وطبيعة المجتمع الاستهلاكي الذي يراد فرضه، ثم ثورة الاتصالات والمعلومات، وعشرات التحديات الأخرى التي تولد لها الزيادة السكانية واكتظاظ المدن وقلة الموارد وشح المياه والتصحر، وهجرة الكفاءات، وزيادة البطالة، ونظم التعليم، وطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية الملائمة للعصر، ونوع الثقافة التي يجب أن تسود، كلها تحديات علينا أن نفكر فيها، وإيجاد الحلول لمعالجتها».

الثقافة بمعناها الواسع هي المستهدفة بالذات، بعد أن تعرضت الجبهات الأخرى العسكرية والسياسية والاقتصادية للاختراق والتراجع، لأن الثقافة تمثل الجبهة الخلفية والعمق الحقيقي لقدرة الشعب على الصمود والاستمرار والرفض والمواجهة والتحريض ومقاومة قوى الهيمنة والاستغلال^(٧).

العولمة بمزج الألوان، وخلط السياسي بالثقافي من نوافذ إعلامية تمتلك التدليس والتحليل والكذب والزيف وقلب الحقائق، وهدفها أن تأنس بهذا الإعلام وتركت إلينه، ونعتقد أنه هو الثقافة، وهدفها أيضاً خلط الثقافة بالسياسة وخلط السياسة بالثقافة، حرصاً منها على ضياع مكونات الهوية والانتماء، وبالتالي الانقياد الأعمى وراء كلّ ناعق يبشر بنظام عالمي جديد.

والعولمة التي تدعو إلى حرية الرأي، وحرية التعبير، وتؤمن بالرأي الآخر، فلبت لهذا الآخر ظهر المجنّ، وذاع لدى متطرفيها القول الشهير «إذا لم تكن معي فأنت ضدي» والمعروف أن الاختلاف في حقيقته وجوهره يساعد على أن تتواصل المجتمعات الإنسانية وتفاعلها، وهدفها الأول والأخير سعادة الإنسان وتحضره، وأنه من العجيب جداً أن تصل الإنسانية إلى هذا المستوى من الرقي المادي، في حين ترفض أن تعطى الآخر لاختلافه في الرأي والمعتقد والتفكير».

نحن والعالم

العولمة وهنا بيت القصيدة تستهدف ثقافة الأمة، وتوجه سهامها القاتلة إليها، لأن ثقافة الأمة جذرها الحي وأملها ومعقد رجائها وهويتها وانتماها وحصنها الحصين وتطبعها الدائم نحو الأفضل والأمثل، فالعولمة تدرك دور الثقافة في حياة الأمم، وفي الحضارات الإنسانية، وفي التأثير والتغيير، وتعرف أنها الباعث الحقيقي على النهوض وأنها سر الصمود والبقاء.

ماذا نعمل

يقول الأديب أحمد عبد المعطي حجازي في مقالة له بعنوان *أسئلة عليها أن تسكت*:

وتهميشه دور الإنسان، وعزله عن قضاياه،
واشغاله بالقشور وهموم العيش والصفائر،
وسلخه من واقعه وإلهائه بخلافات عفا عليها
الزمن، ومشكلات سياسية أصبحت في ذمة
التاريخ، واحتلابات فقهية أرادت التيسير وأردنا
من إثارتها التعسّير.

العولمة إن جاز التعبير هي الشبكة العنكبوتية التي تمدد خيوط الحرير لكن لتلتهم الفريسة، وتسوق نفسها غداً مأمولاً ووعداً معمساً، وترتدي لأجل ذلك لباس الراحمين وعفة الزاهدين، وتؤثر شعوب العالم بمساعدتها ومشاريعها وأفكارها المباكية على حقوق الإنسان والحريات الشخصية وحق تحرير المصطلحات المقدّمة.

لكنَّ العالَمِينَ بِبُواطِنِ الْأَمْورِ، وأَصْحَابِ
الْخِبَرَةِ وَالْبَصِيرَةِ يَدْرُكُونَ أَنَّ وَرَاءَ الْأَكْمَةِ مَا
وَرَاءَهَا، فَوَرَاءَ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ اسْتِلَابُهُ وَإِذْلَالُهُ
وَاسْتِعْبَادُهُ وَمَصْادرَةُ حُرْيَتِهِ وَحُقْقَهُ فِي حَيَاةِ حَرَةِ
كَرِيمَةِ، وَوَرَاءَ حَقِّ تَقْرِيرِ الْمَصِيرِ ضِيَاعُ أُوطَانِ
وَاسْتِعْمَارِ شَعُوبٍ، وَوَرَاءَ الْحُرْيَةِ وَالْدِيمُوقْرَاطِيَّةِ
كَمَّ الْأَفْوَاهِ وَالْزُّجُّ فِي غِيَابِ السُّجُونِ وَالْاعْتِدَاءِ
عَلَى الْأَطْفَالِ وَالْأَمْمَنِ، وَلِيُسَّ الْعَرَاقُ نَمُوذِجاً
بِبَعْدِ عَنَا، وَلِيُسَّ فَلَسْطِينُ وَمَا يَجْرِي فِيهَا
مِنْ قَتْلٍ وَتَشْرِيدٍ وَاقْتِلَاعٍ مِنَ الْجَذُورِ وَمَصْدَرَةِ
لِلْأَرْضِيَّ بِبَعْدِهِ عَنَا.

العولمة تسوق للأدب الرخيص المبتذل، والفن الهاابط ، وتزرع بذور الشك في الموروث الأصيل، والفكر النير، والأدب الراقي «لقد رفضت كل دور النشر العربية نشر رواية . ليلة القدر . لذلك المغربي الذي يتحدث عن الشذوذ واللواء والقدارة المتأصلة في كتابها، ولكنها منحت جائزة . غونكور . التي تمنح لكتاب الكتاب الفرنسيين، وقس على ذلك كتاب . آيات شيطانية ،» رواية . الخبز الحافي . التي سوقتها باريس ولندن وبيون تحت شعار حرية الفكر، لأن هدفها فقط النيل من العربية والإسلام»^(١).

ثقافات أكثر حضوراً وقدرة على المقاومة، وهذا الأمر يستدعي مزيداً من اليقظة والشعور بالمسؤولية».

أخطر ما في العولمة الثقافية أنها لا تهدى منظومة القيم فحسب، بل تهدى الإنسان نفسه، وتجعل منه فرداً ضائعاً التكوين فاقداً الملامح. وعليه ينبغي أن نأوي إلى جبل الشفاعة العربية الذي يعصمنا من الضياع، وأن نحسن إنساننا العربي بالوعي والعلم والثقافة ليبقى كالطود الشامخ في وجه طغاة الأرض، ويعمل بذاته و الأخلاص على نهضة أمته وتقدمها.

ينبغي أن نتلقى، مما يدور حولنا جدّ خطير، ولقد خشي بعض الكتاب الغربيين من الهيمنة الأمريكية ! وها هو الباحث الفرنسي أرموند ماتلار في كتابه العولمة والتنوع الثقافي يرى : «أن منطق التجاذب ضمن مجال القوى غير المتوازنة يؤدي إلى المواجهة بين مفهوم الثقافة من حيث هي خدمة تؤدي ضمن مجتمع ديموقراطي، ومفهوم آخر يقوم على معنى السلعة العامة المشتركة التي يتم تبادلها من خلال منطق العرض والطلب».

وفي الختام، لنا أن نعتزّ بثقافتنا وقيمنا
وترااثنا وهويتنا، وأن نعتزّ بأعرافنا وتقاليدنا
لجميلة الخير، وسنكون محترمين بقدر تمسكنا
بهويتنا، لا نحترم نحن الصينيين واليابانيين،
ونحترم عاداتهم وتقاليدهم وأساليب عيشهم
حتى في المأكل والمشرب.^٤

- ١- بين الثقافة والسياسة عبد الرحمن منيف
 - ٢- سيكولوجيا الثقافة عبد الدرويش
 - ٣- بين الثقافة والسياسة عبد الرحمن منيف
 - ٤- بين الثقافة والسياسة عبد الرحمن منيف
 - ٥- بين الثقافة والسياسة مجتبى السوسي
 - ٦- بين الثقافة والسياسة مجتبى السوسي

حالات إلى: وطن بلا صاحب - د. حسن حنفي

محللة دى الثقافية

«نحن لا نستطيع بالطبع أن نغلق بلادنا في وجه السماوات المفتوحة، ولا نستطيع أن نرحل بعيداً عنها، لكننا نستطيع أن نقوى دفاعاتنا الأرضية، نستطيع أن نثبت بهويتنا الثقافية وإنتماً إلينا الوطنية، وأن نحترم لفتنا القومية فنفكر بها ونعبر بها، ونستطيع مع ذلك أن نعرف لغات الآخرين، ونتحاور مع ثقافاتهم». ويقول الدكتور عبد العزيز المقالع في مقالة له بعنوان ثقافتنا العربية والعالمية الثقافية : «كان هؤلاء العقلاط يتمسون على الدولة العظمى أن تتفق المليارات الفلكية في الحفاظ على سلامة الإنسان والأرض التي يعيش عليها بدلاً عن إنفاقها في تحقيق طموحات عشوائية لتحقيق الهمينة والتفرد، وفي العدوان على ثقافة الآخرين وتخريب معتقداتهم وخصوصياتهم». ويقول: «بقيت الدولة العظمى تواصل محاولتها المستيمية الرامية إلى إلغاء ملامح التنوع الثقافي العالمي، وتدمير الخصوصيات الوطنية للشعوب، والعمل على سيادة ثقافة واحدة ربما تكون في محتواها الروحي والأخلاقي أفقير من أفق الثقافات الصغيرة التي تعيش على وجه الأرض، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الاستيماتة في مدار نطاق العولمة الثقافية تمرّ بحالة نكوص نتيجة المقاومة المتضاددة للشعوب ذات الثقافات الراسخة، وأصرارها على التمسك بمقوماتها الثقافية، والاحتفاظ بهوياتها الوطنية والقومية التي تشكل خلاصة تاريخها المعرفي والفنى، وتسجل ضمير مجتمعها ورؤيته للإنسان والحياة، لكن هذا النكوص المتلاحق الذي تُمنى به العولمة الثقافية لا يمنع من أن طغيانها الإعلاني والإعلامي ما يزال يشكل حالة من التحدى الصارخ، وربما تكون قد شرعت في الإجهاز على بعض الثقافات الصغيرة التي لا حسانة دينية أو معرفية تسندها، وتمتن وقوعها صيداً سهلاً للثقافة الطاغية، الأمر الذي قد يجعل ذلك الصيد السهل يفتح الشهية لابتلاع

سلوان

تهويد وحضرات
وتهجير للإنسان

مقدمة (١)

تقع سلوان جنوب مدينة القدس التاريخية (البلدة القديمة). وتحيط أراضيها بالبلدة القديمة من الجهات الشرقية والجنوبية والغربية حتى منطقة جورة العنب. وتبلغ مساحة سلوان ٥٤٢١ دونماً، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٤٠٠٠ نسمة. يضاف إليهم عدد سكانها في الشتات (لا توجد إحصائية دقيقة لعددهم). ويبلغ عدد عائلات سلوان ٥٥ عائلة، سكنت البلدة منذ ألفي عام قبل الميلاد.

(١) تقع سلوان بالقرب من سور القدس من الجهة الجنوبية ولا تبعد سوى أمتار وكلمة سلوان جاءت من لفظة سيلوان الأرامية التي تعني الشوك والتعليق وقد يكون الاسم مشتقاً من جزر شلا وسلا وهي سامي مشترك يعني الهدوء والسكن والعزلة أي قرية الهدوء والسكن وهي ارض المحشر وكتب الله لسلوان ان تريض على تلة تقرب منها مسجد الله الأقصى لتحمي او لتحتمي به فهي مباركة لقربيها منه ويعتقد المرخون ان نشوء بيت المقدس مرتبطة ارقباطاً وثيقاً بسلوان وقد خضعت للحكم البيوسى حوالي سنة ٣٠٠ قبل الميلاد وقد بناوا قنوات المياه التي كانت تزود مدينة القدس بالمياه من ينابيع سلوان التي ما زالت آثارها قائمة حتى الان ويحد القرية من الشمال والغرب البلدة القديمة وجبل الزيتون ومن الشرق قريتي ابو ديس والعيزرية ومن الجنوب جبل المكبر ونتيجة لقربها من المسجد الأقصى تعتبر من اكبر القرى المعطرة بمدينة القدس

أعداد :

د. محمد سعيد
حمدان
مستشار في المجلس
الوطني الفلسطيني



أشهر معالمها

الأهمية الدينية لسلوان

اتخذ الناسك من أراضي سلوان في القرن الرابع وحتى السابق الميلادي مكاناً لبناء صوامع للعبادة.

التحديات التي تواجه سكان هذه البلدة

تصاعدت في الأعوام الماضية التهديدات الإرهابية والتي يطلقها المستوطنون والمنظمات الصهيونية المتطرفة وذلك من أجل الاستلاء على محيط البلدة القديمة فقامت جمعية «العاد» الاستيطانية بالإستلاء بالقوة على ١٦ منزلًا في قرية سلوان، المحاذية للمسجد الأقصى المبارك في حملة لتهويد محيط المسجد.

وفي عام ١٩٧٦ قامت بلدية الاحتلال في القدس بتخطيط محيط البلدة القديمة بمخطط يدعى (ع م ٩) مساحته ١٠٨٠٠ دونم حسب هذا المخطط لا يمكن البناء حول البلدة

عين سلوان ويقال عن مياهها أنها الأقرب لمياه بئر زمزم وبئر أيوب ودير السخريوطى (والسخريوطى هو أحد تلاميذ المسيح عليه السلام) . ومقام الصحابي سفيان الثورى (والذى يحمل حى الشورى اسمه) . وبها قبرى الصحابيين شداد بن أوس وعبدة بن الصامت.

أشهر جبالها ووديانها

جبل الظهرة وجبل بطن الهوى وجبل المكبر (القسم الشمالي منه) وجبل الرأس وجبل البواطن ووادي جهنم (وادي قدرون سابقاً - وقدرون هي كلمة أرامية تعنى «أسود») وأسماء الخليفة عمر بن الخطاب بواudi جهنم ويمتد هذا الوادي الذي معظمه في سلوان من منطقة الشيخ جراح شمالياً وحتى منطقة وادي النار جنوباً. اشتهرت سلوان على مر التاريخ بزراعة الخضار (السلق) والبقوليات والتين والرمان.

كبيرة على الناس خاصة الأطفال والذين يشكلون نسبة أكثر من ٦٠٪ من مجمل أهالي حي البستان.

أهم هذه الآثار أنه و كنتيجة لهذا المخطط والذي يشكل لأهالي الحي تهديد لوجودهم، فهم منشغلون و طاقتهم موجهة ضد مواجهة هذا الوضع الناشئ كما في ذلك تأثير على الأداء الوالدي اتجاه الأبناء الذين يعانون من عوارض عدّة هي الخوف، الشعور بعدم الأمان وعدم التركيز بتعليمهم.

الحفريات الإسرائيلية

انهار درج أثري في سلوان بسبب الحفريات «الإسرائيلية» تحت أراضي الحي، حيث يقع الدرج بين وادي حلوة مع ما يسمى مدينة داود إلى مدخل عين سلوان ، بعمق أربعة أمتار وبطول ثلاثة أمتار.

وأفاد جواد صيام الناطق الإعلامي لجمعية أهالي حي سلوان أن انهيار الدرج والحفرة التي أحدها الانهيار أدت إلى تشقق جدران بعض المنازل المجاورة، مؤكداً خطورة استمرار الحفريات وتهدیدها لمنازل المواطنين. ويأتي انهيار الدرج الأثري بعد أقل من شهر على انهيار أرضية صف مدرسي في مدرسة تابعة للأونروا في نفس المنطقة، وقد حذر السكان من أن هذه الأنفاق تهدد منازلهم بالانهيار. وأشار صيام إلى أن المدرسة لا تبعد سوى ٤٠ متراً هوائياً فقط عن الدرج المنها.

كما حذر رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الشيخ تيسير التميمي من انهيار المسجد وعشرات العقارات والمنازل الفلسطينية في البلدة القديمة في القدس وبلدة سلوان إلى الجنوب من المدينة بفعل الحفريات المتواصلة. وقد بلغ عدد الأنفاق التي تم حفرها أسفل البلدة خمسة أنفاق.

القديمة لأنه صنف معظم المناطق المحيطة في البلدة القديمة بأنها مناطق خضراء لا يمكن البناء بها ، وعليه في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤ تم إصدار ٤٠ أمر هدم إداري ضد بيوت تابعة لسكان أهل البلدة . وفي ٢٠٠٤/١١/١١ أصدر ٨٨ أمراً جديداً أعلم بها السكان في آذار من العام ٢٠٠٥ (أي أن مجمع البيوت المنوي هدمها أو الصادر بحقها أوامر هدم ١٢٨ بيتاً ، البيوت المعرضة للهدم تقع على أراض مساحتها ٤٦ دونماً، والبيوت المذكورة تسكنها ١٥ عائلة و حوالي ١٠٠ فرد بين رب أسرة وأم وأبناء. علمًا بأن هذا العدد من السكان في حال تم تنفيذ عمليات الهدم سيصبحون بلا سكن .

أبعاد مخطط الهدم

لهذا المخطط أربع أبعاد هي:

١ - البعد الإنساني:

إن بهذا المخطط هنالك تجاوز لكل المعايير والقيم الإنسانية، كون هذا المخطط سيفقد الأهالي أبسط حق إنساني وهو المسكن وتشريد ألف نسمة.

٢ - البعد الديمغرافي - السكاني:

نرى أن هذا المخطط يحدث تغييراً جدياً بالوضع السكاني القائم بحي سلوان والقدس وكذلك السيطرة على الأرض التي سيتم إخلاؤها.

٣ - البعد الأيديولوجي:

نرى أن بهذا المخطط هناك توجّه مقصود ولأهداف أيديولوجية الاستيلاء على « حي البستان » لقرره إلى المسجد الأقصى ، وادعاء المسؤولين بالمؤسسة الإسرائيلية أن حي البستان هو بالأصل منطقة الملك داود.

٤ - البعد الاجتماعي - النفسي:

من خلال تواصتنا ولقاءاتنا مع أهالي حي البستان وجدنا أن هناك آثار اجتماعية نفسية

في وادي حلوة وعين اللوزة وبئر أیوب، فيما انتهت من قبل بتحويل منطقة وادي الريابة جنوب سلوان إلى منتزه كبير ومنطقة سياحية من الدرجة الأولى، إضافة إلى بناء عشرات الوحدات الاستيطانية على سفح التلة المشرفة على تلك المنطقة لتدخل مع بيوت المواطنين في حي الثوري المجاور.

تهويد مدينة سلوان

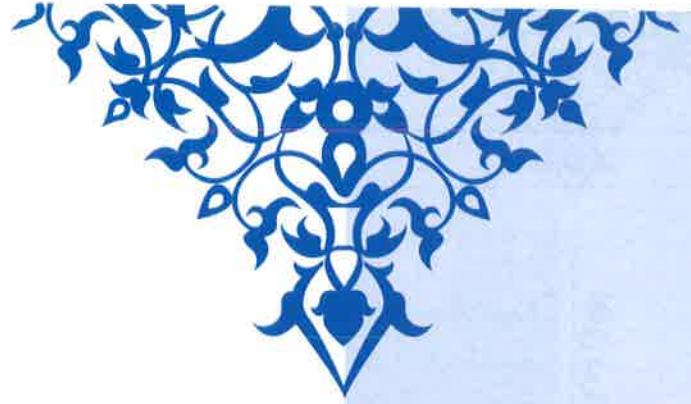
ويرتبط رصد هذه المبالغ الضخمة بمشاريع أخرى جاري العمل بها، مثل شبكة الأنفاق الممتدة داخل مساحة واسعة من بلدة سلوان تبدأ بما يطلقون عليه «مدينة داود» وتتجه نحو عين سلوان التاريخية، ومن هناك تتجه هذه الأنفاق من تحت المسجد مختفقة أسفل عقارات المواطنين في وادي حلوة ، والتي تسببت العام الماضي ومطلع هذا العام بوقوع عدة انهيارات أرضية كان أخطرها الانهيار الذي وقع في أرضية مدرسة وكالة الغوث مطلع العام المنصرم وأسفر في حينه عن إصابة ١٧ طالبة.

ونوه التقرير إلى أن معظم هذه المشاريع تتم تحت مسمى تطوير البنية التحتية لبلدة سلوان، في حين أن الواقع على الأرض تشير إلى أن ما يجري هو تعزيز وجود نحو ٤٠ بؤرة استيطانية في البلدة في إطار مخطط شامل يرمي إلى تهويد بلدة سلوان وجعلها يهودية خالصة. تزامنا مع ما يجري من حفر للأنفاق في محيط المسجد الأقصى وأسفله ، وما ينفذ من أعمال توسيعة تتم على مدار الساعة في باحة البراق، والخطيط لبناء مبني ضخم بمساحة تزيد عن ٦٠٠ متر مربع، وربط تلك المنطقة بمركز القدس الغربية عبر نفقين جاري العمل بهما في هذه المرحلة.

مشاريع إسرائيلية سياحية في سلوان والبلدة القديمة

في تقرير لوحدة البحث والتوثيق في مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية صدر مؤخراً أن قرار وزير السياحة الإسرائيلي بتخصيص مبلغ خمسة ملايين شيكل لما اسماه موقع سياحية إسرائيلية في البلدة القديمة وبلدة سلوان وهي الشيخ جراح في المدينة يمثل نقطة نوعية جديدة في مخططات التهويد الإسرائيلية لمدينة القدس، وتغيير طابعها العربي والإسلامي.

وكان وزير السياحة الإسرائيلي أعلن بتاريخ ٢٠١١/٤/١٩ عن قرار وزارته بتخصيص مبلغ مليوني شيكل لدعم مشاريع استيطانية يهودية في بلدة سلوان أو ما أطلق عليه «مدينة داود»، إضافة إلى مبلغ مليون ونصف المليون شيكل للبؤر الاستيطانية وما يسمى مغاراة الصديق شمعون في حي الشيخ جراح، ومثل هذا المبلغ أيضاً خصص لمشاريع استيطانية يهودية داخل البلدة القديمة من القدس. وبأتأي القرار الإسرائيلي هذا بدعم مشاريع استيطانية يهودية في البلدة القديمة ومحيطها تالياً لقرار اتخذه وزير المعارف الإسرائيلي قبل أقل من عام بتعزيز ما أسماه الروابط الثقافية والعقيدية لطلبة المدارس في إسرائيل مع التراث اليهودي في القدس من خلال إلزام هؤلاء الطلبة بزيارة المدينة المقدسة وأحياء سلوان والشيخ جراح مرتين في العام وتخصيص نحو خمسة ملايين شيكل لهذا الغرض. ويشير تقرير مركز القدس إلى أن بلدية الاحتلال في القدس بالتعاون مع وزارة السياحة وسلطنة الآثار الإسرائيلية بدأت منذ نحو عام ورشة بناء ضخمة في أحياط بلدة سلوان خاصة



دور مجلس الشورى السعودي في السياسة الخارجية للمملكة

بِقَلْمِ:
د. صدقه بن يحيى فاضل
عضو لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس

هناك عدة جهات تلعب أدواراً معينة متفاوتة في رسم ومتابعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية – كما هو الحال في بقية دول العالم المعاصرة ، يأتي في مقدمتها: السلطة التنفيذية (الملك، مجلس الوزراء) والسلطة التنظيمية (التشريعية) والتي تمثل – في حكومة المملكة – في مجلس الوزراء والشورى.

ونذكر هنا بتعريف «السياسة» – بصفة عامة – بأنها: الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها، داخل وخارج حدودها، والوسائل التي تتبعها ... لتحقيق تلك الأهداف. ومن هذا التعريف، يمكن تعريف «السياسة الخارجية» – لأي بلد – بأنها: الأهداف التي تسعى حكومة البلد المعنى لتحقيقها خارجياً ، والوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف.

كما أن «الحكومة» – أي حكومة – هي: السلطة العليا العامة بفروعها الثلاثة: التشريع (البرلمان، بسمياته المختلفة) والتنفيذ (رئيس الدولة، ومجلس الوزراء) والقضاء (المحكمة العليا الدستورية) وكل ما يتعلق بهذه الفروع من أمور.

وكأي سلطة تشريعية، فإن مجلس الشورى السعودي يهتم بالشأن العام (السياسات العامة) بشقيه الداخلي والخارجي. فـ«السياسة» هي – بصفة عامة – كالعملة الواحدة المكونة من وجهين، أو جانبيين، داخلي وخارجي – كما يوضح تعريف «السياسة» وـ«السياسة الخارجية».

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى : أن أهم «أهداف» السياسة الخارجية لأي بلد تتجسد في ما يشار إليه بـ«المصلحة القومية» – بشقيها المادي والمعنوي .. وذلك كما يحددها (أي تلك المصلحة) أصحاب القرار في البلد المعنى – سواء كان ذلك التحديد مثلاً لرأي غالبية

بالجهات التالية: وزارة الخارجية، السفارات والممثليات، المنظمات الإسلامية والعربية والدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الاتحادات البرلمانية.

بـ دراسة الأنظمة واللوائح والمواضيعات والاتفاقيات والمعاهدات ذات العلاقة بالشؤون السياسية والخارجية، ومنها:

١ - السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.

٢ - العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

٣ - العلاقات والمعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية العامة والإطارية.

٤ - أي موضوعات أخرى يرى المجلس، أو رئيس المجلس، إحالتها إليها.

ومن هذه الاختصاصات، يتتأكد كون هذه اللجنة أكثر أجهزة المجلس اهتماماً بالشأن الخارجي للبلاد. ويكفي أنها تدرس - بمهنية ملموسة - التقرير السنوي لوزارة الخارجية، وتوصي - في كل سنة - هذه الوزارة باتخاذ قرارات وسياسات... تهدف لتحسين وتطوير العمل الإداري والسياسي السعودي الخارجي.

ثانياً، اللجان الدائمة المتخصصة الأخرى:

أصبح لكل من لجان المجلس الدائمة والمتخصصة دور ما في السياسة الخارجية للمملكة ... وخاصة عبر دراسة الاتفاقيات الدولية التي تبرمها المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة في مجال اختصاصاتها. كانت كل الاتفاقيات الدولية بين المملكة وغيرها من الدول تدرس من قبل لجنة الشؤون الخارجية. أما الآن، فان كل اتفاقية دولية، تبرمها السعودية، تحول إلى لجنة معينة - حسب موضوع الاتفاقية واحتياصاتها. فالاتفاقيات ذات الطابع المالي (مثل اتفاقيات

الشعب المعنى أم غير ذلك).

أما أهم «وسائل» تحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي بلد فهي (بالترتيب التنازلي للأهمية) التالي: أ - الدبلوماسية، ب - الأدوات الاقتصادية، ج - الأدوات الإعلامية والنفسية، د - القوة المسلحة.

ويمكن القول أن أهم الجهات التي تضع السياسة الخارجية بالمملكة، هي: الملك، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، الاستخبارات العامة، وغيرها من الأجهزة الحكومية ذات العلاقة. كما يسهم مجلس الشورى السعودي في رسم وتنفيذ ومتابعة السياسة الخارجية للمملكة، وبشكل غير مباشر في معظمها. ودور مجلس الشورى في هذا الشأن يمكن تلمسه في كثير من نشاطه وأعماله اليومية - كما سوف نوضح.

ويعتمد مجلس الشورى في القيام بعمله - مثله مثل أي برلمان آخر - على لجان دائمة متخصصة ... تم إعادة تشكيلها في نهاية كل سنة شورية . وبالمجلس الآن ثلاثة عشر لجنة دائمة متخصصة، هي لجان: الشؤون الإسلامية، حقوق الإنسان، الأمنية، الخارجية، المرافق، الاقتصادية، الاجتماعية، النقل والاتصالات، الإدارة، الثقافية، المالية، التعليمية، الصحية.

وضمن هذه اللجان، نجد أن «لجنة الشؤون الخارجية» هي أكثر لجان المجلس التصافيا واحتياصتها بالشأن الخارجي للبلاد. وهذا يتضح من اختصاصاتها التي نوجزها أدناه.

ويمكن، في الواقع، تلخيص أهم مظاهر دور مجلس الشورى في رسم ومتابعة السياسة الخارجية للمملكة في الأنشطة التالية:

أولاً - لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى، وأبرز اختصاصاتها هي:

أ - دراسة ما يرد من موضوعات لها علاقة

خامساً، عضوية مجلس الشورى السعودية في منظمات عربية وإقليمية ودولية متخصصة:

مجلس الشورى عضو في كل من المنظمات البرلمانية الهامة التالية : البرلمان العربي، اتحاد البرلمانات الإسلامي، اتحاد البرلمانات الآسيوي، اتحاد البرلمانات الدولي IPU. وفي اجتماعات هذه المنظمات الدورية يتم اتخاذ الكثير من القرارات ذات الصلة بالعلاقات الإقليمية والدولية، ويتم وضع الكثير من أسس السياسات المقترحة، على المستويين الإقليمي وال العالمي.

سادساً، زيارات الرؤساء والمسؤولين الأجانب (بما فيهم السفراء إلى المملكة) لمجلس الشورى:

يتشرف مجلس الشورى في كل عام باستقبال خادم الحرمين الشريفين، الذي يلقى، من على منبر المجلس، خطابا سنوياً جاماً، يلخص فيه سياسات السنة المنصرمة، وابرز ملامح السياسة السعودية الداخلية والخارجية التي تعتمد المملكة اتخاذها في السنة المقبلة. كما يتشرف المجلس باستقبال سمو ولی العهد الأمين، وأصحاب السمو الملكي، وأصحاب السمو، والعالي الوزراء، وكبار المسؤولين السعوديين. ويحضر هذه المناسبة السعيدة أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى المملكة.

ويحظى المجلس أيضاً بزيارة رؤساء بعض الدول الشقيقة والصديقة الذين يزورون المملكة من حين آخر. وكذلك كبار المسؤولين الأجانب الزائرين. بالإضافة إلى استقباله المتواصل للسفراء المعتمدين بالمملكة وللوفود البرلمانية الأجنبية الصديقة . ويتم في هذه اللقاءات الحديث عن سبل تطوير العلاقات السعودية مع دول الضيوف ، بما يخدم المصالح العامة

من الإزدواج الضريبي) تحول إلى لجنة الشؤون المالية، وتلك التي أبرمت في مجال الاقتصاد تحول إلى لجنة الشأن الاقتصادي ، وهكذا . كما إن رئيس وأعضاء كل لجنة متخصصة يشاركون في اللقاءات التي تتم بين قادة المجلس وزوار المجلس السعوديين والأجانب، من ذوى التخصصات المختلفة ذات العلاقة بتخصص اللجان الشورية المعنية.

ثالثاً، لجان الصداقة السعودية - الأجنبية بالمجلس:

بالمجلس الآن عشر لجان صداقة برلمانية، تشمل كل منها مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة (أكثر من عشرون في كل مجموعة). والهدف الرئيس لكل لجنة صداقة هو: توثيق علاقات المملكة مع الدول التي تشملها اللجنة، عبر الزيارات، واللقاءات والاتصالات المتبادلة، التي تتناول: العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

رابعاً، استضافة المجلس وسؤاله لبعض كبار المسؤولين بوزارة الخارجية:

يستضيف مجلس الشورى ولجنة الشؤون الخارجية به، من حين آخر، وحسب الحاجة، بعض كبار المسؤولين في وزارة الخارجية ... للاستفهام منهم عن بعض القضايا الخارجية التي تكون محل بحث واهتمام في مجلس الشورى. وقد استضاف مجلس الشورى صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، في العام ١٤٢٨ هـ . كما استضافت لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس، مراراً كثيرة، عدداً من كبار المسؤولين السعوديين في وزارة الخارجية، وخاصة عندما تدرس التقارير السنوية لوزارة الخارجية. وأثمر هذا الاتصال عن الكثير من القرارات الإيجابية، لصالح الوطن والمواطن.

ثامناً، تواصل مجلس الشورى مع سفراء المملكة بالخارج:

بدأت مؤخراً بالمجلس سنة حميدة تمثلت في قيام السفراء السعوديين المعينين للتو ، في دول شقيقة وصديقة، بزيارة معالي رئيس مجلس الشورى، وبعض أعضاءه، للتعرف على مرتباًيات المجلس حول العلاقات الثنائية بين المملكة والدول التي عينوا فيها. الأمر الذي يسهم في إنجاح مهمة هؤلاء السفراء، ويحقق تواصلهم مع المجلس في ما يخدم الصالح العام للبلاد.

تلك هي أبرز ملامح دور مجلس الشورى السعودي في السياسة الخارجية للمملكة. وهو دور جيد، ومقدر. هذا، ويمكن تطوير ذلك الدور - بما يجعل للمجلس دوراً أكثر فاعلية في هذا الشأن - بعده وسائل ، اذكر منها: تطوير وتفعيل دور لجنة الشؤون الخارجية ... وتكليفها بدراسة التطورات السياسية المتلاحقة الهامة، سواء كانت إقليمية أو عالمية، وتوضيح تأثيراتها وأبعادها على أمن وسلامة المملكة ... وتقديم تقارير بذلك، ومن ثم التوصية بما يجب على المملكة اتخاذه حيالها ... لتقليل سلبيات تلك التطورات، وتعظيم أي جاباتها، بالنسبة لوطننا العزيز. والله المستعان.

لالأطراف المعنية .

ومن أبرز رؤساء الدول الذين زاروا المجلس، والقوا فيه خطابات هامة، كل من: الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، الرئيس الكوري الجنوبي، الرئيس التركي عبد الله غل، الرئيس الفيتنامي، الرئيس الصيني هو جينتاو، رئيس وزراء إيطاليا، رئيس وزراء الهند .

سابعاً، زيارات رئيس وأعضاء مجلس

الشورى للدول الشقيقة والصديقة،

يقوم معالي رئيس مجلس الشورى، من حين آخر، بزيارات ودية رسمية لبعض الدول الشقيقة والصديقة، بناء على دعوات من رؤساء برلمانات هذه الدول. وتهدف هذه الزيارات لدعم العلاقات مع هذه الدول بما يخدم المصالح المشتركة للجانبين ، والبحث في مسائل العلاقات الثنائية والقضايا المهمة للجانبين، فيما يخدم المصالح المشتركة للطرفين .

كما يقوم معالي نائب رئيس مجلس ومعالي مساعد الرئيس ومعالي الأمين العام للمجلس بزيارات مماثلة لكثير من دول العالم، ولتحقيق نفس الأهداف.





ورشة بيروت حول تعزيز التعاون الإقليمي بين البرلمانات

تحت رعاية الرئيس نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، نظم المجلس في بيروت يومي ٧ و ٨ / ٦ / ٢٠١١، وبالتعاون مع السفارة الإيطالية في لبنان ومعهد ايبالمو، ورشة عمل بعنوان «تعزيز التعاون الإقليمي بين البرلمانات في مواجهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية».

وحضر الجلسة عدد من البرلمانيين العرب واللبنانيين والخبراء الأجانب. كما شاركت في الورشة الأمانة العامة لاتحاد البرلماني العربي.

وقد تحدث في جلسة الافتتاح الأستاذ عبد اللطيف الزين، ممثلاً لدولة رئيس المجلس، مشيراً إلى تثمين هذه الورشة لجهة موازاة الإصلاح الاقتصادي السياسي مع دعم المجتمع وازدهاره وعدم تحويل المواطنين، وخصوصاً الفقراء والمهمشين منهم، عباء التحديات التي تفرضها الدولة والافتتاح الذي يشهده العالم اليوم.

وألقى الأستاذ نور الدين بوشكوج، الأمين العام لاتحاد البرلماني العربي مداخلة في الورشة أكد فيها أن دور البرلمانيين العرب يجب أن يتوجه أساساً إلى تكثيف الجهود الفعلية والمبادرات الرامية إلى تحصين المكتسبات الديمقراطية للشعوب العربية، وتدعيم البناء المؤسسي لهذه الدول، ونشر قيم الديمقراطية والمساواة، وترقية مبادئ حقوق الإنسان وترسيخ مرتکزات وأسس الحكم الرشيد، وإطلاق المبادرات الخلاقة للرفع من قدرات المرأة العربية والشباب العربي، كل ذلك في إطار عام ينطلق من برنامج توسيع الديمقراطية ونشر ثقافاتها، وإدماج المواطنين في إيجاد الحلول لكل مشاكل البلاد باستخدام الآليات والأدوات التي يتيحها لهم وضعهم القانوني كمشرعين ومراقبين.

وفيما يلي النص الكامل لهذه المداخلة:

بعلم:

نور الدين بوشكوج
الأمين العام لاتحاد
البرلماني العربي



والثانية - في مشاركة نخبة متميزة من الخبراء الذين لهم باع كبير في القضايا الاقتصادية، والذين لا بد أن يكون لإسهاماتهم دور كبير في توصل اجتماعاتنا إلى الهدف المنشود.

تمر البلدان العربية منذ سنوات بأوضاع صعبة تتميز أساساً باهتزاز الاستقرار الداخلي في العديد منها، وفي تباين المواقف السياسية والرؤى الاقتصادية بين دولها، وفي عجز هذه الدول سواء من خلال جامعة الدول العربية، أو من خلال نشاطاتها الفردية والإقليمية، عن تبؤ المركز الذي توفره إمكاناتها الجغرافية والاقتصادية والسياسية والديمografية على الساحة الدولية، وكذلك عن إيجاد حلول ناجمة للمشاكل الجماعية والفردية التي يعاني منها النظام العربي بشكل عام.

الوضع العربي الراهن ودور البرلمانيين العرب في توفير الاستقرار الداخلي للبلدان العربية كافة

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

تكتسب هذه الورشة أهمية خاصة من زاويتين:

الأولى - من حيث موضوعها وراهنية هذا الموضوع الذي يركز على دور المؤسسات التشريعية العربية في مجال التعاون الإقليمي في قضايا تلتصق مباشرة بمصالح جماهيرنا العربية في ظروف دقيقة تمر بها التطورات العالمية والإقليمية.

حاضنة لها، ومؤسسة حاولت، وما تزال، منذ نشوئها، عام ١٩٤٥ أن تصبح مؤسسة للعمل العربي المشترك، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. ولهذا بذلت الكثير من الجهد لتحقيق التضامن العربي والوصول إلى مواقف عربية موحدة أو متقاربة من أبرز المشكلات التي تهم البلدان العربية. وأنشئت في إطار الجامعة العديد من الهيئات والمؤسسات الفرعية التي تتناول مختلف جوانب العمل العربي المشترك.

على أن الطريق الذي سارت فيه البلدان العربية ونظمها لم يكن سهلاً. فقد تعرضت البلدان العربية، في مرحلة ما بعد الاستقلال عن دول المتربويل، إلى مجموعة من التحديات والإشكاليات، ابتداءً من نكبة فلسطين وزرع إسرائيل في وسط الوطن العربي كإسفين يحول دون توحد بلدانه وتقاربها وكفاحده لحماية المصالح الغربية في المنطقة أسفرت عن عدة حروب كبيرة كان أخطرها نكبة حزيران ١٩٦٧، ثم جاء العدوان على العراق وأحتلاله، ثم الانقسام العربي حول سبل تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي وغيرها .. وأدى هذا الوضع إلى أزمة ثقة تصاعدت حتى بلغت الذروة ووصل الأمر بالعلاقات العربية إلى درجة خطيرة من الاضطراب حتى أصبح يؤثر فيها من الأمور تواهها، وفتحت بوابات العرب لتدخل سياسات دولية وإقليمية معاكسة مع قضيانا الرئيسية والمحورية، وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية، وصار العبث بمقدراتنا والاستهانة بقدراتنا العربية سهلاً وفي متناول يد من يريد التأثير على المصالح العربية أو تخريب العلاقات العربية - العربية بأقل الجهد ليحدث شروخاً عميقاً في وحدة الصف العربي أو ليمنع في تمييع القضايا وإضاعة الحقوق ..

إن القراءة الصحيحة لفهم ما جرى ويجري من تحولات في مختلف البلدان العربية في هذه الآونة وفهم أبعادها ومساراتها لن تكون متاحة أو مفهومة إلا إذا ألقينا نظرة، ولو سريعة على نشوء النظام العربي واستوعبنا التحديات التي واجهها منذ نشوئه في أواسط القرن الماضي، وأن نظرل من خلال ذلك على العلاقات البينية العربية وارتباطها بالأوضاع الدولية وتأثيرات هذه الأخيرة عليها ..

تأسس النظام العربي الحالي بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في عام ١٩٤٥ بتأسيس جامعة الدول العربية التي بُرِزَت كمؤسسة عربية جماعية تعمل على تعزيز التعاون بين البلدان العربية وتنسيق مواقفها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، ومساعدة هذه البلدان لبعضها البعض على تجاوز مواطن الضعف والخلاف التي خلفتها سيطرة استعمارية طويلة والسير بها في معارج تعزيز الاستقلال والتقدير ..

وجاء تأسيس النظام العربي في ظل نظام دولي يقوم على القطبية الثنائية، وفي خضم الصراع على المنطقة العربية الفنية وفي ظروف تنازع النفوذ الأمريكي، بعد انحسار النفوذ الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتركزت أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة على الحد من النفوذ السوفيتي، وحماية إسرائيل وتأمين المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، لاسيما النفطية، للدول الغربية عموماً.

ومن المعروف أن سياسات ومواقف البلدان العربية، كانت وما تزال، تحمل إلى جانب بعدها الوطني الداخلي، بعداً عربياً يتأثر إلى حد كبير بالعلاقات متعددة الجوانب التي تقوم بين الدول العربية ، والتي اعتبرت الجامعة العربية

من قبل الدول لتأمين مصالحها من خلال الانضمام إلى تلك التكتلات ، خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية ، طمعاً في المزايا التي يمكن أن تحصل عليها من ذلك الانضمام.

إلى جانب ذلك بدأت تبرز على الساحة الدولية أشكال جديدة من الشراكات التي تحقق إلى جانب المصالح الاقتصادية والتجارية أغراضاً تتعلق بالأمن الإقليمي والمصالح السياسية، خصوصاً بعد أن ظهرت واتسعت أخطار الإرهاب وتنامت المنظمات الإرهابية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك ، ونال البلدان العربية منها الكثير من الاتهامات والمواقف المعادية ، مع التذكير بأن الإرهاب يشكل خطراً جدياً في الكثير من البلدان العربية وبهذا وحدتها الدينية والإثنية واستقرارها الداخلي عموماً.

وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية التي لفت في دولاتها جميع دول العالم. وكان للبلدان العربية نصيب وافر منها، خصوصاً في ميادين التنمية وتلبية المطالب المتamatية للجماهير فزادت البطالة ، وتقلصت فرص العمل، وأصاب الركود الأسواق، وترجعت عملية التنمية ما أدى إلى فلق كبير متfram في أوساط الكثلة الواسعة من المواطنين العرب، وحفزهم على رفع الصوت للمطالبة بحقوقهم المعيشية بالدرجة الأولى. وعجزت منظمات العمل العربي المشترك القائمة من خلال الجامعية العربية عن أداء دورها وإيجاد حلول جدية للأزمات المتتالية التي عصفت بالوضع العربي، عموماً ، كما عجزت الحكومات العربية الوطنية عن اجتراح معالجات شافية لما تعانيه بلدانها، واقتصاداتها خصوصاً، من تشوّه وركود. ولعب دوراً كبيراً في تدمير الجمهور الواسع من المواطنين أزيداد التفاوت

وفي زحمة التناقضات والخلافات العربية والاهتماء في الموقف العربي، تمضي إسرائيل قدماً في تنفيذ مخططها للقضاء على فرص السلام المتوازن بالإمعان في تهويد القدس وزرع المستوطنات وفرض المزيد من القيود على المسجد الأقصى، ووضع شروط تعجيزية أمام مفاوضات السلام مع السلطة الفلسطينية ، الأمر الذي يؤكد أنها تعتبر هذه المفاوضات غطاء لاستمرارها في قضم الأراضي العربية التي من المفروض أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية بموجب قرارات الأمم المتحدة ، في تحد صارخ للموقف الدولي القائم على رؤية حل الدولتين.

ولعل التحدي الأخطر يتعلق بالسياسات المتبعة إزاء إعداد المجتمعات العربية لمواجهة تحديات القرن الجديد الذي يتحرك العالم نحو ثبات وافتتاح نحو عالم جديد مختلف ، عالم الاكتشافات المبهرة والعلوم المتطرفة والمعلومات المتوفرة للجميع والشفافية والديمقراطية وبناء الدولة الحديثة التي توفر لمواطنيها العيش الكريم ، وتحتفظ الطريق أمامهم نحو مستقبل أفضل ، وتعمل في الوقت نفسه على تعميق الشعور بالاحترام والكرامة والحرية على أوسع نطاق.

منذ تسعينيات القرن الماضي بدأت في العالم معالم تغيير دراميكي أصاب النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية التي زالت بزوال الاتحاد السوفيتي وأنهيار المسکر الذي كان تابعاً له، وبدأ التبشير بقيام نظام عالمي جديد في إطار العولمة وتحكم إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة وإشاعة ثقافة اقتصاد السوق وإزالة القيود أمام التجارة الدولية وأمام حركة الأموال. وبدأت التكتلات الإقليمية والاقتصادية تتضامن في بحث دائم

ومكافحة الفساد والبطالة والفقر والقمع ، وتزوير الانتخابات وإقامة مؤسسات شكلية لا تمت إلى الديمقراطية بصلة ، وإلى حكم البلاد بموجب قوانين استثنائية (قوانين الطوارئ والأحكام العرفية...).

٢ - تفشي الفساد على نطاق واسع حتى أصبح رجال الأعمال شركاء في السلطة السياسية ويمارسون من خلالها، عمليات النهب المنظم للمال العام وتهريب الأموال إلى الخارج ، ما أدى إلى تجميد عمليات التنمية وشل قدرات الدولة عن تنفيذ برامج الإصلاح.

٣ - بروز دور الشباب في عملية التغيير وما أبدعه هؤلاء الشباب من أساليب باستخدام وسائل الاتصال الحديثة لتنظيم الجماهير وحشدتها قد أعطى هذه الهبات زخماً كبيراً ساعد على استمرارها وانتصارها في بعض المواقع .

إن العرض الذي قدمته في الدقائق القليلة الماضية يطرح السؤال التالي: إلى أين تسير هذه الانتفاضات وما هو المستقبل الذي ينتظرها؟ قد يكون من المبكر إعطاء إجابة شافية أو حاسمة على هذا السؤال في الوقت الحاضر، ولكن يمكن القول أن هذه الانتفاضات تمر بمخاض شديد الصعوبة بالنسبة لتحقيق الأهداف التي كانت وراء اشتغالها . وهي تواجه أخطاراً جدية تمثل في الآتي :

- خطر الاحتواء على أنواعه من جانب التدخلات الخارجية التي تتضح مناوراتها لدفع هذه الانتفاضات في مسارات تتسم مع مصالحها .

- خطر الثورات المضادة من جانب أنصار

الاجتماعي واتساع الهوة بين من يملكون ومن لا يملكون أو يملكون القليل، ما أدى إلى تخلخل في البنية الاجتماعية داخل كل بلد عربي. وزاد الطين بلة تضيق الهاشميين الديمقراطيين بعجز المؤسسات الديمقراطية، لاسيما البرلمانات عن الإسهام في إيجاد تلك الحلول لأن أكثريتها كانت تميل إلى جانب السلطات القائمة وتدافع عن سياساتها التي أثبت الواقع فشلها .

وإذا ما أضفنا إلى هذه اللوحة الكثيبة واقعاً ديمغرافيًّا تتميز به جميع البلدان العربية تقريباً، وهو أن عنصر الشباب يشكل غالبية السكان في هذه البلدان، وأن جميع الأزمات والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية تصيب هذه الشرائح الواسعة من المواطنين القادرين على الإنتاج والعاجزة عن الحصول على عمل يقيها خائلة العوز، أمكننا أن ندرك الأسباب الحقيقة لما شهدناه ونشهده من تحركات واحتجاجات جماهيرية .

إن ما جرى ويجري في البلدان العربية هو هبات شعبية تتدخل فيها المطالب الديمقراطية بالطالب الاجتماعية والوطنية السياسية . وإذا كانت هذه الهبات قد زعزعت الاستقرار في هذه البلدان فإن ذلك يمكن اعتباره حالة مؤقتة وفترة انتقالية لا بد أن تستقر خلالها الأمور حين تتبني مطالب المواطنين الذين كانوا عمامدها والذين قدموا الكثير من التضحيات في سبيلها .

إن هذا الواقع يقودنا إلى إبداء الملاحظات التالية :

- ١ - إن المطالب الشعبية التي حررت الجماهير هي مطالب متشابهة من حيث الأسباب فهي تتركز على الديمقراطية

كيف تستطيع البرلمانات أن تقوم بذلك بصورة ملموسة؟ تستطيع البرلمانات تحقيق ذلك من خلال:

١ - سن القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق المواطنين ومساواتهم أمامها، وتケفل حرية ممارستهم لهذه الحقوق دون تمييز، وتطوير القوانين والتشريعات لتكون ملائمة للتشريعات العالمية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان وقضايا النوع الجنسي، والحؤول دون إصدار أية تشريعات تمس بالحقوق الديمقراطية للمواطنين.

٢ - الحفاظ على استقلالية البرلمان عن السلطة التنفيذية والتي يمكن أن تتأمن من خلال:

• تحكم البرلمان في وضع ميزانيته وتحديدها، ومن ثم تسليمها للحكومة لتكون جزءاً من الميزانية العامة للدولة،

• من خلال تحكم البرلمان في تحديد واختيار أسلوب عمله.

• مسؤولية البرلمان الكاملة عن طاقم العمل الخاص به.

٣ - ممارسة الرقابة الفعلية الجادة على السلطة التنفيذية وممارساتها من خلال:

• اللجان البرلمانية واللجان الخاصة التي يحق للبرلمان تشكيلها لمعالجة مسألة خاصة أو طارئة.

• تفعيل أداء اللجان الخاصة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

• إنشاء مكاتب أو لجان لتلقي شكاوى المواطنين ومناقشة هذه الشكاوى مع ممثلي

الأنظمة المنهارة والتي لم تتم عملية تصفيتها نفوذاها وامتداداتها بعد، وهي عملية سوف تأخذ وقتاً ليس بالقصير.

• ثم الخطر المتوقع عن تباين وجهات النظر حول المستقبل، والذي بدأ ملامحه ظهر في الأفق نتيجة للتتنوع في الأفكار والانتماءات لدى مجرري الثورات، من جهة، وعدم الوضوح وضعف التجربة العملية في إدارة دفة الحكم، من جهة أخرى.

بعد كل ما تقدم نتساءل: ما هو الدور الذي تستطيع البرلمانات القيام به لتوفير وضمان الاستقرار الداخلي لبلدانها؟

إن البرلمانات، بوصفها مؤسسات تمثلية تدافع عن مصالح الشعوب ومطامحها ينبغي أن تلعب دور الترموتر في تحسين احتياجات الجماهير ونبضها والدفاع عن تلك الاحتياجات وتكرис ما تملكه من إمكانيات تشريعية ورقابية لتحقيق هذه الهدف على الوجه الأكمل.

انطلاقاً من ذلك فإن دور البرلمانيين العرب يجب أن يتجه أساساً إلى تكثيف الجهود الفعلية والمبادرات الرامية إلى تحصين المكتسبات الديمقراطية للشعوب العربية، وتدعم قيم البناء المؤسساتي لهذه الدول، ونشر قيم الديمقراطية والمساواة، وترقية مبادئ حقوق الإنسان، وترسيخ مرتکرات وأسس الحكم الرشيد، وإطلاق المبادرات الخلاقة للرفع من قدرات المرأة العربية والشباب العربي، كل ذلك في إطار عام ينطلق من برنامج توسيع الديمقراطية ونشر ثقافاتها، وإدماج المواطنين في إيجاد الحلول لكل مشاكل البلاد باستخدام الآليات والأدوات التي يتيحها لهم وضعهم القانوني كمشرعين ومراقبين.

التعاون الإقليمي بين البرلمانات وسيلة ناجعة من أجل العالم العربي

في الظروف العالمية الراهنة التي تتميز بتنامي العولمة، وتحرير التجارة، وسيطرة اقتصاد السوق، والانفتاح، وتوسيع التبادل التجاري، والسعى لنشر الديمقراطية وترسيخها، وحماية حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والسعى لإقامة حوار بناء بين الثقافات والحضارات، يلعب التعاون الدولي دوراً حاسماً في بناء العلاقات بين الدول من جهة، وفي تطوير البلدان النامية والأقل نمواً في مختلف الميادين.

على مدار التاريخ، كانت مشاركة البرلمانات في الشؤون الدولية محدودة. وهذا ليس بغريب حيث كانت تلك الشؤون تقتصر إلى حد بعيد على علاقات البلد بغيره من البلدان، والتي كانت تتولاها السلطة التنفيذية عبر قنوات دبلوماسية يغلب عليها طابع السرية. وبطبيعة الحال، لعبت العديد من البرلمانات دوراً مهماً في التصديق على الاتفاقيات التي نشأت عن هذه الجهود الدبلوماسية، لكن دورها – في الحقيقة – لم يتعد ذلك، اللهم إلا في عدد قليل من البلدان. ومع حلول القرن العشرين، حدث تغيير مهم ذو شقين:

الشق الأول: ما شهدته هذا القرن من ميلاد التعاون الدولي أو التعاون متعدد الأطراف. وانطلاقاً من اعتماد البلدان بعضها على بعض، أنشأ المجتمع الدولي عدداً كبيراً من المنظمات الدولية، واكتسب هذا التوجه تأييداً واسع النطاق، وثمة منظمات إنساني تقريباً، منها:

الحكومة خلال الجلسات.

● الاستجوابات والأسئلة البرلمانية لأعضاء الحكومة، أو للحكومة ككل، حول كل القضايا التي تواجهها البلاد ويشكو منها المواطنون.

● طلب المصادقة على التعيينات في السلطة التنفيذية، لا سيما في المراكز الحساسة التي لها علاقة بقضايا أمن المواطنين، والممارسات الديمقراطية والمعاشية.

● ممارسة الرقابة على السياسة الأمنية للحكومة.

● التدقيق في الميزانية والرقابة المالية، وخصوصاً مراقبة النفقات الحكومية والتأكد من أن هذه النفقات تصرف في المجالات التي حددت لها، وكذلك مراقبة الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأخرى التي غالباً ما تكون مرتعاً للمفساد وشراء الذمم.

● سن التشريعات الواضحة لمكافحة الإرهاب، بشكل لا يركز على الحماية والأمن فحسب بل يعالج كذلك جذور الإرهاب، والحرص على توازن تشريعات مكافحة الإرهاب بصورة سليمة بين متطلبات الأمن وتمتع المواطنين بالحقوق المدنية والسياسية.

● المساهمة في تسوية النزاعات التي قد تتشعب داخل المجتمع من خلال الحوار والوصول إلى تسوية مرضية بين أطراف النزاعات.

● التعاون مع منظمات المجتمع المدني بكل أطيافها وشاركتها في اقتراح الحلول للمشاكل التي تواجهها البلاد.

ثانياً - وفي الجلسة الختامية للورشة التي الأستاذ بوشكوح المداخلة التالية حول موضوع:

واعتماد بعضها على بعض. ذلك أن الأعمال الموجهة من جهات خارجية متعددة إلى حكومة وشعب دولة ما، قد تؤثر في حياة الناس ورفاهيتهم في هذه الدولة، لاسيما فيما يتعلق ب المجالات البيئية، والصحية، وأمن الدولة، والهجرة، والنشاط الإجرامي، والتهرب الضريبي. ولن ينتج عن هذه الظاهرة، التي تناولت بشكل كبير على مدار العشرين سنة الأخيرة، سوى تعزيز اعتماد البلدان بعضها على بعض.

وليس خافياً ما ينجم عن ظاهرة العولمة من تأثير في استقلالية الحكومات التي تتلاشى سلطتها شيئاً فشيئاً أمام القوى والمؤسسات العالمية وكذلك الشأن بالنسبة إلى الحكومات التي ترغب في جذب الاستثمارات الدولية وإتاحة فرص العمل لمواطنيها، حيث تمثل القيود التي تضعها القوى الاقتصادية العالمية والأسواق الدولية هاجساً أمامها عند رسم السياسات الاقتصادية الداخلية.

وليس من شك في أن لهذه التطورات آثار ضمنية تعكس بالسلب على مسيرة الديمقراطية إذا ما قيمه أكثر المؤسسات ديمقراطية على مستوى الدولة، إذا كانت غالبية القرارات المهمة بالنسبة إلى حياة المواطنين، وتمس أمنهم، يتم اتخاذها خارج حدودها أو من قبل مؤسسات دولية لا تخضع لآية رقابة أو مساعدة ديمقراطية؟

ومن المفروض أن يكون للبرلمانات في هذا المصمار دور واضح وملموس. وإذا كان دور البرلمانات في هذا الميدان ثانوياً، ومعدوماً أحياناً قبل أن يشهد العالم التطورات التي أشرت إليها بسبب أن مقاليد شؤون جميع العلاقات الدولية كانت بيد السلطة التنفيذية، فإننا نجد اليوم أن الحدود

نظمات حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية، وسياسات التوظيف، وتحرير التجارة، وعقد الصفقات المالية، والمعايير البيئية، وغيرها... وتعتبر هذه المؤسسات منتديات دولية للتفاوض يتبني فيها ممثلو الحكومات القرارات والمعاهدات ولكن يغيب عنها الغالبية العظمى من البرلمانات التي تدعى فقط إلى التصديق على الاتفاقيات وإقرار القوانين وتعديلها.

الشق الثاني: ما شهدته القرن العشرين أيضاً من ظهور التكامل الإقليمي لأسباب عدّة، يأتي في مقدمتها أن البلدان كانت تواجه إلى الوحدة للتغلب على الصراعات التاريخية، وتأمين الاستقرار والسلام الإقليميين، وقد توافر لديها افتتان بـأن (في الاتحاد قوة) وأن الأمم المتحدة لا محالة ستؤول إلى (مجتمعات)، ومن ثم تكونت لديها الرغبة في اتخاذ قرارات جماعية محددة تعزّزها وتبني إطاراً متجانساً لحياة مجتمعاتها. ومن هنا، قررت الدول أن تعمل تدريجياً على دمج أسواقها واقتصادياتها ومكوناتها الأخرى، مع وضع مبدأ اللامركزية في الاعتبار و الذي يفضل بموجبه معالجة مسائل معينة على المستوى الوطني وليس على مستوى المجتمعات.

وقد صاحب هذه الخطوة دائمًا نقل سلطات اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الناس بعيداً عن العواصم ورقابة البرلمان الوطني. وقد تسبب هذا الوضع في مشكلات خطيرة تختلف عن المشكلات التي نشأت بسبب ظهور التعاون الدولي.

ويخطئ من يظن أن مهمة البرلمانات قد أصبحت أسهل لمجرد أننا نعيش اليوم في عالم يتزايد فيه التعاون والوثيق بين الدول

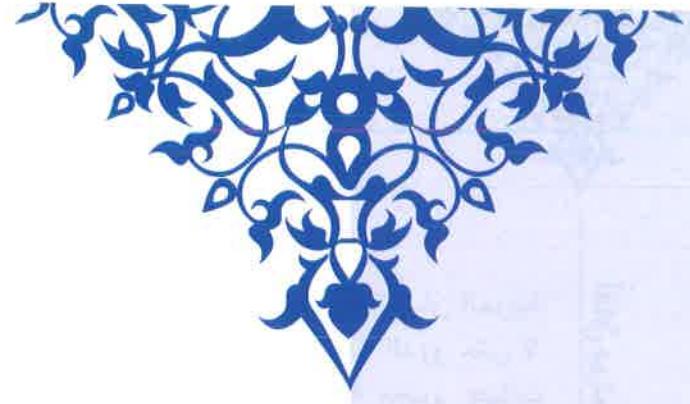
- يكون على دراية واسعة بسياسات الحكومة وموافقها التفاوضية ومزوداً بخلفياتها
 - يتوافر لديه التنظيم والموارد الالزمة لاسيما الخبرة المتطلبة لأعضائه في اللجان المتخصصة
 - إفساح الطريق أمامه للمناقشة مع الوزراء والمفاوضين، وبذلك يعبر للحكومة عن آرائه السياسية (رغم أنها غير ملزمة بالضرورة من الناحية القانونية).
 - يكون أعضاؤه ضمن الموفودين إلى المنظمات الدولية.
- وثمة أربعة مجالات أساسية يمكن للبرلمانات، و يجب عليها، أن تتبع المفاوضات الدولية بحكوماتها حولها، وهي :
- ١ - حقوق الإنسان
 - ٢ - المساواة بين الرجل والمرأة
 - ٣ - التنمية
 - ٤ - عمليات التكامل الإقليمي
- في جميع هذه المجالات الأربعة يجب أن تعمل البرلمانات على خطين متوازيين :
- الأول:** التأكد من أن أية اتفاقيات تعقد بين حكوماتها وحكومات البلدان الأخرى تسجم مع روح الاتفاقيات الدولية، لاسيما تلك المعتمدة من جانب الأمم المتحدة، والإعلانات العالمية بخصوص هذه المجالات، والإسراع بسن التشريعات الوطنية التي تسهل المصادقة على تلك الاتفاقيات.
- الثاني:** ممارسة الرقابة على الحكومات في مجال تنفيذ بنود تلك الاتفاقيات والحرس
- تتهاوى بين الشؤون الوطنية الداخلية والأخرى الدولية. ولهذا يجب على البرلمانات أن تضع النشاط في مجال علاقات الخارجية في بؤرة اهتماماتها. وقد حدد المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات، الذي عقد في نيويورك عام ٢٠٠٠، خطة طريق لعمل البرلمانات في هذا المجال تتضمن ما يلي:
- يجدر بالبرلمانات أن تحدد أبعاد الدور الذي يناظر بها (على ساحة التعاون الدولي) على الصعيد الوطني، وذلك باتباع الآتي:
- التأثير في سياسات بلدانها المتعلقة بنشاطات الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية للتفاوض.
 - متابعة سير هذه المفاوضات ونتائجها.
 - التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات التي توافقها الحكومات، حينما يشترط الدستور ذلك.
 - المساعدة الفعالة في توفير الآليات الالزمة لتطبيق هذه المعاهدات والاتفاقيات.
- إن ذلك لا يعني أن البرلمانات تسعى إلى الاستئثار بحق التفاوض الذي يبقى إحدى مهام الحكومات، ولكن البرلمانات تطلب بأن يتسع لها الإطلاع على كيفية سير المفاوضات، وإيجاد آلية تمكّنها من إيصال وجهة نظرها إلى الحكومات حول هذه المفاوضات. ولكي يتمكن أي برلمان من الإدلاء بدلوه في الشؤون الدولية يجب أن :
- يكون لديه أساس قانوني واضح ينطلق منه إلى المشاركة في الشؤون الدولية

جداً ويعزز دورها الوطني. والبلدان العربية بحاجة ماسة إلى تفعيل هذا الدور حتى لا تبقى مؤسساتنا التشريعية مجرد هيئات تناقض وتتصادق على ما يأتيها من السلطات التنفيذية، وبالتالي فإن هذا الدور يشكل نقلة نوعية في عمل البرلمانات ويفتح أمامها آفاقاً أرحب في توثيق علاقتها بشعوبها.

على أن تكون منسجمة مع المبادئ التي تكرسها من جهة، وخدمة مصالح شعوبها من جهة أخرى.

ولا شك أن هذا الدور الجديد للبرلمانات في مطلع القرن الحادي والعشرين يضع هذه المؤسسات التمثيلية أمام مسؤوليات كبيرة





من التقنية إلى التكنولوجيا السياسية

إن العديد من الاقتصاديين يربطون تقدم الأمم بتنمية التقنيات الحديثة التي حسب رأيهم تغير حياة البشر وحاجياتهم ونظرتهم للحياة. فالتقنيات تساعدهم على العيش في المدن الكبرى والعنوية بالأرض في الريف وتمنحهم سلوكاً اجتماعياً متفاعلاً وتحلق لديهم العديد من المشاكل والطموحات المتنوعة. ونستطيع القول بأن التقنيات تحمل في كل لحظة وجه المجتمع وحسب تعريف بعض الأخصائيين فإن النظام الاقتصادي يحتوي على ثلاثة عناصر:

- البواعث التي تحكم تسييره.
- الإطار القانوني والاجتماعي.
- التقنيات التي يرتكز عليها.

وقد أراد هؤلاء أن يوضحوا بهذا التعريف أن مختلف الحضارات البشرية، وكذلك الأنظمة التي تكونها مطبوعة بتقنيات ملائمة لظروفها بفضل التقنيات وأختلاف طرق استعمالها.

بقلم:
أحمد العبيدي
مدير العلاقات الدولية
في مجلس النواب
التونسي

كل عملية في «سلسة الإنتاج» حيث تخفف الأشغال في قلب عمليات بسيطة متتابعة. وفي مثل هذا الإطار للنشاط تؤثر التقنيات كثيراً على تنظيم العمل وسيره (تقسيم العمل). ومثل الآلة، فإن التقنيات تتطلب تكلفة حتى في صورة ما لم يقع استعمالها لأنه يجب التخفيض من هذه التكاليف. وهي لا تكون نافعة إلا انطلاقاً من نسبة تشغيل موحدة مع برنامج تمويلات، وتتطلب الحفاظ على نشاط متواصل أكثر مما يمكن (نسبة التعاقب). قادر على تحسين واستعمال طاقة إنتاج الأسس الموجودة بحد أقصى.

ويجب الإشارة في سياق هذه الأفكار إلى أن طاقة إنتاج ضعيفة جداً تسبب في أجحاد وعيوب في الصنع وتتكاليف إضافية وقلة الربح بينما تسبب طاقة إنتاج مرتفعة جداً أحياناً في البطالة والعديد من التكاليف الزائدة ويظهر حينئذ أن للتقنية تأثير كبير لتحسين طاقات الإنتاج ومنهجية العمليات الضرورية للصنع.

مدلول التقنية

نستطيع أن نعرف التقنيات كمجموع الخطط العملية المتعلقة بالعمل لربح الوقت وتطور الإنتاج وتحسين العمل الإنتاجي وصنع أجهزة صالحة لتطور اقتصاد البلدان. وتحدد التقنيات شكل استعمال بعض الوسائل بغية هدف الإنتاج وهذا المصطلح يمكن أن يستعمل لمعنى مجموع خطط لفن ما.

وفيما يخص هدف الإنتاج فإن التقنية ترتبط بنمو الاقتصاد وببرمجة نشاط المؤسسة وتؤثر على التنظيم وتحطيم العمليات الواجب القيام بها حالياً فإن حقل نشاط التقنية تطور ليمس التنظيم والتصرف. وفي هذا السياق فإن التطورات الفنية للتصرف تدمر ضمن

التقنيات في الاقتصاد القطاعي

لا يعرف الاقتصاد القطاعي إلا تقنيات بدائية وروتينية. ويتطلب التطور التقني زيادة حجم التمويلات وتطوير المعلومات. وهذا الشرط يتعارضان تقريباً مع ظروف احتلال الأمن ومردودية نظام الإنتاج. وينطوي الاقتصاد القطاعي المنغلق في حد ذاته على تخلف وراثي ومزمن، وهو يعطي للإنسان مكانة أحسن وقيمة أكبر في المجتمع سواء على نطاق الفنين أو العاملين بصفة عامة في الوسط الخاص.

التقنية في الاقتصاديات المصنعة (رأسمالية وأشتراكية)

يوجد اختلاف جوهري بين النظائر إذ يركز النظام الرأسمالي أساساً على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بينما يتركز النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية مع عدم اعتبار المجهود الخاص وتأثيره على الوسط الاجتماعي. ومع ذلك فإنه من المهم الإشارة إلى أن النظائر يختصان باستعمال التقنيات الحديثة ويسبان بهذه الطريقة في خلق تجمعات سكنية هامة تتطلب بدورها تمية الإنتاج لأنها تمثل في آن واحد مورداً لليد العاملة وسوقاً للمنتوجات.

وهي وقت ومكان معينين واعتباراً لمختلف المعارف الحاصلة فإن التقنيات الإنتاج المتقدمة يمكن أن يتم اكتسابها بصفة واضحة والإلام بالوسائل المستعملة مما يسهل القيام بمختلف العمليات على أحسن وجه.

وشكل عام فإن مفعول الآلية قسم أعمال الإنتاج إلى عمليات بسيطة ومتكررة وقى بهذه الطريقة التقنيات، وبطبيعة الحال تدخل

بالنسبة للبحث العلمي صلة مختلفة وهذا يمثل من جهة أخرى السبب الذي نتحدث من أجله عن سياسة البحث والذي يجعل التقنيات والعلوم يتقاريان من بعضهما أكثر من أي زمان سالف.

مدول التكنولوجيا

إن إدخال التكنولوجيا أجبر الفنيين المكلفين بمختلف الأعمال على خلق طرق علمية لدراسة هذه الأعمال الخاضعة حتى الآن للمذهب التجاري وخلق الأساليب الجديدة المستوحاة من الاكتشافات الأخيرة للعلوم العامة. وهكذا فإن التكنولوجيا تستعمل في آن واحد أساليب العلوم الفيزيائية والطبيعة إضافة إلى الإدارية كما هي الحال الآن. وهي تستعمل أولاً ترتيباً متطرضاً أكثر مما يمكن للإنتاج وللأساليب المستعملة، ثم تشرع بعد ذلك في دراسة انتقادية لكل خطة بإدخال القوانين العلمية في هذا المجال.

و غالباً نفهم التكنولوجيا كعلم صنع الأجهزة وهي علم واسع جداً وحديث نسبياً، وقد أعطى سابقاً نتائج هامة قادت إلى تحقيق تطورات كبيرة. ونستطيع أن نلاحظ أن مختلف الصناعات قد خضعت لمناهج تجريبية تنتقل من «المختصين إلى المترددين» خلال السنوات الطويلة للمترددين بصفة الأعمال اليومية ويارغامهم على عقلنة الاستعمالات المختلفة فإن مختلف خطط إعداد المشاريع وقع تصمييمها على هيئة مدرورة لكي تصبح علوماً تطبيقية بأتم معنى الكلمة. وهي علم تطبيقي أساساً وتمثل اليوم قاعدة للتعليم الفني وتسمح دراستها بإعطاء مستفيضها مجموعة من المعارف المعينة الواضحة عن صيتها.

ويستعمل البعض أحياناً عبارة «تكنولوجيا» للتدليل عن الأساليب الأكثر إعداداً وتكاملاً

تقنيات الإنتاج، ويجب أن يتوقع برنامج توسيع المؤسسات إقامة عمليات مبرمجة تخصل المنافذ (حجم الإنتاج والنظام اللازم) ولهذا انعكاس على الإمكانيات وتكليف التزويد وترويج المواد باعتبار المنافسة الموجودة على المستوى القومي والدولي. ومثل هذا الشكل المتداول للعمليات يفترض أن المؤسسة تمتلك وسائل قادرة على تحديد مردودية مختلف الافتراضات المأهولة لنجاح الخطة. ومرة أخرى يجب أن تلجأ إلى تكوين مركز نموذجي للتقنيات بغرض حل المشاكل الجديدة.

وتختلف التقنيات الحديثة عن التقنيات القديمة إلى حد لا يمكن فيه المقارنة لأنها ترتكز على العلوم الحديثة والصحيحة للطبيعة.

وقد رأى بعض المختصين أن الصحيح هو عكس ذلك: فالفيزياء الحديثة كاختبار تتوقف على معدات تقنية وترتبط بتطور صنع الأجهزة. وهذه العلاقة المشتركة للتقنية والفيزياء مطلوبة فعلاً. ومع ذلك فإن التنمية التي تحدد التقنيات الحديثة لا تمتد إلى إنتاج بمعنى التقنيات المعروفة دفعاً جديداً.

ويمثل الكشف الذي يحدد التقنية الحديثة يتم بواسطته تسخير الطبيعة لتقديم طاقة تستخرج وتقدس بغرض القيام بعمل محدد. ويكون جواهر التقنيات الحديثة من هذا الصنيع في البحث الذي يجعلها تستوجب استعمال العلوم الصحيحة للطبيعة. وهكذا يظهر المظاهر الأولى للتقنيات الحديثة التي تقتبس من العلوم الطبيعية التطبيقية.

وهذا المظاهر يمكن دعمه وقتاً طويلاً ما لم نجد الوسائل الكافية والملائمة لمختلف الحلول وكذلك ما لم نكتشف المصدر الأساسي للعلوم الحديثة وجواهر التقنيات العصرية أيضاً. ونستنتج من هذا أن التقنيات الحديثة لم تعد تشبه في شيء التقنيات الأولية. وهي تدعم

برنامج يمزج «العلوم» و «التقنيات» وفي مثل هذا السياق تندمج التكنولوجيا تدريجياً في الحقل السياسي لأنها تتدخل بصفة جلية في الهيكل الاجتماعي وتقويم تأثيراته.

وهكذا يطرح بوضوح المشكل الأساسي للتأثيرات المتوقعة لبرنامج تكنولوجي يرتكز على الصناعة أو على المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار مسبقاً تغيير بعض الهياكل. ويجب الإشارة في خضم هذه الأفكار إلى أن «التكنولوجيا التحديدية» تعتبر تطوراً بدلاً عن «تصور» يشير إلى دراسة تقييم للمجهودات المحتملة لبرنامج تكنولوجي وهذه التأثيرات يمكن أن تكون متعددة: اقتصادية وسياسية واجتماعية وذات تأثيرات على الإنسان والمحيط والمجتمع.

إن تركيز «التكنولوجيا التحديدية» في النظام السياسي للحكومة الفيدرالية الأمريكية على غرار «معهد التكنولوجيا التحديدية» - الذي تأسس في أكتوبر ١٩٧٢ في صلب الكونغرس - يمثل ثالث معهد جديد تم بعثه خلال قرنين من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مؤسسة هامة تساهم في تطور هذا البلد بعد دائرة المحاسبات. وتبقى مهام وسير هذا الهيكل غير دقيقة، فهو يلعب دوراً هاماً في تقييم ومراقبة التمويلات في الميادين الحية (الطاقة، الصناعات الغذائية، النقل) وهذا الهيكل يمثل للكونغرس وسيلة تسمح له بمراقبة السلطة التنفيذية التي كانت تحتكر الخبرة في كل الميادين العلمية والسياسية.

ولكي تكون أكثر وضوحاً فإنه من الأجرد في هذا الإطار استعمال عبارة «تكنولوجيا دقيقة».

وتتنوع التكنولوجيا أكثر فأكثر للخروج عن دائرة معرفة الفنيين وت تكون من شبه نظام ذي مقتضيات متزايدة إلى حد أن نظام سيرها أصبح هدفها الأساسي ويجب كذلك أن نلاحظ بأن تقسيم المؤسسات التقنية وواجباتها يتماشى على نفس المستوى مع تعقيد البرامج التكنولوجية زيادة عن كونه يدعو إلى تحليل المقاييس وحقيقة الهيكل الاجتماعي الذي تتطبق عليه التكنولوجيا وتجلب التفاعلات المتعددة تفنيداً للتقديرات المؤهلة وترجع سير وضبط البرامج التكنولوجية غامضاً ومتقلباً.

التكنولوجيا السياسية

يظهر من الآن فصاعداً وبصورة صارخة ابتداء من الحرب العالمية الثانية بأن التكنولوجيا تندمج أكثر في الحياة اليومية والقومية وتدخل كتطور معقد وتغير مجموع استعمالات التجهيزات التنموية وهي لا تمثل استبداً بسبب مضاعفة العناصر الفنية وسيرها الخاص (مع كل التفاعلات المحتملة). ويقود التفكير العملي في مضمونه الأمريكي إلى كشف تطور علم الدلالة المرافق للتغيرات الاجتماعية.

ويتضح اليوم أن الحديث عن «التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية يقود نحو معرفة





تقارير

اجتماعات

الجمعية ١٢٤ للاتحاد البرلماني الدولي



في الفترة ما بين ١٥-٢٠/٤/٢٠١١ انعقدت في مدينة بناما اجتماعات الجمعية الرابعة والعشرين بعد المائة (Assembly) للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعات الدورة الثامنة والثمانين بعد المائة للمجلس الحاكم (Governing Council) في الاتحاد. وشاركت في هذه الاجتماعات وفود برلمانية تمثل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. كما حضر الاجتماعات بصفة عضو مشارك ومراقب ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، ورابطة البرلمانيين الناطقين بالفرنسية، والبرلمان الأوروبي ... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تقدم فيما يلي عرضاً لأبرز وقائع اجتماعات بناما، ولنشاط الوفود العربية المشاركة فيها، وكذلك لأهم ما تمخض عن الاجتماعات من قرارات وتوصيات.

أطر قانونية وتشريعات خاصة من شأنها العمل على مشاركة المرأة في الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما تحدث عن أن اجتماع الجمعية الـ ١٢٤ يشكل فرصة ممتازة للتقارب والجمع بين البرلمانيات في الوقت الذي نجد فيه نقلة نوعية في القوة الاقتصادية والسياسية مع ظهور الأسواق الجديدة الأكثر مرنة من الأسواق السابقة.

وастمع المشاركون في جلسة الافتتاح بعد ذلك إلى كلمة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ثيو غورياب الذي أعرب عن شكر الاتحاد البرلماني الدولي لجمهورية بنما على استضافة هذا المؤتمر، مستذكراً ما قامت به البلاد من نضال شديد من أجل الحصول على حقوقها الكاملة على أراضيها الخالبة. وقال إن الشعب البنمي «حفر تاريخه على وجه الأرض» في إشارة إلى التضحيات التي قدمتها بنما وشعوب منطقة الكاريبي في سبيل إنجاز (قتاه بنما) وتحقيق تقارب الشعوب والبلدان.

كما طالب غورياب برلمانيات العالم بالمساهمة في إنجاح قضية الاجتماع الأساسية والتي تتمحور حول المحاسبة البرلمانية وتحقيق مطامع الشعوب، مؤكداً أن الأحداث التي شهدتها العالم منذ مطلع هذا العام أعتبرت عن «غليان بعض الشعوب» في العديد من المناطق في العالم. وتحدث عن الدور الكبير الذي لعبه الإعلام الإلكتروني في حل هذه الأزمات. فعلى سبيل المثال نجد أن الانترنت قد شكل أداة سياسية هامة لمناداة الشعوب بالحرية والمطالبة بحقوقها.

وأعرب عن الأسف حيال تحول ما بدأ بتغيير عفوياً عن المطالبات الشعبية إلى عنف دموي كبير مارسته بعض الأنظمة.

جلسة الافتتاح

جرت جلسة افتتاح الجمعية الـ ١٢٤ للاتحاد البرلماني الدولي في المركز الدولي للمؤتمرات في العاصمة باناما تحت رعاية، وبحضور رئيس جمهورية باناما ريكاردو مارتينيلي. وكان أول المتحدثين في جلسة الافتتاح رئيس الجمعية الوطنية البنمية خوسيه مونوزمولينا الذي أعرب عن ترحيب بلاده بضيوفها المشاركين في أعمال الجمعية الـ ١٢٤ للاتحاد البرلماني الدولي وفخرها باستضافة اجتماعات هذه الجمعية. وقال مونوزمولينا في كلمته أن الديمقراطية الحديثة لن تتحقق إلا من خلال تمثيل برلماني صحيح ومن خلال التنمية المستدامة، مشدداً على أن الدول الديمقراطية هي التي تحفظ السلام وتدافع عن حقوق الإنسان. وأكد أنه عندما تكون البرلمانيات فاعلة ونشطة تكون على علاقة قوية بشعوبها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الديمقراطية البرلمانية هي قوة ديناميكية لا يزال أمامها طريق طويل للوصول إلى أهدافها.

ثم ألقى رئيس الجلسة الـ ٦٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة جوزيف ديس كلمة أكد فيها أهمية التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في جعل القرارات الدولية أكثر شفافية، إذ أن أمام الأمم المتحدة وجمعيتها العامة دوراً مركزياً لكي تلعبه في تبسيط تعقيدات هذا العالم الجديد للوصول إلى بناء حكومي نموذجي أكثر فعالية وافتتاحاً. وأضاف يقول: «إننا نرى في المنظمة أن العالم اليوم بحاجة ماسة إلى نظام يتعلن بحسن الإدارة العالمية كنظام شامل ومتقدم». ورأى ديس أن ذلك يتطلب أيضاً من البرلمانيين إيجاد

منع العنف الانتخابي وتحسين المراقبة الانتخابية وضمان الانتقال السلس للسلطة.

(اللجنة الدائمة الأولى للسلام والأمن الدوليين)

٥ - دور البرلمانات في ضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي والتغيير demografique.

(اللجنة الدائمة الثانية للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة)

٦ - الشفافية والمساءلة في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية.

(اللجنة الدائمة الثالثة للديمقراطية وحقوق الإنسان)

٧ - إقرار المواضيع التي ستناقش في الجمعية ١٢٦ وتعيين المقررين.

٨ - تعزيز الإصلاح الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة، بما في ذلك شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

دراسة الطلبات الخاصة بإدراج بند طاري في جدول أعمال الجمعية ١٢٤

كان أمام الجمعية ١٢٤ ثلاثة طلبات لإدراج بند طاري في جدول الأعمال، وذلك على النحو التالي:

الأول - طلب تقدمت به الباكستان تحت عنوان:

«الدعوة لعمل عالمي ملح لمساعدة اليابان التي ضربها زلزال تسونامي ولمنع تأثير الكارثة على المنطقة بأسرها».

الثاني - الطلب الفنزويولي تحت عنوان:

«العمل البرلماني لتعزيز حق الشعوب في تعزيز المصير في إطار القانون الدولي».

وأشار إلى أن التطور في جميع المجالات قد قدم فوائد وفرصاً عديدة، إلا أن العالم اليوم يواجه تحديات لا يمكن للدول المنعزلة أن تحلها.

ثم أعلن رئيس جمهورية بنما ريكاردو مارتينيلي افتتاح أعمال الجمعية ١٢٤ في كلمة أكد فيها أهمية الديمقراطية في تقديم الدول وتحقيق الديمقراطية والعمل على تحسين حياة الشعب، مشدداً على دور برلمانات العالم في هذا الشأن.

وقال مارتينيلي في كلمته إن بلاده دفعت ثمناً غالياً لتحقيق نظام ديمقراطي، مبيناً أن المحافظة عليه وعلى استمراريته قد كلفها الكثير.

وأضاف السيد رئيس الجمهورية أن بنما تسعى بكل ما أوتيت من قوى للدفاع عن نظامها الديمقراطي، وأشار إلى أن لدى بنما برلمان تفخر به وتعتز، لاسيما أنه يمثل كل أطياف المجتمع وشرائح الشعب، مشدداً في الوقت نفسه على دور الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز الديمقراطية ونشرها في العالم، مؤكداً أن من أهم مهام البرلمانات العمل على تحسين حياة الشعب.

جدول أعمال الجمعية الرابعة والعشرين بعد المائة

١ - انتخاب رئيس ونواب الرئيس للجمعية ١٢٤ .

٢ - دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند طاري في جدول أعمال الجمعية .

٣ - مناقشة عامة حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم في إطار الموضوع العام : «المساءلة البرلمانية : الاستجابة لمطامع الشعب».

٤ - توفير إطار تشريعي يهدف إلى

٣ - دراسة البند الرابع من جدول أعمال الجمعية:
 «توفير إطار شريعي يهدف إلى منع العنف الانتخابي وتحسين المراقبة الانتخابية وضمان الانتقال السلس للسلطة»
 وتضمنت الدراسة:
 أ - تقديم التقرير ومشروع القرار اللذين أعدهما المقرران، ومناقشتهما:
 ب - تحضير مشروع القرار وتبنيه.
 ج - تعيين مقرر للجمعية ١٢٤
 ٤ - التحضير للجمعية ١٢٦:
 أ - اقتراحات لمواضيع تدرسها اللجنة
 ب - اقتراحات لاختيار مقررين اثنين
 ٥ - انتخابات مكتب اللجنة الدائمة الأولى.
 ناقشت اللجنة بنود جدول أعمالها في ثلاثة اجتماعات. وشكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حول البند الرابع من جدول أعمال الجمعية. وفي الاجتماع الثاني ناقشت مشروع القرار المقدم من لجنة الصياغة وعيّنت مقرراً لتقديم المشروع إلى الجلسة الختامية للجمعية. وفي اجتماعها الثالث افترحت موضوعاً للدراسة في الجمعية ١٢٦ التي ستعقد في كمبالا (أوغندا) ربيع عام ٢٠١٢، وذلك تحت العنوان التالي:
 «تطوير ممارسة الحكم الرشيد كوسيلة لتدعم السلام والأمن: استخلاص الدروس من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»
 كذلك انتُخبت اللجنة في اجتماعها الثالث أعضاء مكتبه الجديد الذي أصبح على النحو التالي:
 رئيس اللجنة: السيد تشاو دوربي (بنغلاديش، ممثلاً عن مجموعة آسيا

الثالث - الطلب المشترك المقدم من قبل أندونيسيا، إيران، نيوزيلندا تحت عنوان:
 «تعزيز الإصلاح الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة، بما في ذلك شمال إفريقيا والشرق الأوسط».

وعند بدء المناقشة في الجمعية أعلنت فنزويلا سحبها لطلبتها الخاص لصالح الطلب المشترك. كما أعلن الوفد الباكستاني سحب طلبه بعد الاتفاق في لجنة التسيير على إصدار بيان باسم الجمعية حول دعم اليابان في معالجة آثار زلزال تسونامي الذي تعرضت له. وبذلك بقي طلب واحد هو الطلب المشترك المقدم من أندونيسيا، إيران ونيوزيلندا، ففاز بالإجماع وأحال إلى لجنة صياغة لوضع مشروع قرار حوله يعرض على الجلسة الختامية للجمعية.

اجتماعات اللجان الدائمة

وفقاً لأحكام المادة ٢/١٥ من النظام الأساسي للجمعية Assembly قامت لجنة الدراسة الدائمة بمناقشة البنود الثلاثة الأساسية (٦-٥-٤) في جدول أعمال الجمعية، وفقاً لختصاص كل منها، وذلك على النحو التالي:

I - لجنة الدائمة الأولى لجنة السلام والأمن الدوليين:

جدول الأعمال:

- ١ - إقرار جدول الأعمال
- ٢ - الموافقة على التقرير المقدم بخصوص الدورة التي عقدت في بانكوك أيام ٢٨ و ٢٩/٣/٢٠١٠.

في اجتماعها الثاني وعيّنت مقرراً لتقديمه إلى الجمعية في جلستها الختامية. وفي اجتماعها الثالث اقترحت الموضوع التالي ليكون موضوع النقاش الأساسي في اجتماعها في كمبالا (أوغندا) في إطار الجمعية ١٢٤ (ربيع ٢٠١١): «إعادة توزيع السلطة وليس الشروة فقط: التحكم بجدوالي الأعمال العالمية» كذلك قامت اللجنة في اجتماعها الثالث بانتخاب أعضاء مكتبها الجديد الذي أصبح على النحو التالي: رئيس اللجنة السيد صالح الحسيني (السعودية) ممثلاً للمجموعة العربية النائب الأول للرئيس السيدة بد كوتيني (من إيطاليا) ممثلة المجموعة ١٢+ وتمثلت المجموعة العربية فضلاً عن رئاسة اللجنة بنائب رئيس احتياطي هو السيد وصفي رواشدة من الأردن.

III - اللجنة الدائمة الثالثة، لجنة الديمقراطيّة وحقوق الإنسان

جدول الأعمال

- ١ - إقرار جدول الأعمال
 - ٢ - الموافقة على التقرير المقدم بخصوص الدورة التي عقدت في بانكوك أيام ٢٨ و ٢٩ / آذار - مارس / ٢٠١٠
 - ٣ - دراسة البند الخامس في جدول أعمال الجمعية: «الشفافية والمساءلة في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية»
- وتتضمن الدراسة:
- ١ - تقديم التقرير ومشروع القرار اللذين أعدهما المقرران، ثم مناقشتها
 - ب - تحضير مشروع القرار وتبنيه
 - ج - تعيين مقرر للجمعية ١٢٦
 - ٤ - التحضير للجمعية ١٢٧
- أ - اقتراحات لمواضيع تدرسها اللجنة
- ب - اقتراحات لاختيار مقررين اثنين
- ٥ - انتخابات مكتب اللجنة الدائمة الثانية.

والباسيفيك). النائب الأول للرئيس: السيد كويروغ (من الجتنين). وتمثلت المجموعة العربية بنائب رئيس أصيل هي السيدة سميرة ببناني (من المغرب) ونائب رئيس احتياطي هي السيدة روسان (من الأردن).

II - اللجنة الدائمة الثانية، لجنة التنمية المستدامة والمتمويل والتجارة

جدول الأعمال:

- ١ - إقرار جدول الأعمال
- ٢ - الموافقة على التقرير المقدم بخصوص الدورة التي عقدت في بانكوك أيام ٢٩ و ٣١ / آذار - مارس / ٢٠١٠
- ٣ - دراسة البند الخامس في جدول أعمال الجمعية:

دور البرلمانات في ضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي والتغير المناخي في

وتضمنت الدراسة:

- أ - تقديم التقرير ومشروع القرار اللذين
- ب - تحضير مشروع القرار وتبنيه
- ج - تعيين مقرر للجمعية ١٢٦
- ٤ - التحضير للجمعية ١٢٧

أ - اقتراحات لمواضيع تدرسها اللجنة

ب - اقتراحات لاختيار مقررين اثنين

٥ - انتخابات مكتب اللجنة الدائمة الثانية.

ناقشت اللجنة بنود جدول أعمالها في ثلاثة اجتماعات، وشكلت لجنة صياغة أعدت مشروع قرار حول البند الخامس من جدول أعمال الجمعية، ناقشته وأقرته

الأربعاء الواقع في ٢٠ / نيسان -أبريل/ ٢٠١١ . وبدأت الجلسة بعرض تقارير اللجان الدائمة الثلاث ومشاريع القرارات التي أعدتها حول البنود الثلاثة الأساسية في جدول أعمال الجمعية ١٢٤، وكذلك مشروع القرار حول البند الطارئ الذي وضعته اللجنة الخاصة بهذا البند. وقد وافقت الجمعية على جميع هذه الوثائق بالتصفيق الجماعي.

ثم تعاقب على منصة الخطابة ممثلو المجموعات الجغرافية - السياسية فعبروا عن امتنانهم لباناما، رئيساً وبرلماناً وشعباً وحكومةً، على ما لاقوه فيها من تكريم وحسن وفادة، وعلى حسن تنظيم الاجتماعات. كما أثروا على النتائج التي تم خوضها عنها أعمال الجمعية ١٢٤ ودورة المجلس الحاكم ١٨٨.

وتحددت، باسم الوفود العربية السيد تيسير قبعة، نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الذي حيا المشاركين في أعمال الجمعية، منهاجاً بالمناقشات الجادة التي جرت، والتي تميزت بالشفافية والجدية والشعور العالي بالمسؤولية. كما وجه الشكر إلى باناما وشعبها وبرلمانها الذين أحاطوا المشاركين بعناية فائقة واهتمام كبير. وخلص بالشكر أيضاً كادات الاتحاد البرلماني الدولي والترجميين وجميع العاملين الذين كان لهم قسط واضح في إنجاح أعمال الجمعية.

اجتماعات الدورة الثامنة والثمانين بعد المائة للمجلس الحاكم : Governing Council

انعقدت في إطار الجمعية ١٢٤
اجتماعات الدورة الـ ١٨٦ للمجلس الحاكم

- ب - تحضير مشروع القرار وتبنيه.
- ج - تعيين مقرر للجمعية ١٢٤
- ٤ - التحضير للجمعية ١٢٦
- أ - اقتراحات لمواضيع تدرسها اللجنة
- ب - اقتراحات لاختيار مقررين اثنين
- ٥ - انتخابات مكتب اللجنة الدائمة الثالثة.

ناقشت اللجنة بنود جدول أعمالها في ثلاثة اجتماعات، وشكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حول البند الرابع من جدول أعمال الجمعية، وفي اجتماعها الثاني ناقشت مشروع القرار وعینت مقرراً لتقديمه إلى الجلسة الختامية للجمعية. وفي اجتماعها الثالث اقترحت موضوعاً للدراسة في الجمعية ١٢٤ في باناما، تحت العنوان التالي:

«التمتع بالصحة كحق أساسي: دور البرلمانات في مواجهة التحديات الرئيسية لضمان صحة النساء والأطفال» كذلك انتخبت اللجنة في اجتماعها الثالث أعضاء مكتبه الجديد الذي أصبح على النحو التالي:
رئيس اللجنة السيد كي - منساه - بونو (من غانا) ممثلاً للمجموعة الإفريقية
نائب الأول للرئيس بقي المنصب شاغراً لأن مجموعة أوراسيا لم تسم ممثلاً لها بعد
وتمثلت المجموعة العربية بنائب رئيس أصيل هي السيدة جميلة ناصيف من البحرين، ونائب رئيس احتياطي هو السيد رافع عيد الجبار (من العراق).

الجلسة الختامية للجمعية ١٢٤

عقدت الجمعية الرابعة والعشرون بعد المائة جلستها الختامية بعد ظهر يوم

وإجراء انتخابات للمناصب الشاغرة في حال وجودها:

- أ - اجتماع النساء البرلمانيات
- ب - لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
- ج - لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط
- د - مجموعة منسي الوضع في قبرص
- ه - اللجنة المكلفة بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي
- و - مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء
- ز - المجموعة الاستشارية حول مرض السيدا (الإيدز)
- ١٤ - الجمعية ١٢٥ للاتحاد البرلماني الدولي (برن، ١٦ - ١٩ / تشرين الأول - أكتوبر ٢٠١١)
- إقرار مواضيع المناقشة في اللجان الدائمة الثلاث
- ١٥ - الاجتماعات البرلمانية القادمة
- أ - الاجتماعات النظامية
- ب - الاجتماعات التخصصية والاجتماعات الأخرى
- ناقش المجلس الحاكم بنود جدول أعماله في عدة اجتماعات واتخذ القرارات المناسبة. وفيما يلي عرض لأبرز القرارات التي اتخاذها المجلس:

 - ١ - انتخاب رئيس الجمعية ١٢٤، وافق أعضاء الجمعية بالإجماع والتصفيق علىاقتراح المقدم من أحد الوهود بانتخاب السيد خوسيه مونوز مولينا، رئيس الجمعية الوطنية في باتاما، رئيساً للجمعية ١٢٤ للاتحاد البرلماني الدولي. وقد شكر السيد مولينا أعضاء الجمعية على الثقة التي أعطيت له، ودعا أعضاء الوهود إلى ترشيح ممثلين عنها لمنصب نائب الرئيس.

Governing Council للاتحاد البرلماني الدولي التي ناقشت جدول أعمال تضمن البنود الآتية:

- ١ - إقرار جدول الأعمال
- ٢ - الموافقة على محاضر الدورة ١٨٧ للمجلس الحاكم
- ٣ - اقتراحات حول انتخاب رئيس الجمعية ١٢٤
- ٤ - قضايا متعلقة بالأعضاء في الاتحاد:
- أ - طلبات الانتساب وإعادة الانتساب إلى الاتحاد
- ب - أوضاع بعض الشعب الأعضاء
- ج - الطلبات الخاصة بالحصول على صفة المراقب.
- ٥ - تقرير الرئيس:
- ٦ - حول أنشطته منذ الدورة ١٨٧ للمجلس الحاكم
- ب - حول أنشطة اللجنة التنفيذية
- ٦ - التقرير السنوي للأمين العام حول أنشطة الاتحاد خلال العام ٢٠١٠
- ٧ - تقارير حول المؤتمرات الأخيرة والاجتماعات التخصصية للاتحاد البرلماني الدولي
- ٨ - التعاون مع منظمة الأمم المتحدة.
- ٩ - تعزيز الإصلاح في الاتحاد البرلماني الدولي
- ١٠ - التقرير المالي للسنة المالية ٢٠١٠
- ١١ - عمل الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات البرلمانية
- ١٢ - العمل البرلماني لدعم المفوضية العليا التابعة للأمم المتحدة والمتعلقة بقضايا اللاجئين وحمايتهم.
- ١٣ - أنشطة الأجهزة التي تعقد جلسات عامة وأنشطة اللجان الخاصة بدراسة تقارير الأجهزة واللجان التالية

من اقتراحات وأصدرت الوثيقة بحلاً جديدة بعد أن أخذت بعين الاعتبار كل ما وردها من اقتراحات وتعديلات. ثم أوجز السيد جونسون الأفكار الأساسية الواردة في الاستراتيجية، مركزاً على نشاط الاتحاد في مجال تعزيز الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز دور البرلمانات كمؤسسات تشريعية ورقابية، والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختلفة.

وأوضح الأمين العام أن النص النهائي لل استراتيجية سيناقش في الدورة الـ ١٨٩ للمجلس الحاكم التي ستعقد في بيروت (سويسرا) في شهر تشرين أول - أكتوبر ٢٠١١. وطلب من جميع البرلمانيين الأعضاء والمجموعات الجيو-سياسية مناقشة المشروع المقدم وتزويد سكرتارية الاتحاد باقتراحاتها وتعديلاتها.

٤ - الاجتماعات القادمة للاتحاد:

- الاجتماعات النظامية:
 - الجمعية ١٢٥، في العاصمة السويسرية بيروت من ١٦-١٩/١٠/٢٠١١
 - الجمعية ١٢٦ في العاصمة الأوغندية كمبالا من ٢١/٤/٢٠١٢ إلى ٥/٤/٢٠١٢
 - الجمعية ١٢٧ في مدينة كيبك الكندية من ٢١-٢٣/١٠/٢٠١٢ كما تلقى الاتحاد دعوة من البرلمان الأكادوري لعقد الجمعية ١٢٨ في مدينة كويتو، وسيجري دراسة الدعوة واتخاذ القرار المناسب حولها في الجمعية ١٢٥.
 - الاجتماعات الأخرى:
 - أقر المجلس الحاكم أيضاً تنظيم مجموعة من الندوات والاجتماعات في

٢ - العضوية:

- الموافقة على قبول طلبات الانتساب إلى عضوية الاتحاد المقدمة من برلمانات كل من: ولايات ميكرونيزيا المتحدة ، ترينيداد وتوباغو.

- تعليق عضوية برلمان ليبيريا في الاتحاد، نظراً لعدم تسديد المساهمات السنوية في ميزانية الاتحاد. وأعطي البرلمان الليبيري مهلة لتسديد حتى شهر تشرين أول - أكتوبر ٢٠١١ لتسديد ما عليه من متأخرات.

- ناقش المجلس أوضاع برلماني كل من تونس ومصر اللذين تم حلهما إثر التطورات الديمقراطية الإيجابية التي جرت في البلدين، ونظراً لتحديد موعد إجراء الانتخابات القادمة في كلا البلدين فقد قرر المجلس الإبقاء على عضوية البرلمانيين في الاتحاد واتخاذ قرار حولهما في الاجتماع القادم للمجلس الحاكم الذي سيجري خلال شهر تشرين أول - أكتوبر ٢٠١١، في العاصمة السويسرية بيروت.

٣ - الخطة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٧:

قدم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي السيد أندرز جونسون هذا البند بعد عرض فيلم تسجيلي يبين المراحل التي مرت بها هذه الاستراتيجية. ثم أوضح أن النسخة الجديدة التي وزعت على الوفود جاءت حصيلة تعديلات واقتراحات من جميع المجموعات الجيو-سياسية، ومن اللجان والهيئات التي يتتألف منها الاتحاد. وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية خلال شهر شباط - فبراير ٢٠١١ ودرست ما ورد لها

البرلمانيون المشاركون في الاجتماع. وقد تلقت الآراء حول أفكار مشتركة كثيرة من أهمها:

- إن العالم العربي ليس كياناً موحداً، ورغم التشابه في الكثير من الظروف فإن لكل بلد خصوصية تميّزه.
- ينبغي رفض الفكرة القائلة بعدم قدرة الشعوب العربية على ممارسة الديمقراطية.
- الإسلام ليس عائقاً أمام الأنظمة الديمقراطية.
- التأثر في المسيرات الديمقراطية كانت نتيجة للسيطرة الاستعمارية الطويلة. وإعطاء الأولوية لإعادة الإعمار بعد تحقيق الاستقلال.
- أسباب الاحتجاجات الأخيرة عديدة:
 - صعود مجتمع جديد يدرك حقوقه ويريد ممارستها والدفاع عنها.
 - وجود أكثريّة شبابية عاطلة عن العمل لم تستطع أسواق العمل الوطنية استيعابها.
 - احتكار السلطة وسوء توزيع الثروة وانتشار الفساد.
 - إلغاء المساعدات التي كانت تقدمها الدولة.
 - الاحتجاجات جاءت من الشارع، بمعزل عن الأحزاب السياسية التقليدية.
 - ضعف وتشريد قوى المعارضة المعروفة.
 - الاحتجاجات طرحت مطالب وطنية تركز على الديمقراطية وتداول السلطة، والقضاء على الفساد وإقامة مؤسسات تمثيلية من خلال انتخابات حرة وشفافة.
 - ثورة الاتصالات لعبت دوراً تعبوياً هاماً جداً.
 - ينبغي ملاقة هذه الحركات وفتح حوار

عدد من البلدان لمعالجة قضايا سياسية واقتصادية وثقافية وبيئية مختلفة.

٥ - الموافقة على التقرير المقدم من رئيس الاتحاد حول نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية في الفترة ما بين الجمعيتيين ١٢٣ و ١٢٤، كذلك الموافقة على التقرير السنوي المقدم من الأمين العام للاتحاد حول نشاط الأمانة العامة في تفاصيل قرارات جمعيات الاتحاد ومجلسه الحاكم.

اجتماعات على هامش الجمعية ١٢٤

نظمت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عدة اجتماعات على هامش اجتماعات الجمعية (١٢٤) للاتحاد نوقشت فيها مواضيع من خارج جدول أعمال الجمعية. ومن أبرز هذه الاجتماعات الاجتماع الذي نوقشت فيه الهبات الأخيرة التي جرت في الشرق الأوسط: وقد أعطي الاجتماع عنوان « دروس في الديمقراطية ».

شارك في الاجتماع جمع كبير من البرلمانيين من أعضاء الوفود المختلفة، وتحدث في الاجتماع كل من: رئيس البرلمان الألماني (البوندستاغ)، الرئيس السابق لمجلس الشيوخ الفيليبين، نائب الرئيس السابق لمجلس الشيوخ في تشيلي والسيدة زهرة بيطاط، عضو مجلس الأمة الجزائري، نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد قدم كل من المتحدثين كلمة موجزة عرض فيها وجهة نظره حول ما جرى ويجري في الشرق الأوسط من هبات شعبية. ثم جرى نقاش غني أسمى فيه

وتوصى المجتمع إلى القرارات الآتية.
حول البند الطارئ في جدول أعمال الجمعية ١٢٤:
قرر الاجتماع التصويت لصالح الطلب المتعلق بتسونامي اليابان، رغم أن الاقتراحين الفنزويلي والأندونيسي يمسان الأوضاع الداخلية العربية.

- حول الترشيحات ملء الشواغر:**
 - **اللجنة التنفيذية:** كان أمام الاجتماع ثلاثة مرشحين يمثلون برلمانات كل من السودان، فلسطين والكويت. وبعد مناقشة مطولة والموافقة على اقتراح رئيس الاجتماع باللجوء إلى التصويت قرر الوفد السوداني سحب مرشحه وعدم المشاركة في التصويت. وهكذا جرى التصويت لاختيار واحد من المرشحين: السيد تيسير قبعة، ممثل المجلس الوطني الفلسطيني ونائب رئيس المجلس، والسيد مرزوق على الغانم، ممثل مجلس الأمة الكويتي ووكيل الشعبة البرلمانية. وجاءت نتيجة التصويت لصالح السيد مرزوق على غانم، وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية، الذي فاز بأكثرية سبعة أصوات مقابل ثلاثة أصوات للمرشح الفلسطيني.
 - **لجنة التنسيق للنساء البرلمانيات -** ترشيح السيدة أمل فرحان من الأردن.
 - **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين -** ترشيح السيد سلمان الجميلي من العراق.
 - **اللجنة الدائمة الأولى: ترشيح السيدة سميرة بستانى (من المغرب) نائباً أصيلاً. لرئيس اللجنة وال女士 N. Rosan (من الأردن) نائباً احتياطياً.**
 - **اللجنة الدائمة الثانية: ترشيح السيد صالح الحصيني (من السعودية)**

بناءً معها والسعى إلى تحقيق مطالعها لأن القائمين عليها يشكلون قوة هامة متৎمسة يمكنها الإسهام في بناء مستقبل البلاد.
- ينبغي استبعاد العنف في مواجهة هذه الاحتتجاجات لأنه لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف وعدم الاستقرار.

الاجتماع التنسيقي للوفود العربية

عقدت وفود المجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً تشاورياً لتنسيق مواقفها من القضايا المطروحة أمام الجمعية ١٢٤. وناقشت الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود الآتية:
١ - **البند الطارئ في جدول أعمال الجمعية ١٢٤ .**
٢ - **الترشيحات ملء الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية في هيئات الاتحاد ولجانه.**
٣ - **مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير الاتحاد البرلماني الدولي للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٢ .**
٤ - **تبادل آراء حول شغور منصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.**
نظراً لغياب رئيس الاتحاد البرلماني العربي تم الاتفاق على أن يرأس الاجتماع التنسيقي سعادة السيد جاسم الخرايف، رئيس مجلس الأمة الكويتي. شارك في الاجتماع ممثلو البرلمانات والمجالس في الدول العربية التالية:
الأردن، الإمارات العربية، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، فلسطين، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، المغرب.
بعد إقرار جدول الأعمال جرت مناقشة مستفيضة لجميع بنود جدول الأعمال

إلى حل يرضي الجميع.

نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في اجتماعات باناما بوفد برئاسة السيد نور الدين بوشكوج، الأمين العام للاتحاد، وعضوية مدير العلاقات البرلمانية الدولية في الاتحاد.

وقد أتت الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمال الجمعية من حيث متابعة الجلسات العامة واجتماعات اللجان، واجتماعات المجلس الحاكم. كما شارك الوفد في جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود العربية خلال الجمعية:

- وزع الوفد على جميع الوفود العربية مذكرة أعدتها الأمانة العامة للاتحاد وتضمنت عرضاً شاملأً لمختلف أنشطة الجمعية ١٢٤ والمجلس الحاكم واللجان الدائمة.

- وقام الوفد بالتحضير للاجتماع التسييري الذي عقدته الوفود العربية.

- وزع الوفد قرارات المؤتمر السابع عشر للاتحاد الذي عقد في قطر، بالفتين العربية والإنكليزية، كما وزع على أعضاء الوفود المدد الثاني من نشرة الاتحاد (البرلمان).

- التقى الأمين العام للاتحاد مع رئيس برمان أمريكا اللاتينية وعدد من مساعديه، وأكد الطرفان ضرورة استئناف العلاقات بين الاتحادين. كما تم الاتفاق على عقد لقاء آخر في بيرو أثناء انعقاد الجمعية ١٢٥ لوضع خطة لاستئناف العلاقة بين الاتحاد، لا سيما تبادل الزيارات والتحضير

لرئاسة اللجنة كعضو أصيل والسيد وصفي الرواشدة (من الأردن) نائباً احتياطياً لرئيس اللجنة.

- للجنة الدائمة الثالثة: ترشيح السيدة جميلة ناصيف (من البحرين) نائباً احتياطياً لرئيس اللجنة، والسيد رافع عبد الجبار (من العراق) نائباً احتياطياً لرئيس اللجنة.

وكفل الاجتماع الأمين العام للاتحاد بتسليم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أسماء مرشحي المجموعة العربية في مختلف اللجان والهيئات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتمادهم.

حول شغور منصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي:

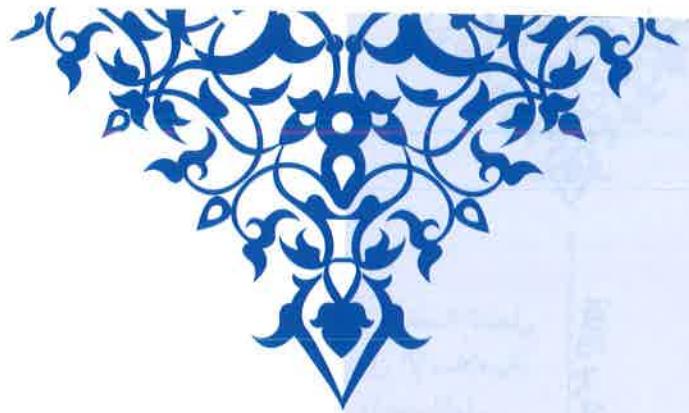
أوضح الأمين العام للاتحاد أمام المشاركين في الاجتماع التسييري للوفود العربية أن منصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي سيصبح شاغراً اعتباراً من انتهاء أعمال الجمعية ١٢٥ للاتحاد التي ستعقد في العاصمة السويسرية بيرن (أكتوبر - تشرين الأول ٢٠١١)، وسيجري آنذاك انتخاب رئيس جديد للاتحاد يخلف السيد غوري راب، الرئيس الحالي. كذلك أوضح السيد بوشكوج أن ثمة شخصيتان برلمانيتان عربيتان أصررتا عن رغبتهما بالترشح لهذا المنصب، وهما:

معالي السيد عبد الواحد الراضي، رئيس مجلس النواب المغربي، و السيد عبد الهادي الماجي، عضو مجلس الأعيان الأردني. وقد اقترح رئيس الاجتماع معالي السيد جاسم الخرافي تأجيل البحث في اختيار المرشح العربي لفترة لاحقة على أن يقوم هو بالاتصال بالمرشحين والتوصيل

الاتحاد البرلماني الإفريقي، منظمة العمل الدولية، اتحاد برلمانات الدول الإسلامية،
ومع عدد من رؤساء الوفود وأعضائها.

لمؤتمر برلماني عربي- لاتيني مشترك.
● كذلك التقى الأمين العام للاتحاد
مع ممثلي المنظمات التالية:





وثائق الرؤية البرلانية للتنمية والثقافة والاتصالات عشية القرن الـ ٢١

بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة اليونسكو ١٩٩٦،
نظم في باريس مؤتمر مشترك بين الاتحاد البرلاني الدولي
واليونسكو للتوصل إلى رؤية مشتركة حول موضوع :

«التربية والثقافة والاتصالات عشية القرن الحادي والعشرين»

وقد شارك في المؤتمر عدد كبير من البريطانيين من مختلف أنحاء العالم إلى جانب جمع من الخبراء والاختصاصيين في موضوع المؤتمر من أعضاء اليونسكو.

وفي ختام أعماله أقر المؤتمر وثيقة ختامية هامة تتناول آفاق التطورات وال العلاقات المتبادلة بين التربية والثقافة والاتصالات في القرن الحادى والعشرين.

و بالرغم من قدم الوثيقة فإن الأفكار والتوصيات الواردة فيها ما تزال تحتفظ بجذبها و راهنتها.

وفيما على النص الكامل لهذه الوثيقة:

«مادامت الحروب تنشأ في عقول البشر،
ففي عقول البشر يجب أن تُشيد حصنون السلام»

دستور اليونسكو عام ١٩٤٦

ال العالمي. فلم تعد أية دولة جزيرة كاملة بحد ذاتها، فالجميع يتاثرون، حتى لو كان التأثير غير متساو، بالقوى والتطورات العالمية. ولم يعد المجتمع العالمي فرضية خاضعة للتجريب أو أملاً بعيداً. فالواقع اليوم هو أن البشرية بأسرها تشكل حيّاً واحداً.

ولذلك فإننا نرحب بمبادرة اليونسكو ومديريها العام دعوة الاتحاد البرلماني الدولي للتفكير المستقبلي حول غایات التربية والثقافة والاتصال التي ينبغي متابعتها في القرن المقبل، والبرامج والأنشطة المقترحة لليونسكو من خلال «إستراتيجية المدى المتوسط ١٩٩٦ - ٢٠٠١» التي وضعتها. وباعتبارنا ممثلين للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي فإننا قد أدركنا عن تقديرنا لهذه الفرصة المتاحة لمناقشة الجوانب الكثيرة المختلفة لهذه الإستراتيجية.

ونرى أن غایاتها الأساسية تتفق مع مطامح الناس في كل أنحاء العالم: في بلوغ ما لا يبلغ، وفي دمج ما هو مستبعد، وفي تسهيل ممارسة الحقوق المدنية ومشاركة الجميع في التنمية، وفي تعلم كيفية أن نعيش وأن نبني معاً عالماً أفضل، بالرغم من الاختلافات والفارق.

وبعد دراسة متأنية نعلن، نحن أعضاء البرلمانات في العالم، دعمنا لإستراتيجية المدى المتوسط ١٩٩٦ - ٢٠٠١ لليونسكو، ونعرض في الوثيقة المرفقة (استنتاجات وتوصيات) اقتراحاتنا لتنفيذها، مع التركيز على توفير نوع التربية الذي يحتاجه مجتمع الغد، والذي يشتمل على: التربية من أجل السلام وحقوق

منذ خمسين سنة خلت أعلن قادة من مختلف أنحاء العالم، بكل مهابة، أن الجهل بأساليب حياة بعضهم البعض، والتذكر للمبادئ الديمocrاطية للكرامة والمساواة والاحترام المتبادل كانت هي الأسباب العامة للحرب.

وتصميماً منهم على ترقية أهداف السلام الدولي والمصلحة المشتركة للبشرية، عبر التربية والعلاقات العلمية والثقافية بين الشعوب، فإنهم قد أنشأوا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

ومع أن العالم قد تطور وتغير جذرياً في السنوات المنصرمة، فإن حسافة تصورهم تبقى صحيحة إلى يومنا هذا. فالجهل وعدم التسامح والاستبعاد والفقر هي الأسباب العميقية للنزاع والصراع والعنف الذي يحتاج العالم. وكما كان الأمر في الماضي، فإن بناء ثقافة السلام يبقى مهمة لمواجهة ثقافة النزاع السائدة. ويتطلب هذا أيضاً جهوداً مستديمة للتغلب على اللامساواة والمظالم السافرة في عالم اليوم. وهذا يعني تحسين مستويات المعيشة وتوفير مزيد من الفرص لملايين من الناس الذين يعيشون اليوم تحت وطأة الفقر واليأس. فالعمل من أجل تعزيز السلام والعمل من أجل التنمية يسيران جنباً إلى جنب.

ويتميز العالم عشيّة القرن الحادي والعشرين بالتقارب والتبعية المتبادلة الناجمين عن الاتصال التوسي، وانتشار العلم والتكنولوجيا وظهور نظام اقتصادي وتجاري على النطاق

بعض المناحي يشبه الجنوب. وأصبح التوسيع متراجفاً، على نحو متزايد، مع التهميش. فالعالم باختصار هو في مرحلة انتقال وبحث عن نقاط مرجعية جديدة ومصادر جديدة للاستقرار.

(٢) وعند هذا المنعطف على اليونسكو أن تلعب دوراً خاصاً وأساسياً في الدفاع عن تنمية الموارد الإنسانية، والمساعدة في التنمية أو تعزيز العلاقات الكامنة، وتشجيع المجتمع الدولي على الاستثمار في ميدان الإبداع الإنساني، أي في مجالات إبداع المعرفة واكتسابها ونقلها وتقاسمها. ويتضمن هذا، قبل كل شيء، التغلب على عقبات مثل الأمية وأنظمة التربية القاصرة. أن المصادر التي سيكون بالإمكان الاعتماد عليها أكثر، في القرن الجديد وخلال الألف الذي يوشك على الانبعاث، هي: الذكاء، والإبداع، والقدرة على التكيف والوصول السريع إلى المعارف المتراكمة للإنسانية. ثمة حاجة للمعرفة بأشكال كثيرة ولأغراض كثيرة: الحفاظ على البيئة، وضبط النمو السكاني، وضمان وصول الجميع إلى العلم والتكنولوجيا، وتعزيز طاقات الاتصال وتسهيل التدفق الحر للمعلومات وتعزيز التلامم الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية. إن المعرفة سوف تكون قوة محركة للتقدم والتحفيز.

(٣) ويجب أن تمارس السياسات الخاصة بال التربية والثقافة والاتصال أيضاً بهدف خلق «ثقافة سلام». ويقتضي خلق مثل هذه الثقافة ضمناً التزاماً حازماً بالعمل من أجل عالم مقبول من الجميع. ويتضمن ذلك إنشاء بيئة للعيش متسقة مع الكرامة الإنسانية، حيث يجد جميع أولئك المستبعدين، والمعزولين والمهمشين فرصة لأن يصبحوا فعلاً جزءاً من المجتمع. إن التحدي الكبير للقرن الحادي والعشرين

الإنسان والديمقراطية والتسامح والتفاهم الدولي، وإعلاء شأن التراث والبحث على الإبداع وتشجيع التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات، وتوجيهه الثورة الإعلامية بحيث تسهم في خلق عالم أفضل.

ونعاهد أنفسنا بأن نعزز التعاون بين برلماناتنا ومنظمة اليونسكو، وأن تشجع اليونسكو - بالمقابل - على أن تعمل، بصورة أوثق، مع المؤسسات البرلمانية في جميع البلدان، وعلى المستوىين الإقليمي والعالمي. وعلى الصعيد الوطني، نحث أعضاء البرلمان أن يهتموا على نحو أكبر، وأن يلعبوا دوراً أنشط في اللجان الوطنية لليونسكو التي توجد في معظم الدول، وأن يحرصوا على المشاركة في عمل اليونسكو لتحقيق الغايات الوطنية في ميادين التربية والعلم والثقافة والاتصال.

وعلى الصعيد الدولي فإننا نشجع قيام تعاون أوثق مع المنظمة العالمية للبرلمانات - الاتحاد البرلماني الدولي - وكذلك مع المنظمات والمجالس الإقليمية، وندعو إلى التشاور المنظم عبر آليات مثل اللجان المشتركة وعقد المؤتمرات الاحتفافية الدورية لضمان انتشار الثقافة والتربية للجميع من أجل العدالة والحرية، كوسيلة لبناء سلام دائم قائماً على التضامن الفكرة والأخلاقي للإنسانية.

استنتاجات ووصيات

تمهيد

(١) يتسم العالم عشية القرن الحادي والعشرين بالعولمة وما يرافقها من خطر وحدة المعايير، وبالتدخل المتزايد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ومع ذلك فتحت هذا الواقع يمكنه توسيع واسع من أوضاع مختلفة للغاية. فلم يعد ثمة جنوب واحد، بل أكثر من جنوب، وأخذ الشمال، في

تولد حرارة أكثر مما تولد نوراً.

(٦) وسوف يجد أعضاء البرلمانات مصدراً ممتازاً يساعدهم في إنجاز هذا التحليل في تقرير: «التعلم: الكنز في الداخل» الذي أعدته اللجنة الدولية المستقلة حول التربية من أجل القرن الحادي والعشرين المشكلة من قبل اليونسكو. وتتمحور مهمة هذه اللجنة حول السؤال التالي: «ما هو نوع التربية التي تحتاجها ولأي نوع من المجتمع في المستقبل؟» وأظهرت المناقشة أنه من الصعب تقديم مشورة ذات مغزى للمربين في العالم الذي يعملون في أوضاع غير عادلة من التنوع. ويوضح هذا السبب في تركيز التقرير، بوجه خاص على التنمية على النطاق العالمي، وعلى القوى التي تمارس التأثير على سائر المجتمعات وعلى عملية المuwlaة في المقام الأول. ولاحظ المشاركون أن التبعية المتباينة المتزايدة بسرعة قد أوجدت عالماً «متعدد المخاطر» تاقصت فيه قوة المثال والقدرة على التنبؤ، وازدادت الشكوك إلى حد كبير.

وكان أحد أخطار هذه التوجة الذي (٧)
كشفت عنه مناقشات المؤتمر الهوة المتزايدة
التي تتفتح بين أقلية من الناس، مستعدة للعمل
بنجاح في هذا الجو العالمي الجديد الذي
يعتمد على الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا،
وأغلبية متزايدة من الناس الآخرين الواقعين
تحت رحمة الأحداث، وليس لهم رأي في
تحديد مستقبل مجتمعاتهم - وهو تطور
يشكل تهديداً جدياً للديمقراطية . ولهذا فإنه
من الملحوظ توجيه العالم نحو المزيد من التفاهم
المتبادل والإحساس الأقوى بالمسؤولية،
والتضامن المتزايد بين الشعوب ذات الثقافات
والمعتقدات المختلفة. وتؤدي التربية بصورة

هو في الحقيقة القضاء على الفقر والبطالة وشروعهما المستشرية، وأندماج أفضل للشباب في المجتمع، وإقامة مساواة واقعية في الحقوق بين الرجال والنساء، وتقاسم أكثر عدالة للأذهار والمعرفة، وتوفير الإمكانية لكل فرد لتلقي التعليم أو العودة إلى التعليم. ويطلب ذلك أيضاً تعزيز العمليات الديمقراطية، لأن الديمقراطية وحدها تستطيع أن تضمن حكم القانون واحترام جميع الحقوق.

(٤) ينبغي على البرلمانات والحكومات أن تعير اهتماماً كاملاً لهذه الأمور. وعلى البرلمانات، بوجه خاص، أن تضمن تحصيص موارد كافية في الميزانية لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية التي تتوقع مشاركة جماهيرية كاملة. وينبغي على البلدان النامية، لكي تعزز جهودها تحقيقاً لهذه الغاية، أن تكون قادرة على الاعتماد على الدعم المتزايد من جانب البلدان الغنية والمجتمع الدولي.

التربية من أجل القرن الحادي والعشرين

(٥) يشدد المؤتمر على أن الخيارات التربوية هي، قبل كل شيء خيارات المجتمع، ومن ثم فهي خيارات سياسية. ولهذا يجب أن تكون هذه الخيارات موضع مناقشة ديمقراطية واسعة، ليس فقط فيما يتعلق بوسائل التربية، بل أيضاً فيما يتعلق بأهدافها . وإذا كان لهذه المناقشة أن تصبح مثمرة فينبغي أن تنظر فيها البرلمانات والرأي العام ووسائل الإعلام، ويجب أن تقوم على أساس تقييم موضوعي دقيق لنظم التربية، يأخذ بعين الاعتبار فعاليتها الراهنة وأمكانياتها المستقبلية. فبدون تحليل كهذا يوضح القضايا والخيارات، فإن المناقشات حول الإصلاح التربوي من شأنها أن

دقيقة، من خلال توفيرها الوصول إلى المعرفة للجميع، هذه المهمة الشاقة بمساعدة الناس على فهم العالم وفهم الآخرين، لكي يتمكنوا من فهم أنفسهم، على نحو أفضل.

(٩) ولاحظ المشاركون أن السياسات التربوية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية : بناء عالم يتتوفر فيه تضامن أكبر، وإحساس أقوى بتبعينا المتبادل ومصيرنا المشترك والمساعدة في إقامة الديمقراطية أو تجديدها، والإسهام في تنمية إنسانية ومستديمة، في آن معاً . ومع ذلك، وحتى في وجود حد ما من الاتفاق حول هذه الأهداف، تبقى هناك مناقشة حول كيفية تحقيقها. إن صياغة السياسات التربوية عملية تكتفها التوترات، ومنها على سبيل المثال، بين العالمي والمحلبي، بين الجماعي والفردي، بين العام والخاص، بين التقليدي والعصري، بين المدى الطويل والمدى القصير، بين الروحي والمادي، وبين التوسيع الأسّي للمعرفة وقدرة البشر المستقرة. إلى حد ما - على استيعابها. ومن الواضح أنه لا يوجد جواب واحد، أو « وسيط سحري » لحل مثل هذه التوترات. والخيارات المعروضة صعبة وكثيرة المطالب، وهي لن تختفي. ويدعو المشاركون إلى التعقل والتفتح الذهني. كما يدعون إلى إجراء مناقشة سياسية عقلانية في البرلمان وفي المجتمع حيثما تستدعي الضرورة ذلك.

(١٠) ويؤيد المؤتمر - من أجل تلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين والتحول على التوترات التي تشيرها - اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ فكرة التعلم طيلة الحياة. ومزايا هذه الفكرة هي المرونة والتتنوع وسهولة الوصول من حيث الزمان والمكان. ويؤيد المؤتمر أيضاً أن التعلم مدى الحياة يجب أن يقام على أربعة نماذج أساسية من التعلم، أبرزتها اللجنـة الدوليـة:

التعلم لكي تعرف، بحيث تحصل على الأدوات اللازمة لفهم العالم ، والذي يشتمل أيضاً على التعلم من أجل التعلم، بحيث يمكن

(١١) وأظهرت مناقشات المؤتمر أيضاً أن التربية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية. ولهذا يغدو من الضروري على جميع أولئك المشتغلين بدراسة السياسات التربوية، والبرلمانيين من ضمنهم، أن يتعرّوا قوة ومحنتي القيم التي يعتمد عليها اندماج المجتمعات وتماسكها، بما في ذلك مفهوم الأمة، والشعور بالانتماء والهدف الديمقراطي الذي يوجه العمل السياسي ويلهمه. فالرتبة لوحدها لا تستطيع حل مشاكل الروابط الاجتماعية المزقة أو المفككة، إلا أنها تستطيع المساعدة على تنمية الرغبة في العيش المشترك، الذي يعتبر الأساس للتلاحم الاجتماعي والهوية القومية. وفي الحقيقة، فإن من بين أكثر وظائف التربية أهمية يجب أن تكون مهمة إعداد مواطنين يملكون المعلومات وقدارين على فهم أن التنمية ليست قوة طبيعية ينبغي تحملها أو التكيف معها، بأفضل ما يستطيع المرء، وإنما هي مجموعة معقدة من الخيارات الاجتماعية والسياسية، التي يستطيعون - بوصفهم ممثلين اقتصاديين وسياسيين واجتماعيين - التأثير فيها. ويعتبر المؤتمر كذلك أن التربية يجب أن تخدم أيضاً كمخبر أو ورشة لتطوير مواقف وقيم ينبغي أن تسود، إذا أردنا لغایات التنمية والسلام أن تتحقق. فهل ثمة طريقة لصياغة جميع المواقف وأنماط السلوك التي تكون « ثقافة السلام » أفضل مما تشمل عليه التربية من توجيه وتعليم وتفاعل شخصي؟

نوعية التربية الأساسية، مادامت الخطوات الأولى - كما في آية عملية أخرى - هي الأكثر أهمية. فال التربية الأساسية، تعطي الفرد تذوقه، أو تذوقها، الأدبي للتعلم، وتطور المهارات التي تسمح للتعلم بالاستمرار طيلة الحياة. ويلاحظ المؤتمر بالتقدير التقدم الهام الذي تحقق في ميدان التربية الأساسية منذ المؤتمر العالمي للتربية من أجل الجميع الذي عقد في مدينة جومتين (في تايلاند) في آذار - مارس / ١٩٩٠ ، ذلك التقدم الذي يتاتي أيضا عن التعاون الوثيق بين الوكالات الأربع الراعية للمؤتمر الدولي، وهي : اليونسكو، اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي وشركائهما العديدين على الصعيدين الإقليمي والوطني . ويشكل هذا مثالاً لنموذج التنسيق والتعاون في مواجهة المشكلات العالمية الأساسية، المطلوب من نظام الأمم المتحدة إيجاد حلول لها .

(١٣) وأظهرت المناقشات أنه على الرغم من أن النتائج العامة تبدو واعدة، إلا أن مشاكل جدية ما تزال باقية. ويؤكد المشاركون في المؤتمر قضيتين هامتين: الهوة المستمرة بين الجنسين، والتفاوت الإقليمي المتامم، خاصة في مشاكل التربية في جنوب الصحراء الإفريقية. ففي الوقت الذي تم فيه تسجيل نسبة عالية من الأطفال من الجنسين في المدارس في عام ١٩٩٥ أكثر من عام ١٩٩٠ ، فإن تسجيل الفتيان قد ازداد بصورة أسرع من تسجيل الفتيات في فئة الأعمار من ٦-١١ سنة. وفضلاً عن ذلك فإن تأثير التربية على النساء والفتيات يبدو هاماً، بشكل خاص. وبالمقارنة مع النساء اللواتي لم يتلقين تعليماً في المدارس، فإن النساء اللواتي أكملن التعليم الابتدائي يملن إلى تحفيض نسبة الولادات، ويحرصن أكثر على صحة أطفالهن عن طريق

للقدرة على اكتساب المعرفة الطازجة أن تستمر طيلة الحياة.

التعلم لكي نفعل، بحيث يمكن لكل امرئ أن يكون ممثلاً ومفكراً. وفي حين يعتبر تعلم مهارة حرفية أمراً هاماً بالتأكيد فإن المقدرة (على الفعل) هي أمر ضروري في جميع جوانب الحياة.

التعلم لكي نعيش، وذلك من أجل أن نشارك الآخرين ونتعاون معهم في جميع الأنشطة الإنسانية. يشدد المؤتمر بوجه خاص، على هذا البعض من أبعاد التربية، منهاها بجميع الأخطار، في عالم يتميز بآيديولوجيات ترفض الآخرين باسم الأمة، أو باسم مجموعة إثنية أو باسم الدين. وهذا يعني، فيما يعنيه، (تعلم الرغبة في العيش معاً) عن طريق معرفة الآخرين : تاريخه وتقاليدهم وقيمهم الروحية.

التعلم أن نكون، أن نمتلك قدرة أكبر على الاستقلالية والمحاكمة العقلية اللتين تسيران جنباً إلى جنب مع تعزيز الشعور بالمسؤولية الشخصية إزاء مصيرنا المشترك.

(١٤) وهكذا يتجاوز التعلم طيلة الحياة التمييز التقليدي بين التعلم الأولي والمتأصل، ويتضمن إعادة النظر في المراحل المختلفة للحياة الإنسانية. ويؤكد المؤتمر أهمية التعلم العالي الذي يسهم في التدريب على البحث، ويمكن أن يكون المكان المناسب لنشر الإصلاح التربوي وإدخال التقدم العلمي المدرسي، وتلقيح النظام التربوي بأسره بأفكار الإنسانية وكرامة الكائن الإنساني.

(١٥) يشدد المؤتمر أيضاً على أهمية

الدراسة في مراكز التعلم الأساسي من خلال إستراتيجية (مدارس الدوام الجزئي) التي تمكنا عن طريقها من التغلب جزئيا على عقبات التعلم المدرسي الناشئة عن النقص في البنية التعليمية التربوية. واليوم، وفي ظل الفقر المدقع الذي يعيشه معظم سكان هذه البلدان، والغياب الكامل تقريباً للبرامج الترفيهية للأطفال، سيكون من المناسب إنشاء (مدارس دوام كامل) من أجل وقف الدائرة الشريرة: الفقر - الجهل - الفقر. وهذا يحث المؤتمر الحكومات والهيئات المالية الدولية على تعبئة الموارد الضرورية لضمان إنشاء هذا النوع من المدارس بسرعة. وسوف يساعد هذا النساء أيضاً على أن يندمجن في عالم الإنتاج بصورة أفضل، ويعطينهن إمكانية الاندماج في النظام التربوي، ويوفر لهن المزيد من الوقت للتمتع بالحياة الثقافية لمجتمعهن.

(١٦) ويستدعي تطور التربية في الواقع زيادة كبيرة من المساعدة الدولية للتربية في البلدان النامية. واليونسكو هي أداة فعالة للتعاون الدولي في ميدان التربية، ولكن مواردها الحالية لا تسمح بتلبية الحاجات الراهنة، إن لم نقل شيئاً عن الحاجات المستقبلية المتوقعة. وهكذا فإن التعاون الدولي المتزايد في ميدان التربية ينبغي أن يستتم على رفع قدرات اليونسكو لخدمة المجتمع الدولي في هذا الميدان.

(١٧) يوصي المؤتمر بتوجيهه برنامجي جديد للحساب الخاص للمساهمات الطوعية من أجل العمل الدولي لتعليم القراءة والكتابة، ويعزيز موارده المالية. ويقترح أن تكون غاية الحساب توفير تمويل كافٍ للبرامج الرئيسية لتعليم القراءة والكتابة التي تأكّد نجاحها -

إجراءات المناعة وغيرها، ويسعى إلى ضمان حضور أطفالهن، بنات وبنين، في المدارس وإكمال تعليمهم فيها. ولهذا فإن ردم الهوة القائمة بين الجنسين يعتبر أحد الانشغالات الحيوية للتنمية. ظهورها يستدعي قدرأً كبيراً من التفكير والجهد لإيجاد الحلول المبتكرة للتغلب على الحساسيات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بها. إن تربية النساء والفتيات يجب أن تكون أولوية الأولويات في حقل التربية.

(١٤) وكانت الصعوبات الجدية التي تواجهها بلدان إفريقية كثيرة إحدى القضايا الملحّة التي أثيرت في مناقشات المؤتمر. فمعدّل الزيادة في نسبة التسجيل في المدارس ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٢٣ كان ٤,٥٪ في مناطق جنوب الصحراء الإفريقية، وهي نسبة تقل عن نسبة ارتفاع السكان، وفي مناطق شرقي آسيا وأوقیانوسيا لم تتجاوز نسبة الزيادة ٤,٥٪. ويعود ذلك جزئياً إلى تقلص إمكانيات توفير أماكن للتعلم الناجم عن إجراءات التقشف وأزمات الميزانية، ولكنه يعكس، بصورة متزايدة، هبوطاً في الطلب على التعلم في المدارس. وهذا الهبوط في الطلب يبدو مرتبطاً بانخفاض فرص العمل وبالظروف السيئة للتعليم المدرسي في كثير من البلدان الفقيرة. وقد وافق البرلمانيون، بعد مناقشاتهم لهذه القضية، على ضرورة توفير موارد كبيرة جداً لدعم عملية التربية في إفريقيا.

(١٥) وثمة عجز خطير في العناية بالأطفال قبل عمر الدراسة في البلدان النامية حيث التقدم نادر جداً في هذا الميدان. فقد تمكنت كثير من البلدان النامية في السنوات الأخيرة من زيادة معدلات تسجيل الأطفال قبل سن

بتقرير اللجنة العالمية حول الثقافة والتنمية المعنون «تنوعنا الخالق»، إن التصور الكلاسيكي للتنمية هو تصور ضيق جداً، ويركز كثيراً حول إنتاج السلع أكثر من التركيز على إغناء الخيارات الإنسانية وتوصيدها. إن هذه الفكرة الأولية لوسائل التنمية وإهمالها لغاياتها، قد أبعدت عملية التنمية عن الحاجات الإنسانية الأساسية، بحيث لم يعد بالإمكان جعلها تنمية مستديمة. وقد أعاد الاتحاد البرلماني الدولي باستمرار تأكيد هذا الموقف منذ بداية التسعينات. وقاده ذلك مع منظمات أخرى إلى اقتراح طريقة جديدة للتفكير في تعريف التنمية على أنها: توسيع الخيارات الإنسانية، لا مجرد تحقيق زيادة في الدخل. ويحتجب هذا التعريف أصبحت التنمية تشمل على: الوصول إلى المعرفة، والصحة، والبيئة الطبيعية النظيفة، والحفاظ على التراث الثقافي، والحياة المشتركة مع الجماعة، والحرفيات الديمقراطيّة، والخيارات الأخرى، إن الثقافة والتنمية ستكونان في الحقيقة، من بين القضايا الرئيسية للعقود التالية.

٢٠ وأكدت مناقشات المؤتمر التأثير القوي الذي تمارسه العولمة على جميع مناحي الحياة في المجتمعات في العالم. فما الذي يمكن عمله للمحافظة على إغناء ما يقارب العشرة آلاف ثقافة متميزة موجودة اليوم في وجه عولمة أنماط الحياة ومحاولة لإضفاء التجانس عليها؟ إن هذا يطرح مشكل دقة ومعقدة، فما من ثقافة يمكن اعتبارها ثقافة منعزلة. كل الثقافات تؤثر، وبدورها تتأثر، بالثقافات الأخرى ولا توجد ثقافة ثابتة، أو مستقرة أو جامدة. ومن الضوري في الواقع القبول بتمايز الثقافات الذي تسهله العولمة والتشجيع عليه، ومع ذلك يجب أن ترفض الإبادة الجائرة والطائشة للثقافات عن طريق

وفقاً للمعايير المحددة من قبل اليونسكو في القواعد البرنامجية الموضوعة لذلك الحساب. ويوصي المؤتمر أيضاً بإعادة تشثيط الحساب بوسائل مالية من مصادر أخرى. ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي واليونسكو إلى دراسة مشكلة الدين الخارجي وتأثيره على تنفيذ برامج تعليم القراءة والكتابة، بوجه خاص، والبرامج التربوية بوجه عام.

١٨ وشددت المناقشات أخيراً على ارتباط البرلمانات بعملية التربية بوسائل عديدة. أن أحدى مهامها الأساسية هي إقرار إستراتيجية تربوية وطنية. ويصبح ذلك حتى في البلدان التي تعتبر التربية فيها وظيفة للدولة أو للولاية أكثر من كونها وظيفة وطنية، على الرغم من أنها في الحالة الثانية يمكن أن تقدم على شكل مجموعة من التوجيهات أو الأهداف. وترتبط التربية، في الحقيقة، ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الدول، بحيث لا تستطيع إهمالها أو تجاهلها كلياً إلى سلطات أخرى. والبرلمانيون مدعوون أيضاً إلى اتخاذ القرارات – غالباً ما تكون قرارات صعبة – حول تخصيص الأموال لقطاع التربية. ومن المحتم أن تتجاوز حاجات المدارس والمؤسسات الموارد المتوفرة. وعندما يكون من المتعذر تلبية جميع الحاجات فإن المؤتمر يبحث على اعتبارها أولوية رئيسية في الميزانيات الوطنية؛ فهي استثمار ليس في مستقبل البلد فحسب، ولكن في مستقبل الإنسانية أيضاً.

الثقافة والتنمية في القرن الحادي والعشرين

١٩ وتظهر المناقشات حول موضوع التفاعل بين الثقافة والتنمية، والتي اغتنت

موضوع الصراعات الثقافية محط انشغال اللجنة العالمية حول الثقافة والتنمية التي، بالرغم من مناقشاتها المطولة للموضوع، لم تجد أجوبة شافية ولا حلولاً جاهزة لمشكلة العنف الإثني الذي يلقي بظلاله القاتمة على كثير من المناطق، على أنها اتفقت على فكرة منطقية واحدة تقول: «إن أكثر الطرق ديمومة للتكيف مع التنويع الإثني هي خلق إحساس لدى الأمة بكونها مجتمعاً مدنياً تتأصل فيه القيم التي يمكن أن تتقاسمها جميع العناصر الإثنية للمجتمع الوطني».

التأثيرات الخارجية الطاغية، وبغية مواجهة قوى العولمة وضبطها، يدافع المؤتمر عن وضع معيار جديد للقيم موضع التنفيذ، بحيث يتضمن مجموعة من القواعد الأخلاقية تعين معايير الحد الأدنى التي ينبغي أن يراعيها كل مجتمع. ويجب أن تبني هذه المجموعة من القواعد الأخلاقية العالمية على خمسة مبادئ أساسية: حقوق الإنسان والمسؤوليات، الديمقراطية، حماية الأقليات، الالتزام بالحل السلمي للنزاعات، المقاوضات العادلة وتعزيز المساواة والعدالة. ويدعو المؤتمر أيضاً إلى تربية القدرات الوطنية والمحلية.

(٢٣) أكد المؤتمر، الأهمية التي يمثلها بالنسبة للبرلمانيين، تعزيز الإجراءات التشريعية وغيرها بغية تحسين الحقوق الثقافية والدفاع عنها على المستوى الوطن، ومن بين هذه الإجراءات تشديد العقوبات القانونية على انتهاك هذه الحقوق. ويوصي المؤتمر أيضاً بالقيام بعمل دولي لضمان حماية الحقوق الثقافية وممارستها، دون أن يتضمن ذلك بالضرورة إنشاء هيأكل جديدة يمكن أن تضيف أعباء مالية جديدة على المنظمات الدولية القائمة.

(٢٤) إن الحقوق الثقافية هي حقوق الإنسان من المنظور الخاص للدفاع عن الثقافة وتطورها. وقد أعلن القسم الأكبر من هذه الحقوق في عدد من الاتفاقيات الدولية، العامة والمتخصصة، وذات المجال العالمي الإقليمي ، والتي يجب على البرلمانيين التشجيع على تعزيزها وتنفيذها . وأخذ المؤتمر كذلك بعين الاعتبار اقتراح اللجنة العالمية حول الثقافة والتنمية، القاضي بوضع بيان تفصيلي بالحقوق الثقافية، يوصفها وسيلة لتعزيز الوعي بالحقوق الثقافية، من جهة، ولوصفها

(٢١) وكشفت المناقشات أن الحقوق الثقافية قد أهملت نسبياً العديد من الأسباب، إلا أن هذا الإهمال قد بدأ يخلي الطريق إلى اهتمام واسع وتأكيد متزايد لأهمية الحقوق الثقافية. وربما كان ذلك بسبب انتهاء الحرب الباردة، وظهور مزيد من الحريات السياسية وأصرار أكبر على الحقوق الثقافية. وفي الحقيقة فإن دفع العوامل السياسية والاقتصادية إلى الواجهة الخلفية قد يجعل هذه المطالب أحياناً حجة للصراعات التي بدل أن تكون نزاعات (جنتلمنية) حول أسباب لم تعد واردة، نجدها تؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح ودمار واسع النطاق، كما هو شأن جميع النزاعات المسلحة.

(٢٢) لهذا عبر المؤتمر عن انشغاله الشديد بالحاجة إلى ضمان أن لا يغذى التنوع الثقافي بهذه التجاوزات، والبحث عن أساليب لتعزيز الانسجام داخل المجتمعات متعددة الثقافات. وشدد المؤتمر، بهذا الخصوص، على أهمية التوزيع المنصف لثمار التنمية بين مختلف الجماعات داخل كل دولة، وقد كان

والمشاركة الاجتماعية، فهي تخاطب مباشرة العالم الذي يعرفه القرؤيون وباللغة التي يفهمونها، وباستخدام وسائل الإعلام التقليدية والشعبية، على سبيل المثال، ما من إنسان يمكن أن يبقى على الهمش. ودعا المؤتمر إلى توجيه اهتمام أكبر وموارد أكثر لهذا النوع من وسائل الاتصال، على الصعيدين الوطني والدولي.

(٢٧) وفيما يتعلق بتقنيات المعلومات الجديدة، أشار المشاركون في المؤتمر إلى الإمكانيات الهائلة التي يملكونها لإصلاح، وفي الحقيقة، لإحداث تغيير في التربية والعلم والثقافة والاتصال. ولكن المشاركون عبروا عن قلقهم من إمكانية استبعاد أو سلطنة كبيرة من سكان العالم عن الاستفادة من هذه التقنيات، والحكم عليهم بالمعاناة من «نقص التقنية المعلوماتي». ففي العالم قرابة أربعة مليارات إنسان بدون هاتف، وحوالي ٦٠٠٠٠ قرية بدون كهرباء وفي الحقيقة، فإن معظم البشرية ما يزال يعيشون بدون ارتباط بأي شبكة للكمبيوتر، وتسيير الحياة بالنسبة لهؤلاء الناس كما كانت تسخير في الماضي. وعبر المؤتمر عن قلقه لاتساع الهوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، التي تظهر أيضاً في ميدان تقنيات المعلومات الحديثة، ودعا إلى بذلك كل جهد ممكن لضمان وصول الجميع إلى هذه التقنيات.

(٢٨) وفي حين وافق المؤتمر على فكرة أن «عصر المعلومات» لم يتوقف بعد عند عتبة كل إنسان، قد وصل إلى خطوط الهاتف، وسوف يظهر قريباً في شبكات التلفاز، كما غير الحاسوب الشخصي حياة الملايين من الأفراد. إن شبكة (الإنترنت) التي تربط بسرعة جماعات متزايدة تمارس تأثيراً هائلاً في ميدان

طريقة لتحديد آلية حقوق ثقافية لا تتمتع بعد بالحماية الكاملة، من جهة أخرى. ورأى المؤتمر أن هذه المسألة تستحق المزيد من الدراسة.

طرق المعلومات ودورها: الفرص والتحديات

(٢٥) إن ثورة المعلومات تشق طريقها، ويؤثر التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصال بصورة متزايدة على جميع مناحي الحياة، وقد شدد المؤتمر على أنه ينبغي على الحكومات والمنظمات والمؤسسات، العامة منها والخاصة، وعلى المجتمع بأسره، التكيف مع بيئة تقنية جديدة بطرق تزيد إلى الحد الأدنى من الأخطار المحتملة، وتحقيقاً لهذه الغاية شدد المؤتمر على أنه يتمنى على البلدان أن تضع سياسة إعلامية شاملة توحد تقنية المعلومات العصرية، ويدعو المؤتمر البرلمانات وأعضائها إلى المساهمة في تطوير مثل هذه السياسات، وترجمتها في إطار شرعي مناسب.

(٢٦) وشدد المؤتمر، في البداية، على ضرورة بذلك كل جهد ممكن لكي تكمل تقنيات المعلومات العصرية وسائل الاتصال الأكثر تقليدية دون أن تحل محلها. إن أكثر القرى بعداً تخفي ثروة من المعارف الفطرية والتراثات الثقافية التقليدية، و يجب أن يبذل كل ما في الإمكان لمواصلة الاستفادة منها. وأكد المؤتمر من جديد أن المقتنيات المتعلقة بالاتصال التي تستمد قوتها من المجتمع، باستخدام وسائل الإعلام التقليدية، هي وسائل ممتازة لبناء شراكة حتى حول أكثر قضايا التنمية تعقيداً، ولا يجوز التخلّي عنها. إن وسائل الإعلام التقليدية تقوم على أنظمة المعرفة المحلية

خدماتها في البلدان النامية بالضبط، حيث المكتبات والمجلات والصحف قليلة العدد. ولا يلاحظ المؤتمر أن الميزة الأساسية لطرق المعلومات في ميدان العلم، على سبيل المثل، هي إمكانية الوصول، بصورة أسرع، إلى المعلومات العلمية وتقاسمها وتعديلها، بصورة أسرع وعلى نطاق واسع، وبشكل أكثر تفاعلاً. ويشدد المؤتمر على أن هذا قد يكون مفيداً خصوصاً للعلماء في البلدان النامية الذين لن يتمكنوا من الوصول إلى قواعد البيانات غير المتوفرة في بلدانهم فحسب، وإنما ستتوفر لهم أيضاً الفرصة للتعاون مع زملائهم في أماكن أخرى من العالم. وسوف يساعد هذا على التخفيف من عزلتهم، ويمكن أن يقلل أيضاً من هجرة الأدمغة من الجنوب إلى الشمال. وفضلاً عن ذلك، فقد أكد المؤتمر أن وسائل المعرفة العصرية مثل «الشبكة» في جميع البلدان تحمل طاقات غنية لتنمية البرامج التعليمية وتتوسيع الوسائل التربوية، خاصة عن طريق تسهيل التعلم عن بعد.

(٣١) يوصي المؤتمر بأن تقام ، في أقرب أجل ممكن ، روابط متطرورة أيضاً بين البرلمانات ذاتها ، وبينها وبين منظمتها العالمية – الاتحاد البرلماني الدولي ، على شكل روابط متطرورة بين من يقدمون لها الخدمات الخاصة بها . وسوف تتمكن مثل هذه الشبكة من تطوير التعاون البرلماني بصورة أكبر ، وتجعل من الممكن توفير قواعد البيانات لأشد البرلمانات فقرأ بتكاليف منخفضة .

(٣٢) أكد المؤتمر أن التقدم التقني واقع لا مفر منه . والقضية الحقيقة – كما أوضحت البيانات – هي كيف تستغل إمكانات الثورة الإعلامية دون أن نتحمل أخطارها ، وهي كثيرة

العمل وفي المجالات الحساسة الأخرى كال التربية والصحة . ومع ذلك فإن (الإنترنت) هي مجرد رقاقة ريفي بالمقارنة مع طرق المعلومات فائقة التطور التي ستصبح متوفرة عندما تبدأ شركات توزيع الهاتف والبرقيات باستخدام أسلاكها لبث جميع أنواع المعلومات في لوحات رقمية . إن الثورة المعلوماتية القادمة لن تغير الطريقة التي نحصل بها فحسب ، بل طريقة حياتنا نفسها . ولسوف تتغلب على حواجز الزمان والمكان ، أو تخلق بصورة تدريجية حضارة كونية تكمل الثقافات المحلية والوطنية بدلاً من أن تستحقها .

(٢٩) لقد أخذت (الإنترنت) تقدم عروضاً مشهدية مثيرة في البلدان النامية في العالم . وتحاول إفريقيا الخروج من عزلتها العلمية والتجارية بالرغم من النوعية العادلة لشبكات الاتصال العامة فيها ، وذلك عن طريق الاستفادة القصوى من التقنيات الجديدة . إن خمسة أو ستة بلدان إفريقية فقط لن تكون لها ارتباط بشبكة (الإنترنت) حتى نهاية عام ١٩٩٦ . ورأى المؤتمر أنه ، بغض النظر عن كون الإنترت غير متناسب مع أوضاع البلدان النامية فقد جرى التكيف معها على نحو جيد . فتكاليفها الرئيسية منخفضة : فكل ما تتطلبه حاسوب شخصي ومنظم للموجات وخط هاتفي عادي . إن ثقافة الملكية الجماعية واستخدام أجهزة الهاتف في كثير من البلدان النامية يعني أن الدخول في (الشبكة) لا يتطلب إلا توظيفاً مالياً ضئيلاً .

(٣٠) وحث المؤتمر بقوة على أن (الشبكة) يجب أن تعتبر كوسيلة تنمية «للنفع العام» حتى تبقى تكاليف الارتباط بها أقل ما يمكن . إن شبكة (الإنترنت) تستطيع أن تقدم أكبر

وفي النهاية يعبر المؤتمر عن إنشغاله الخاص من جراء العنف والرسائل الخرقاء التي تستطيع وسائل الإعلام نقلها إلى بيوت مليارات الناس دون موافقهم المعلنة، معرضة للخطر أحياناً القيم العائلية. ولذلك يدعو المؤتمر البرلمانيات إلى إيلاء اهتمام عاجل لتطوير تدابير علاجية فعالة، آخذين بالحسبان الحاجة الملحة للمحافظة على حرية التعبير وتعزيزها.

(٣٥) يرى المؤتمر أن اليونسكو هي منبر دولي رئيس لمناقشة تطورات طرق المعلومات وتحدياتها. ويوصي أن تسعى اليونسكو لكي تتشكل، تحت رعايتها، مجلساً حكومياً تتمثل فيه جميع المناطق لمعالجة القضايا المتعلقة بطرق المعلومات.

تعزيز التعاون الدولي

(٣٦) اكتسبت اليونسكو، وهي تحتفظ بالذكرى الخمسين لتأسيسها، الاعتراف بها كوسيلة فعالة للتعاون الدولي في مجال عملها. وتدل كل المؤشرات على أن أعباءها سوف تزيد في العقود القادمة، ما دامت المعلومات والمعرفة تحلان أهمية متزايدة باستمرار في جميع مناحي الحياة. ولذلك يدعو المؤتمر جميع أعضاء المنظمة والمجتمع الدولي إلى منح اليونسكو الدعم المعنوي والمالي الذي يمكنها من مواجهة هذا التحدي.

(٣٧) لقد باشرت اليونسكو عملية التكيف الضرورية لمواجهة متطلبات عالم الغد. وتزودنا إستراتيجية المدى المتوسط بتحليل لأولويات اليوم والغد في مجالات عمل اليونسكو ومضامين هذه التغيرات في العالم، بالنسبة لهيكلة اليونسكو وأساليب

. وفي هذا السياق يعبر المؤتمر عن قلقه للطريقة التي تعرض فيها وسائل الإعلام حصرًا صور العرب ونمط الحياة الغربي، بما يمكن اعتباره غزواً ثقافياً ، يقلل من قيمة أساليب الحياة التي تطورت طيلة قرون، ويدمرها في النهاية. وهكذا فإن العواطف، والعنف، والنزاع غير المقيد بالتقاليد، والعادات والكياسة المرتبطة بنظام مستقر، قد تصبح أكثر وحشية.

(٣٣) ورأى المؤتمر أيضاً أن المزيد من المعلومات لن ينبع من تقاء نفسه، تنمية وتغييراً إيجابيين، ما لم يكن الناس مستعدين لاستيعاب المعلومات وتقديرها وتطبيقها. ولذلك ثمة حاجة واضحة لإعداد الناس للمستقبل بدون تسفيه تقاليدهم أو ثقافتهم السلفية. وهنا وافق المؤتمر على أن التربية، بكل أشكالها، سوف تلعب دوراً شديداً الأهمية عن طريق ربط القديم بالجديد، والتغيير بالتواصل عن طريق تزويد الناس بالتدريب على كيفية إعداد الرسائل وإرسالها عبر جميع وسائل الإعلام، التقليدية منها والعصرية، بحيث لا يكونون مجرد متلقين سلبيين لاتصالات الآخرين. وفي مواجهة هذه الخيارات المحيرة ذكر المؤتمر صانعي القرار في العالم أن الاتصال والتنمية لا يتعلمان بالأسلام - وإنما بالبشر.

(٣٤) ودعا المؤتمر أيضاً إلى حماية أفضل لملكية الفكرية حتى لا تتعرض حرية التواصل مع المعلومات للخطر من جانب القرصنة. وكذلك دعا المؤتمر إلى مزيد من الشفافية. إن تريليون دولار تحول يومياً، بصورة إلكترونية، إلى مصادر وغايات ليست معروفة تماماً. في نفس الوقت تم الإعراب عن القلق من جراء إخضاع طرق المعرفة الواسعة لرقابة حكومية.

والمجالس البرلمانية الإقليمية الرسمية.

(٤٠) إن الاتحاد البرلماني الدولي مؤهل

على المستوى العالمي، لتعزيز روابط أوثق بين أعضائه واليونسكو، وهو ملتزم بذلك بقوه. إن عمل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل السلام والتعاون الدولي، ومن أجل تطوير الديمقراطية يكمل ويعزز عمل اليونسكو في ميادين التربية والعلم والثقافة والاتصال. وإن تشديد اليونسكو الأخير على بناء ثقافة سلام يجعل مثل هذا التعاون أمراً ضرورياً وملحاً للغاية.

(٤١) وبهدف تعزيز تعاونهما يمكن

للالتحاد البرلماني الدولي واليونسكو، أن يبرما اتفاقية توفر الطابع المؤسساتي لهذا التعاون. وفيما يتعلق بالمحظى العملي لتعاونهما، فإنه يمكن أن يشتمل على عقد مؤتمرات منتظمة حول المواضيع الأساسية التي تشكل أساس عمل اليونسكو، وبذلك توفر متابعة ملموسة للمؤتمر الحالي. ومن بين المشاريع الأخرى للتعاون تشكيل لجنة مشتركة على غرار الهيئة التي عملت خلال الستينيات. إن القيام بذلك سيتيح لليونسكو تعزيز رابطة قائمة منذ أمد طويل مع مؤسسات مرموقة للمجتمع المدني، وهي البرلمان.

عملها. ولذلك يشجع المؤتمر اليونسكو على الاستمرار في الاتجاهات التي تفتحها هذه الإستراتيجية.

(٣٨) ولا يمكن لعمل اليونسكو أن ينجح

بدون مساندة نشيطة من شعوب العالم. والبرلمانات المكونة من الممثلين المنتخبين للشعب هي المؤسسات الأكثر منطقية وشرعية لتمثيل مصالح الأقسام المتعددة للمجتمع المدني. وعمل البرلمانات وأعضائها هو عنصر أساسي في توفير الإطار القانوني والأموال اللازمة للعمل الوطني في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال، وكذلك في توجيه العمل الحكومي والإشراف عليه في هذه الميادين. وثمة أيضاً حاجة لكي تتفذ على الصعيد الوطني الخبط والبرامج التي طورتها القضايا للرأي العام، وبالتالي في تكوين مساندة شعبية للعمل الوطني والدولي.

(٣٩) ولهذا يشجع المؤتمر اليونسكو بقوة

على صياغة شراكات جديدة مع البرلمانات الوطنية، ويؤكد أهمية الدور الذي يستطيع البرلمانيون أن يقوموا به بمشاركة الفعالة في عمل اللجان الوطنية لليونسكو التي توجد في معظم البلدان ومساندتهم لها. ويبحث المؤتمر اليونسكو أيضاً على العمل مع المنظمات



ساعة مكة المكرمة